

في العلاقات التضامنية للشعب الكوردي

فلك الدين كاكەيي

البيت الزجاجي للشرق الأوسط

دار ئاراس للطباعة والنشر



السلسلة الثقافية

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر - شارع گولان - اربيل- كُردستان العراق

البيت الزجاجي للشرق الأوسط

في العلاقات التضامنية للشعب الكوردي

فلك الدين كاكه يي

اسم الكتاب: البيت الزجاجي للشرق الأوسط

تأليف: فلك الدين كاكەيي

من منشورات ئاراس رقم: ٩٣٩

تنضيد: رضا واحد

تصحيح: حواس محمود

الإخراج الفني: آراس أكرم

الغلاف: مريم متقيان

الطبعة الاولى - ٢٠١٠

رقم الإيداع في المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كردستان: ٩٠/٢٠١٠

طبع على نفقة أصدقاء المؤلف

فهرست

مقدمة الطبعة الأولى 7

تمهيد 11

الفصل الأول: التطلع أفضل مهما كان الظلام 16

الفصل الثاني: جهود فلسطينية سلمية لحل القضية الكوردية في ايران 22

الفصل الثالث: مشروع الحكم الذاتي لكوردستان ايران 27

الفصل الرابع: الجواب السلبي أبي الحسن بني صدر 34

الفصل الخامس: جذور متزامنة لمحنة الشعبين 38

الفصل السادس: قرار دولي لأنقاذ الكورد من المحنة وليس قراراً... 43

الفصل السابع: العراقيون مسؤولون بعد الآن كذلك الكورد 50

الفصل الثامن: التضامن 58

الفصل التاسع: ذهب زمن التفاخر الذاتي! 62

الفصل العاشر: المصالحة العربية الكوردية 66

الفصل الحادي عشر: كيف تحاشينا النزاع العربي الكوردي؟ 71

الفصل الثاني عشر: ناقشوا وأنتقدوا الافكار السلبية دون هوادة 74

الفصل الثالث عشر: لماذا توجب الحديث عن المصالحة العربية الكوردية؟ ... 78

الفصل الرابع عشر: لأستكمال المصالحة العربية الكوردية 84

الفصل الخامس عشر: التفاهم العربي الكوردي على مستوى المنطقة 91

الفصل السادس عشر: لاتتعجلوا! فلّن تتخلصوا من الكورد! 97

الفصل السابع عشر: الجذور الثقافية في كوهستان 101

الفصل الثامن عشر: في الدين والسياسة والتأريخ الكوردي 108

الفصل التاسع عشر: السلفية الأسلامية والقضية الكوردية 114

الفصل العشرون: الرابطة الدينية لم تحل أية مشكلة وطنية لشعب محروم	120
الفصل الحادي وعشرون: نموذج الحكم الذاتي في الروابط...	125
الفصل الثاني والعشرون: الاسلام السياسي المعتدل	129
الفصل الثالث والعشرون: نوروز	135
الفصل الرابع والعشرون: الاصلاح الديني	141
الفصل الخامس والعشرون: العلاقات الكوردية المصرية والفلسطينية	145
الفصل السادس والعشرون: الأنتشار الكوردي في الشرق الأوسط...	151
الفصل السابع والعشرون: الكورد في فلسطين	155
الفصل الثامن والعشرون: الكورد في مصر	164
الفصل التاسع والعشرون: العلاقات المصرية الكوردية منذ القدم	169
الفصل الثلاثون: الكيان الثقافي والمُنجي المنتظر	173
استنتاجات عامة	177
ضميمة	181
- مسعود البارزاني يتحدث عن عزيز شريف	183
- بشأن ما كتبه فلك الدين كاكەيي.. لمصر الناصرية غرض في...	190
- تعقيب	196

مقدمة الطبعة الأولى

البيت الزجاجي للشرق الأوسط

بقلم: المؤلف

٢٠٠٩/٨/٢٩

يضم هذا الكتاب مجموعة كتابات صحفية[١]

. وأخترت هذا العنوان لها لتصدر في كتاب تلبية لأقتراح العديد من الأصدقاء والزملاء الأعزاء، عسى أن تنفع في تعزيز العلاقات التضامنية مع الشعب الكوردي من قبل بقية شعوب وامم الشرق الأوسط وان تغنى المكتبة السياسية في هذا المجال، فقد أوردت معلومات وتفاصيل كثيرة ربما غابت أو فاتت، مما سيفيد الباحثين.

واما أختياري لعنوان (البيت الزجاجي للشرق الأوسط) فهو للتعبير عن تصوري لطبيعة وشكل (وجود) الكورد في هذه المنطقة.

و(البيت الزجاجي) لابد ان يثير تداعيات ذهنية عن وضع نباتات أو أية أحياء أو اشياء أخرى في بقعة محددة محاصرة بجدران زجاجية، فهي تُرى من الخارج لكنها ليست حرة أو طليقة بل محكومة بالبقاء داخل الجدران الزجاجية. وهي تتطلع الى الدنيا من وراء الزجاج، وتراها الدنيا من الخارج. فالجميع يعرفون بوجود مثل هذا البيت الزجاجي، بينما لايعترفون بوجوده، ولا بوجود محتوياته وهويتها.

أما وجود البيت الزجاجي لكائنات معينة فيعني أن لها كياناً ما، ولو كان زجاجي المظهر.

فالواضح المعلوم ان للشعب الكوردي كياناً، في الجغرافية والتاريخ، وفي الثقافة والحضارة أيضاً. ولنسمه (الكيان الثقافي) وان كان بلا كيان سياسي. اذ يصعب على جيران هذا البيت الزجاجي إنكار الكيان الثقافي، أو العالم الثقافي المتميز للأمة الكوردية: من لغة وتراث وفولكلور غني في الموسيقى واللحن والنغم والأزياء والعادات الأجتماعية والأعياد، أبرزها عيد نوروز، وتقويم وأسماء خاصة للأيام والأشهر والفصول...الخ!

اذا أعترفتم بهذا القدر من البيت الثقافي للكورد فإنكم، على الأقل، قد رأيتموه ولو من وراء الزجاج.

أقتربوا، اذن، وتعرفوا عليه.

إن التعارف بداية للتعاطف الممكن.

والتعاطف اساس للتضامن المنشود بين شعوب وأمم الدنيا.

وانني، في مجموع هذه الكتابات، أبحث عن أي ضوء في العلاقات التضامنية السابقة، أو الحالية، كذلك الممكنة غداً...

وقد حرصت على أعادة كتابة معلومات، ربما أكثرها معروفة، وتقديمها بطريقة تنم عن التعارف للمرة الأولى بين شعوب هذا الشرق.

وكأننا في حاجة الى (التعارف)... الى التعرف على بعضنا، على وجوهنا، وأسمائنا ولهجاتنا وعاداتنا وفلسفاتنا ازاء العالم.

دعونا، اذن، نبدأ من الصفر، ربما بعد الصفر بقليل... فإنني أشك في أننا، في هذا الاقليم من الشرق، نعرف بعضنا جيداً، وإلاّ لما كان الشعب الكوردي وحده موضوعاً في بيت زجاجي، بيت محدد، ذات حدود، أعترافاً ضمنياً بوجوده على الأرض، مع إنكار حقه في الوقوف على قدميه فوق هذه الأرض.

فالكورد، هذه الكائنات الحية، موجودون اذن، إنما داخل قفص زجاجي، ولو كنا نسميه، باستحياء، بأنه كيان ثقافي أو عالم ثقافي.

ونسي الناس ان الكرة الأرضية برمتها أشبه ببيت زجاجي يدور في مدار معلوم، تحيط بها عدة آفات، من اختراق لطبقة الأوزون، وتسخين حراري شديد،

وذوبان سـريع للجـبـال الجليدية في القطبين الشـمـالي والجنوبي... وهـبـوب الأعاصير المدمرة الغاضبة وهجوم التصحر والجفاف والقحط، وأزمة شحة مياه الشـرب الى جانب الأمـراض، أخـفّها وأرحـمـها انفلونزا الخنازير والطيـور... والبشر، لأن هذه الأمراض، في النهاية هي أنفلونزا بشرية ظهرت نتيجة التدخل الوحشي الفظ للانسان في شؤون الطبيعة.

وأما هذا الشعب الموضوع في بيت زجاجي تحيط به من جهاته الأربع دول وشعوب وأمم... قد يعزّي الكورد أنفسهم في أنهم يستفيدون من الأمكانيات والقدرات الموجودة في أربع دول (وان كانت بنسبة لامتكافئة)... وهو شريك في الحرمان الشامل الذي تشكو منه الشعوب والاقوام في هذه الدول. وهو (أي الشعب الكوردي) متضامن في العذابات والمعاناة والقهر، وان كان لامتساوياً في الخيرات الجزئية. وهو سعيد لكونه غير متهم في إحداثِ محنة أي شعب آخر، ولا تطلبه المحاكم الدولية في أية شكوى ملموسة. فهو –من حسن حظه– عاجز عن الحاق الأذى بشعب آخر! اذ كيف يمكن للموضوع في بيت زجاجي أمام الملأ ان يمد يده للإساءة إلى أحد خارج هذا البيت الذي تحرسه أمكانات وأسلحة وقوى فظيعة؟

وهو قد يكون –وسيكون– آخر من يملك جزء من هذا الشرق.

والتأريخ، تأريخه، مثل جغرافيته، ممزق ومشتت. فإن حاولت الأحاطة بتأريخ الكورد، فيجب أن تبحث في زوايا تأريخ جميع أمم وشعوب المنطقة. اذ في كل حدث وأنعطافة وبناء أو تدمير، أو تشييد وتعمير، ستطل عليك ملامح مجموعات أو أفراد من الكورد كانوا موجودين هناك، في غفلة من الآخرين أو بحكم الحاجة اليهم في أي عمل... فهم في كل مكان، في المعمار والأدارة والعسكرية والثقافة والمكاتب والموسيقى والشعر والحرف اليدوية والصناعة والزراعة... فهم موجودون في قلب تأريخ لايعترف بوجودهم! وهم موجودون في كل اقليم جغرافي لايعترف بحدودهم...

فالذي حفزني، اذن، لتسجيل هذه الكتابات، هو ادراكي بأننا الآن، ربما الآن

قد تسنى لنا الحديث عن حاجتنا الملحة لنتعارف ونتعرف على بعضنا في الشرق الأوسط، من نحن العرب والترك والفرس والكورد والبلوج والتركمان والسريان والصابئة والآخرون معنا...؟! ومن نحن الذين نشكل مشهداً تشكيلياً جميلاً لتنوع ثقافي خَلاّق؟، من نحن الذين نعيش في بيوت زجاجية، منفصلة عن بعضنا، نرى بعضنا من بعيد ولا نلتقي، ويرانا الآخرون ولا يصافحوننا...؟!

وربما يعزي الكورد أنفسهم لأن بقية الشعوب، أيضاً، موضوعة نسبياً في بيوت زجاجية، وعزاؤه الأكبر هو ان يعرف أين هو الآن، وحدود بيته الزجاجي، بينما يتوهم الآخرون أنهم أحرار، وهم ليسوا كذلك.

ومسك الختام... ألا نستطيع تحطيم جدراننا الزجاجية كي نلتقي في الهواء الطلق ونقيم أتحاداً انسانياً متكافئاً تشاركياً تضامنياً كبيراً بحجم الشرق الأوسط؟ نستطيع، ونتمكن...

(١) نشرت في جريدة (المدى)- بغداد، ٢٠٠٩.

تمهيد

أعتقد ان الكورد، قبل غيرهم، ينبغي عليهم البحث الهادىء في علاقاتهم مع غيرهم، لاسيما الشعوب التي يعيشون معها، وأن يتلمسوا قصورهم وأخطاءهم ان وجدت.

هكذا أيضاً أي شعب آخر يفكر في تعزيز علاقاته مع الشعوب الأخرى.

اذ ان كل شعب، مثلما كل انسان، يجدر به مراجعة موقعه ووضعه وعلاقاته قبل اتهام أو القاء اللوم على أي طرف.

فالعلاقات بين الشعوب (هنا لست أتحدث عن العلاقات بين الدول فهي موضوع مختلف، لايختارها أي شعب بملء اختياره إلا اذا تمتع بحرية وأستقلالية تتيح له تغيير او تعديل العلاقات.

فالعلاقات الدولية هي ماينشأ بين الدول بقرارات وقواعد وقوانين وأتفاقيات تبقى غالباً مع الزمن، تحكمها طبيعة التوازن الدولي والإقليمي.

أما العلاقات الشعبية فهي أجتماعية تنشأ بين الشعوب المتجاورة بحكم الجغرافيا والتأريخ والمصالح الاقتصادية الطويلة المدى. فهي تبدو علاقات ضرورية أو مفروضة بحكم هذا الواقع. ولم يحدث ان تأسست علاقة بين شعبين أو عدة شعوب عبر اتفاقيات وقوانين تصمد مع الزمن ... فإن طبيعة العلاقات الشعبية (اي بين الشعوب) تحكمها ظروف سياسية واقتصادية قاهرة دون استشارة هذا الشعب أو ذاك.

خطأ في الحساب الكوردي:

سأبدأ اذن من أنفسنا فأشير مثلاً إلى خطأ في التقييم والحسابات والتصورات لدى أوساط سياسية كوردية معينة، تعتقد ان بأمكانها التصرف

كدولة، في حين أننا مازلنا في أطار إقليم داخل دولة أتحادية فدرالية.

ادراك هذه الحقيقة لايقلل من شأن القضية الكوردية، التي هي تأريخياً وثقافياً أوسع وأبعد، ومن الظلم تصور بناء مستقبل القضية على قاعدة كيان أقليمي داخل دولة.

فيجب تقييم الموقع السياسي، العراقي والدولي، على هذا الأساس. أما الحدود الثقافية للقضية الكوردية ذاتها فهي تشمل الشرق الأوسط. ولا ينبغي خلط هذا بذاك، وبالعكس. اذ ان لوجود دولة معينة شروطها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كذلك لوجود عدة دول متجاورة شروطها الأضافية.

قد يغضب هذا الأنتقاد أوساط كوردية متعصبة أو جاهلة لحقيقة التوازنات المادية والأستراتيجية على الأرض.

ومن حسن الحظ ان العلاقات الكوردية مع شعوب العراق، في هذه الحقبة الحساسة، مبنية على اساس دستور وقوانين، وقواعد معروفة في العلاقات الدولية بين العراق الأتحادي الفدرالي وبقية دول العالم.

فمن الخطر اقامة ومواصلة العلاقات خارج المنظومة الدستورية، وبالطبع هذا ينطبق ايضاً على الحكومة الفدرالية ومؤسساتها والقوى والكتل السياسية العراقية ايضاً.

إن ادراك هذا الخطأ في الحساب سهل وواضح، إلا ان البعض يخلطون أمرين مختلفين معاً: واقع هذا الكيان الفدرالي دستورياً وقانونياً من جهة، والطموح الديمقراطي الوطني المشروع للامة الكوردية، مثل أية من أمم وشعوب الأرض.

مع من نعيش؟

لم نختر، اذن، علاقاتنا الأجتماعية مع من نعيش بل فرضته ظروف الجغرافية والتاريخ والسياسة والاقتصاد، هذا بغض النظر عما لحق بنا من محن وكوارث.

ربما يقف بوجهي سياسي كوردي معين فيقول: يا هذا! أنت تلغي كل التأريخ، فماذا عن تضحياتنا؟

سأجيبه قائلاً: كلا، عزيزي، ليس بوسع احد إلغاء تاريخ ماحصل ووقع عبر الزمن. فأنا أنطلق من حقيقة أنه لم تتح لنا حرية الأختيار منذ آلاف السنين ... ولربما كان بعضنا يريد العيش في أقصى الشرق أو في أمريكا اللاتينية. وربما ان شعوباً أخرى معنا (أقصد في دول الشرق الأوسط وليس دولة واحدة) كانت تفكر بنفس الطريقة وما كانت تختار العيش معنا أو بجوارنا مثلاً.. وما كانت تسمح لنا بالتعبير عن وجودنا اصلاً. الا يفكر بعضنا نحن الكورد أيضاً بنفس الطريقة؟ لا تقولوا لي اننا "افضل من الآخرين" أو أننا "أطيب وأكثر تواضعاً"... إلا أنني لن أصدق خرافة وادعاءات كهذه فبين أبناء كل شعب طيبون واخيار ومتواضعون الى جانب متعصبين متشددين، وقد رأينا كيف توالدت عن التعصب الأعمى في العراق مثلاً نزعات تدميرية ترتقي الى مستوى الفاشية. ولا استبعد ظهور أفكار ونزعات فاشية بين الكورد ايضاً، يوماً ما... إذ لم تترسخ مفاهيم الحرية والديمقراطية والقبول بالآخر وإحترامه منذ الآن و صاعداً. لذا لا أنفي احتمال ظهور تلك النزعات التدميرية لدى شعوب أخرى اذا ما تخلفت عن الحرية والديمقراطية... الخ!

لست أريد بناء علاقات جديدة بين شعوبنا، فهي موجودة شئنا أم ابينا، بل اريد تصحيح وتنقية هذه العلاقات، نظرياً على الاقل. فليس أمامنا ونحن نعيش في دولة اتحادية واحدة سوى ان نعزز مبدأ القبول بالآخرين كما هو وأحترام حقوقه وخصوصياته على اساس الدستور والقوانين والقواعد، وليس الاكتفاء بالشعارات والتعابير العاطفية والمجاملات السياسية التي لم تعد تشبع.

فاتوقع ان نتجه صوب بعضنا بصدق وواقعية مادمنا قبلنا التعايش معاً وقبلنا ببعضنا. أما اذا لم نقبل ببعضنا فلنتصارح لماذا، واين هو الخلل... على ان اختيارات أي شعب من شعوبنا محدودة وضيقة تحكمها ظروف وعوامل خارجة عن ارادة اي شعب ... إلا اذا قرر المجتمع الدولي، مثلاً، منح كل طرف حريته الكاملة في الأختيار، أو قررت الشعوب بنفسها على اساس عقد أجتماعي تأريخي ... ولهذا حديث آخر وتحليل آخر، ستضيع الخيوط من ايدينا ان سمحنا للحديث يتشعب إلى مسارات أخرى.

لست "أتعالى" على آخرين، هنا، بأيراد هذه البديهيات المعروفة، فلست "أفضل" من غيري، وغيري ليسوا افضل منّي، فانني اعتقد كما قلت أن علاقاتنا ستتعزز بمقدار ما يقبل أحدنا بالآخر كما هو.

تلك هي البداية الجيدة لحوار صريح حر ديمقراطي ينتظرنا. ولن يفيدنا تحميل بعضنا للبعض الآخر مسؤولية هذا الأمر أو ذاك، عبر أجهزة الاعلام. فأنا بنفسي اعلامي بشكل معين وصرت أرى منذ فترة طويلة الأضرار والمخاطر التي يتركها الأسلوب العدائي الفج للبعض عبر الاعلام.

اذا كان اي طرف يسعى الى تنزيه نفسه وتخطئة الآخر، تجميل نفسه وتقبيح الآخر، فاظن أن أحداً من ابناء الشعب لم يعد يصغي إلى الكثير من الخرافات والادعاءات التي قيلت، ولم يعد يصدق "التفاخر" والأستدعاء.

الحوار، الصراحة والمصالحة:

أظنّ ان طريقنا الى نجاحنا جميعاً في مستقبل أفضل يمر عبر فتح حوارات هادئة مباشرة، ومصارحة بعضنا تمهيداً لمصالحة مع أنفسنا والتأريخ والعالم. وما اكثر ما تتوفر أمناً من منابر دستورية وقانونية لأجراء هذه الحوارات الهادئة، مثل مجلس النواب والبرلمان الكوردستاني والأجتماعات والكونفرانسات وغيرها. أما أجهزة الاعلام فلتوجه ايجابياً لأيصال الوقائع للعلاج، وتجنب اسلوب الأثارة والتحريض.

اعتقد ان الحضور الأمريكيّ، بغض النظر عما يقال فيه منذ ٢٠٠٣، كان مفيداً جداً لنا لأنّه جعلنا نجلس إلى بعضنا في وقت مبكر ونتحاور، رغم ان بعضنا كان يفعل ذلك على مضض، وعلمنا مباديء أولية في الحياة الديمقراطية كالأنتخابات وتشكيل الحكومات... الخ!

أظن ان نهج ادارة الرئيس الأمريكي الجديد اوباما يسير بشكل أعمق على نفس الطريق. ولنعترف، رغم كل ما مرّ منذ ٢٠٠٣، أننا وحدنا ربما كنا عاجزين عن العمل المشترك معاً بالطريقة التي تمت. أنا اتجاوز بهذا التقييم المشكلات الأيديولوجية والنفسية والحساسيات الماضية بين بعض مكونات العراق.

لا اريد اطالة الحديث بهذا الاتجاه وسبق لي أن أعربت ذلك في كتابات كثيرة لي نشرت في صحف عديدة.

كتبت هذه المقدمة الموجزة تمهيداً للحديث في مقالات قادمة عن العلاقات الكوردية مع بقية الشعوب وفي المقدمة: العلاقات الكوردية التركمانية باعتبارهما من أهم شعبين داخل إقليم كوردستان، كذلك العلاقات الكوردية العربية على صعيد العراق ثم بقية الشعوب والمكونات العراقية، وربما أتناول العلاقات الكوردية العربية على الصعيد العربي عامة و خاصة العلاقات الكوردية الفلسطينية والعلاقات الكوردية المصرية، اذا أتيح لي...

وهي علاقات شعبية أجتماعية بين الشعوب وليس بين دولة قائمة، كما قلت. وساسبق انتقادات بعض المتطرفين ومن يسيء فهم حديثي، لأقول بانني وغيري مرتاحون تماماً لطبيعة/العلاقات التي تنشا بين ادارة إقليم كوردستان من جهة و بعض الدول والحكومات التي تحترم الأمر الواقع من جهة أخرى. ولهذا موضوع خاص لأنه موضوع مختلف.

الفصل الأول

التطلع أفضل مهما كان الظلام

ان نفكر في المستقبل ولا نعيش في الماضي. هذا هو الخط العمودي للحياة.

من السهل مواصلة العيش والتفكير في الماضي، إلا ان ذلك يدمرنا ويقتل طاقاتنا وحيويتنا، فمن الصعب، اذن، تجاوز الماضي، إلا ان محاولة ذلك أمر شجاع يستحق الأقدام عليه.

سواء في علاقة انسان بانسان أو شعب بشعب أو جار بجار فلن يفيد الوقوف عند حفرة في الماضي والبكاء عندها... وإلاّ خانتنا الأيام التي تمضي مسرعة، لا تلوي علينا. فمن يأخذ بأيدينا؟! نحن... أنا... وأنت. لن تجتاز الحفرة دون ان تحفز هممك وتستثير كوامن الأبداع فيك. نحن أنفسنا وحدنا من يأخذ بايدينا.

وقعت أخطاء في الماضي؟ نعم...

وقعت جنايات وأنتهاكات؟ نعم...

ليس أي منا معصوماً عن الخطأ، فمن الأضرار الفادحة هو ان تحاول التبرؤ من أخطائك بالقاء المسؤولية على غيرك كائناً من كان.

هذه الأفكار بديهية وعادية يمكن وكائن من كان اطلاقها في الهواء.

السؤال الأهم: ما العمل، الأن ؟ ما العمل ها هنا الآن؟

هذا يستدعي قدراً كبيراً جداً من التواضع والتنازل عن الخرافات والاوهام التي نبرر أجاطة اذهاننا بها بحجة أنها حقيقية لا تستقيم الحياة بدونها، أو ضرورية وحتمية!..الخ! وهي ليست كذلك في الواقع.

فالتفكير الأيجابي نحو الحياة، والماضي والحاضر والمستقبل هو أول الطريق نحو التحرر الذاتي. وإلا فلا مستقبل...

واذا مابقي كل واحد منا يفكر في الظلمة امامه وليس النور، ويفكر في الموت دون نضارة الحياة، ويتوقع الأسوأ وليس الأحسن، فهو متوجه نحو الأسوأ والظلمة.

شعب ليس مُداناً!

أنطلق من فكرة ان الشعب الكوردي، مثلاً، ليس مداناً في التاريخ بقدر ما هو مدين، فالآخرون أخذوا منه أكثر مما أعطوا واذا ساهم في "أخذ شيء من شعب آخر فهو بقدر ما كان آخرون يورطون بعض أفراده هنا وهناك. فهو على العموم شعب مسالم كان هدفاً للهجمات والغزوات وكانت أرضه مسرحاً لمعارك الآخرين بدون ارادته ورغبته. ففقد الكثير من أبنائه وثرواته بسبب حروب الآخرين، كما حصل في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ حيث قتل أكثر من مليون ونصف أنسان كوردي دون أن يكون هذا الشعب طرفاً في الحرب أو طامعاً في منفعة، فقد سيق إليها مرغماً وخرج منها خاسراً كما كان طوال الحرب. كذلك حاله في وقت قريب أثناء الحرب العراقية - الأيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، التي كانت تطحن الكورد في الجبهتين العراقية والايرانية، وهو الشعب الوحيد الذي تعرض المدنيون العزل فيه الى القصف بالغازات الكيمياوية السامة كما حصل في مريوان بكوردستان أيران ١٩٨٨ وفي حلبجة بكوردستان العراق في آذار ١٩٨٨.

كانت القاعدة الفكرية السياسية التي أعتمدها الناشطون الكورد طوال القرن العشرين، حتى مقتبل الواحد والعشرين، ترتكز على ادانة الحكام والسلطات وأجهزة الدولة وليس أي شعب أو امة، وان كانت العلة الكبرى تنشأ عن أستعباد شعب لشعب آخر.

العاملون السياسيون في الشعوب المجاورة: العربية والتركية والفارسية لم يتأملوا في هذه القاعدة الفكرية للسياسيين الكورد الذين ظلوا يجنبون الكورد

الوقوع ضحية حروب اهلية (كوردية – وغيرها)، ومازالوا يصرون على ذلك رغم استمرار الحرمان والغبن التأريخي. ويجب ألا يسمح قط لوقوع مصائب من هذا القبيل، فهي كارثية ومهلكة للكورد أيضاً، ربما قبل غيرهم. وما هي جريمة الأبرياء من أي شعب آخر لتطحنهم حرب أهلية جنونية؟

سمها ماشئت: ضيبة أو حسن نية أو حالة ارغامية... فذلك هو الواقع، اذ لم يسمح الكورد لأنفسهم بالأيقاع في الانتقام بشكل عام بأستثناء حالات معينة لعناصر جاهلة، كما هي حال أي شعب آخر.

روح الأنتقام هي أسوأ مايمكن أن تسود.

دعنا، اذن، نبدأ من تعزيز هذه الحالة، حالة تجنب الأنتقام والميل الى العفو والصلح واللاأنتقام. ليكن السلام الأهلي والمصالحة أساساً لعملنا كله وليس مجرد نتيجة.

عام ١٩٤٣، في خضم المقاومة في بارزان ومجابهة القوات العسكرية البريطانية والعراقية (في العهد الملكي) أصدر مصطفى البارزاني بياناً بأسم المقاومة خاطب فيه الشعب العراقي ودعاه إلى التعاون والتآلف فقال أنه مضطر الى محاربة الحكومتين البريطانية والعراقية، فهو يقاوم قوات جيشين ولا يحارب الشعب العربي في العراق.

هذا النداء السليم النابع من ادراك أهمية صياغة جسور التعايش السلمي ظلّ في صلب رسالة البارزاني بعد عودته من الأتحاد السوفيتي ١٩٥٨، كذلك بعد اندلاع المقاومة في أيلول , ١٩٦١ فهو لم يقل مرة واحدة بأنه يقاتل الشعب العربي ولم تصدر من منابر المقاومة الكوردية أية استفزازات من هذا القبيل حتى في الحرب الشرسة خلال آذار ١٩٧٤، ١٩٧٥ فهو إذ كان يواجه القوات العسكرية والامنية يحرص، في الوقت ذاته، على جسور التواصل مع الشعب العربي داخل العراق وخارجه. فتابعوا علاقاته مع القاهرة خلال ١٩٥٩ – ١٩٧٥، كذلك مع المقاومة الفلسطينية ورموزها الوطنية. وضمن اطار هذا الفهم للعلاقات نكتشف علاقات ودية للبارزاني مع الحبيب بورقيبة أيضاً وقادة عرب

آخرين وسياسيين ومثقفين وقادة أحزاب تقدمية... الخ!

سيتعين علينا تسليط الضوء مرة أخرى على مجمل تاريخنا خلال القرن العشرين لنجد أمراً عجيباً وهو أن في العاصمة المصرية مكتباً للحركة الكوردية يتحرك ممثله علناً داخل مصر عام ١٩٦٥ مثلاً، في ذروة أندلاع قتال آخر بين حكومة عبدالسلام عارف والمقاومة الكوردية، فإذا بالممثل الكوردي يوزع بيانات المقاومة المنددة بحكومة عارف في الوقت الذي كان الأخير في زيارة رسمية الى القاهرة بدعوة من جمال عبدالناصر.

حصل ذلك مراراً، وتلك هي في نظري عبقرية السياسة المصرية التي حاولت الأمساك بخيوط العلاقات مع الشعب الكوردي وحركته رغم افتراق الموقفين علنياً. فكان هناك هجوم عسكري عراقي في الجبال ومقاومة، بينما الممثل الكوردي للحركة ينشط علناً في القاهرة، بالطبع بسماح من الحكومة المصرية نفسها. مثل هذا التشابك العصيّ على فهم البعض حتى الآن ناجم عن الجذور الواقعية للعلاقات العربية الكوردية (للتضامن العربي الكوردي وليس فقط مجرد علاقات)، هذه الجذور الضاربة في عمق التأريخ والثقافة والجغرافية قد تختفي عن الأنظار احياناً وتتحول إلى الغاز وأساطير، ثم تظهر بأشكال مختلفة.

تضامن فلسطيني مع الكورد أعمق مما يتصوره عرب العراق:

وكموقف شبيه لما كان في القاهرة (١٩٦١-١٩٧٥) وهي الفترة التي كانت فيها حكومة مصر تتعاطف مع الحركة الكوردية وتدعوا الى حل القضية سلمياً رغم كل الملابسات واخطاء الحركة الكوردية نفسها...)... أقول: ماهو يشبه ذلك هو موقف ياسر عرفات في تضامنه مع الشعب الكوردي والبارزاني حتى في اصعب الظروف الملتبسة والمربكة التي وقعت فيها الحركة الكوردية خلال ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حيث اصر رئيس جمهورية العراق آنذاك أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين على أن يصدر ياسر عرفات، لاسيما بعد أتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بياناً "يدين" البارزاني "لتحالفه مع أسرائيل" وما الى ذلك.

علمنا ان ياسر عرفات رئيس فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب

الفلسطيني قد رفض ذلك بأصرار، رغم ماكان عرفات ورفاقه والمقاومة في حاجة ماسة إلى دعم ومعونات العراق في تلك الفترة.

فالمفروض أن يحرص الزعيم الفلسطيني على علاقاته مع الحكومة العراقية ولم يكن أحد يمتلك الحق في لومه، لكننا نكتشف فيه تضامناً فلسطينياً مع الحركة الكوردية في مستوى آخر أعلى وأشد حساسية. اذ بعد أنتكاسة ١٩٧٥ حيث لم يبق للحركة الكوردية في العراق حلفاء وأصدقاء داخل العراق والشرق الاوسط والعالم... نجد ان أول جهة فلسطينية وعربية تبادر إلى الأخذ بيد الحركة الكوردية لمساعدتها على النهوض ثانية هي منظمة فتح، بالطبع لم يحصل ذلك بعيداً عن علم وتأييد عرفات نفسه. فكان الفلسطينيون يساعدون الشباب الكوردي في تنقلاتهم ونقل أحتياجاتهم للحركة من بيروت عبر سورية سراً، ومن هناك حتى الحدود التركية العراقية في سرية تامة.

لا أستطيع سرد تفاصيل ذلك، وربما لا اسمح لنفسي بذلك حتى الآن. إلا ان السؤال الذي تطرحه هذه الحالة هي: ماهي الأسرار الكامنة في عمق هذا التضامن الخفي او العلني؟

ماذا كان يمكن للكورد أن يقدموه للقاهرة في الستينيات أو للشعب الفلسطيني بعد ١٩٧٥؟

(وسنأتي لاحقاً على ذكر عام ١٩٧٩ أيضاً) فالعلاقات التضامنية بين الشعوب تبنى تدريجياً عبر التراكم الكمي والكيفي، وتثمر يوماً ما.

تذكرت الكثير من التفاصيل أثناء زيارة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية إلى أربيل ولقائه مع الرئيس البارزاني، رئيس إقليم كوردستان. لم يكن اللقاء غريباً وأستثنائياً على الأطلاق. فالمتتبع لهذه العلاقات منذ قرون طويلة (قبل صلاح الدين الأيوبي ايضاً) سيكتشف ان العلاقات بين الشعوب لاتنشأ بقرار من احد ولا تتهدم بمحاولة من احد، وهذا هو مايميز العلاقات الشعبية عن العلاقات الرسمية بين الدول، اذ قد تقوضها حرب أو كارثة أو طغيان حاكم مستبد.

غرضي من هذا الاستطراد هو العثور على أسس، أو قوانين، العلاقات بين

الشعوب تختلف عما هي بين الحكومات والدول.

ففي الحالات المذكورة كان الشعور أو الموقف التضامني متبادلاً، اذ رغم الملابسات والضغوط والأتهامات ظل الشعب الكوردي متضامناً مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وكان موقف البارزاني من حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣ هو الأبرز حيث اصدر اوامر مشددة إلى فصائل البيشمركة المنتشرة في الحالتين في معظم أنحاء كوردستان العراق كي تلتزم التضامن مع العرب والفلسطينين وتتجنب القيام بأي عمل عسكري قد يشغل القوات العسكرية العراقية عن المشاركة في الحرب ان هي ارادت ذلك. هذا ما كان يعتبر أفضل مايمكن للحركة الكوردية تقديمه آنذاك، فهي الأخرى كانت محاصرة ومهمشة ومكبلة لاتستطيع تقديم شيء افضل.

مثل هذه المواقف التضامنية لا تأتي من فراغ بل من ارضية أعمق للعلاقات الشعبية التي صنعها التأريخ والجيرة وحقائق السياسة والجغرافيا، ومهما كانت عناوين التضامن متواضعة أو مجرد تعاطف قلبي كما يعبر عنه بأنه اضعف الأيمان، فهي أفضل طبعاً من اي موقف أستفزازي أو عدائي!

بعض حكماء الكورد وبعض حكماء العرب بنوا أسساً، غامضة أحياناً، لعلاقات تضامنية لم تكن منظورة او ملموسة، أن لنا العمل لنفض الغبار عنها...

ففي جميع الحالات تجنب البارزاني أي موقف يُشَمُّ منه ماقد يشير الى انه يبني علاقات تضامنية كوردية عربية على حساب شعب أو أمّة أخرى في الشرق الأوسط.

وضع وصيانة هذه المعادلة الدقيقة مطلوب لليوم والمستقبل ايضاً. فالكورد يعيشون في قلب الشرق الاوسط إلى جوار ثلاث امم كبيرة اخرى: العربية والفارسية والتركية. وان سرّ بقائهم يكمن في عدة عوامل، ربما أحدها هو التوازن الدقيق في علاقاته التضامنية مع الشعوب والأمم الأخرى، ليس على حساب بعضها البعض، بل على اساس الشعور بالعدالة والتكافؤ والاحترام المتبادل.

الفصل الثاني

جهود فلسطينية سلمية لحل القضية الكوردية في ايران

بعد انتصار ثورة الشعوب الأيرانية في شباط ١٩٧٩ قطعت الحكومة الأيرانية المؤقتة علاقات ايران مع أسرائيل وأغلقت السفارة الأسرائيلية في طهران وحجزت مبناها وسلمت المبنى الى منظمة تحرير الفلسطينية التي بادرت إلى فتح سفارة فلسطينية في محل هذا المبنى.

اتيح لي وانا أرافق الرئيس البارزاني، بعد فترة قصيرة من ذلك، اللقاء مع أول سفير فلسطيني في ايران الأستاذ هاني الحسن من قادة فتح والمعروف بعلاقاته الوثيقة مع الزعيم الراحل ياسر عرفات. استقبلنا السفير في المبنى القديم للسفارة الأسرائيلية وكانت تجرى فيه بعض الاصلاحات بعد تخريبها بعض الشيء اثناء قيام الثورة الأيرانية، وطاف بنا السفير في اجنحة وغرف هذا المبنى الضخم الذي كان يضم مصاعد خاصة وسلالم للخروج الأضطراري من فوق السطح ودهاليز وسراديب بغرف ضيقة عديدة، لم يعرف الغرض من استخدامها. وكان معروفاً ان السفارة الأسرائيلية في طهران كانت أهم مركز دبلوماسي وتجاري لها في الشرق الأوسط وآسيا، وربما لم تملك السفارة مثل هذا المبنى في أي بلد آخر.

في اللقاء الأول معه سأل الحسن عن جوانب كثيرة من القضية الكوردية خاصة في تركيا وايران، فكان ملماً، كما يبدو، بالوضع الكوردي في العراق وسورية. وعرفنا من اسئلته مدى اهتمام القيادة الفلسطينية بدور الكورد في الشرق الأوسط بصورة عامة، وقال أنه لدى وصوله إلى طهران لأول وهلة بادر إلى دراسة وثائق القضية الكوردية في الخارجية الايرانية بالقدر الذي اتاحوا له

بذلك، وقال آنه كان يبحث عن جواب لسؤال مثير لديه منذ آذار ١٩٧٥ وهو: لماذا أوقف الملا مصطفى البارزاني المقاومة المسلحة في كوردستان العراق آنذاك. وأضاف موضحاً انَّه تبين له ان مصطفى البارزاني كان على حق، فالملابسات المتشابكة والضغوط الأقليمية والدولية كانت شديدة على القيادة الكوردية آنذاك فكان قرار القاء السلاح وأيقاف القتال وتنفيذه جرى في آذار ١٩٧٥ "هو الحكمة بذاتها"، كان يهم البارزاني ورفاقه في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني سماع ذلك وتأكيد هاني الحسن على الحكمة في قرار ١٩٧٥، وكان الظرف عصيباً حول الحزب وقد مرت اسابيع قليلة على رحيل الزعيم البارزاني في ١/آذار ١٩٧٩.

وتشعب الحديث عن الأوضاع آنذاك وركز الحسن على اهتمامه بالحركة الكوردية في تركيا، ثم تجددت اللقاءات في السفارة، وكنت غالباً ضمن الوفد، كما زاره أيضاً الفقيد ادريس البارزاني.

في هذه الفترة من ربيع ١٩٧٩ كانت الأوضاع متوترة في كوردستان ايران لاسيما في مدينة سنندج (سنه) بعد المصادمات الدامية في عدد من مدن محافظة آذربايجان الغربية، خاصة في (نغده) التي وقع فيها مواطنون أبرياء من الكورد الآذريين في فتنة أثارها متطرفون. وكانت شخصيات أيرانية معتدلة تسعى إلى تطويق الحوادث واجرت أتصالات مع قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ايران وأحزاب كوردية أخرى وشخصيات دينية كوردية. كان آية الله الطالقاني عضو المجلس التأسيسي الأيراني المنتخب من أبرز الشخصيات الأيرانية المؤيدة لحل القضية الكوردية سلمياً.

كان الطالقاني سجيناً في معظم فترات حياته في عهد النظام الشاهنشاهي، وكان معروفاً باتجاهه اليساري فاطلق عليه خصومه ومعارضوه لقب (آية الله الاحمر)، كان الطالقاني يدعم منظمة مجاهدي خلق التي كانت أوسع تشكيل سياسي منظم أستقطب عدداً هائلاً من الشباب لأن المنظمة قاومت نظام الشاه وقدمت تضحيات في وقت مبكر، وكانت منظمة ذات ايديولوجية اسلامية يسارية، وانفتحت على جيل الشباب وأسست بعد الثورة مباشرة منظمات شبابية وطلابية

ومئـات مـراكـز النشـاط السـيـاسـي والطبع والنشـر. كـان هـناك ايضـاً حـزب جماهيري عريق هو حزب توده (الشيوعي) وجبهة وطنية أيرانية أشبه بمظلة للمجموعات والشخصيات التي كانت مع د. محمد مصدق اوائل الخمسينيات، والمعروفة باتجاهها الوطني الأيراني (الملّي) الممزوج بروح قومية. وقد تشكلت أول حكومة (مؤقتة) بعد سقوط نظام الشاه وعودة الأمام الخميني إلى طهران، من الشخصيات والعناصر الملية على رأسها المهندس مهدي بازركان أول رئيس للوزراء في العهد الجمهوري ود. كريم سنجابي الأستاذ في القانون الدولي الذي اصبح وزيراً للخارجية وداريوش فروهر وزيراً للعمل واليزدي وغيرهم. وكانت هناك تنظيمات يسارية مثل (فدائيان خلق) وغيرها.

ازاء كل هذه المنظمات والأحزاب كانت هناك الحركة الضخمة لرجال الدين الثوريين بزعامة الأمام الخميني، وهي حركة جماهيرية غير منظمة تماماً، انبثق من بينها الحزب الاسلامي وتنظيمات اسلامية أخرى، وتشكل في قمتها مجلس أشبه مايكون بمجلس قيادة الثورة يضم كبار علماء الدين الذين قاوموا نظام الشاه سنوات طويلة، ومن بينهم أشخاص قضوا فترات طويلة في معتقلات وسجون الشاه وأماكن الحجز والتعبيد في المناطق النائية. هؤلاء سيطروا عملياً على مراكز الدولة الأيرانية والجيش ومؤسسات الأمن والدبلوماسية والأقتصاد.

أظن ان ذكر هذه التفصيلات ضروري اذا ما شئنا متابعة تطور الحركة الكوردية في أيران بعد ١٩٧٩ فقد كانت الأوضاع تغلي في كوردستان ايران، كما قلنا، وتأزمت خاصة في سنندج (محافظة كوردستان) فسافر اليها آية الله الطالقاني ضمن ما يشبه بمسيرة شعبية وعمل على تهدئة الوضع واعلان التأييد لحل القضية الكوردية سلمياً مما اثار الارتياح في الأوساط الكوردية. اذ كان للطالقاني موقع سياسي واجتماعي خاص في قمة هرم الجمهورية الأسلامية الوليدة. وهذا كان يعني ان منظمة مجاهدي خلق تقف أيضاً الى جانب الحل السلمي للقضية الكوردية، على انها كانت تختلف في التفاصيل مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني - ايران والحركة الكوردية عامة اضافة الى الأختلاف الأيديولوجي.

كان حزب توده (الشيوعي) الايراني وتنظيمات يسارية متحالفة معه، يؤيد هو الآخر حل القضية الكوردية على اساس الحكم الذاتي، مع اختلافات بينه والحركة القومية الكوردية حول السياسات العامة ازاء الجمهورية الاسلامية. اذ كان توده يدعوا الى التضامن معها بدون شروط تقريباً فقط لكونها جاءت "معادية للأمبريالية"، استمر موقفه هكذا حتى عام ١٩٨٣ حيث تعرض لهجمة أمنية شديدة من السلطات الحكومية وانصارها واعتقلت جميع قادته تقريباً وفككت تنظيماته بحجة التجسس لصالح "الأتحاد السوفيتي" فكانت نكسة خطيرة حلت بتوده، لم يقم على اثرها، ربما حتى اليوم.

أتفاق الخصوم حول رفض الحل السلمي:

اذ بينما كانت أوساط معينة من السلطة الأيرانية الجديدة وبعض رجال الدين يقفون علناً ضد اي حل للقضية القومية الكوردية بحجة "ان ذلك مدعاة إلى الأنفصال وتشجيع بقية الشعوب والقوميات في ايران" فإن الطرف الآخر الذي كان يتحرك ميدانياً لأجهاض أي حل سلمي للقضية الكوردية في أيران هو نظام صدام حسين الذي كانت لأجهزة استخباراته وتشكيلاته السرية مراكز وبؤر سرية على طول المناطق الأيرانية المتاخمة للحدود من جنوب الأهواز إلى أقصى شمال كوردستان ايران. كان النظام العراقي آنذاك (أي ربيع ١٩٧٩) ينشط على مستويات مختلفة، مع بعض العناصر والشخصيات الأيرانية المتعاونة معه والمستفيدة منه. كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق قد أستفاق لتوه من صدمة النكسة عام ١٩٧٥ ومازال أكثر من خمسين الف من أنصاره السابقين لاجئين في طول أيران وعرضها وكانوا ممنوعين عن أي اتصال أو تحرك سياسي حتى سقوط نظام الشاه وجاءت ثورة الشعوب الايرانية التي حررتهم وسمحت لهم بالعودة الى المناطق المتاخمة للحدود العراقية - الأيرانية، وإلى الانتقال في حرية إلى المناطق المحررة في كوردستان العراق، وأسس الحزب عدة مراكز قيادة في المناطق الجبلية داخل كوردستان العراق وعلى مشارف الحدود واستأنف نشاطه السياسي والحزبي والجماهيري الذي كان

ممنوعاً عليه منعاً مطلقاً بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي كانت تضم معاهدة أمنية عراقية ايرانية آنذاك لمنع أي نشاط لـ (ح. د .ك) ومراقبته من قبل الطرفين وفي عام ١٩٧٨ أنضمت تركيا الى هذا التحالف الأمني عن طريق اتفاقية ثنائية مع العراق تقضي بالسماح للطرفين بالتوغل في أراضي الطرف الآخر لملاحقة معارضين.

الثورة الايرانية فتحت آفاقاً واسعة أمام الحركة الكوردية والفلسطينية :

نفهم مما سبق ان العهد الجديد بعد الثورة الايرانية ١٩٧٩ خلق ظروفاً افضل لعدة أطراف:

أولاً- للحركة الكوردية في العراق خاصة وكذلك في بقية اجزاء.

وسيتبين لاحقاً انها اتاحت فرصة مناسبة للمعارضة العراقية عامة.

ثانياً - لمنظمة التحرير الفلسطينية التي جاءت الثورة الايرانية لتقلب موازين القوى اذ خرجت اسرائيل من ايران، معقلها الأساسي في الشرق الاوسط، وتحولت سفارتها إلى سفارة فلسطين في طهران.

أبدى (ح. د. ك) دون تحفظ تاييده وتضامنه للجمهورية الاسلامية الايرانية وذلك من منطلق مصالح الشعب الكوردي وجميع شعوب الشرق الأوسط.

وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تضامنت فوراً مع العهد الايراني الجديد، وكان ذلك امراً طبيعياً ومطلوباً، كما قلنا.

كان هذا الموقف الكوردي الفلسطيني المشترك ازاء الثورة الايرانية اساساً قوياً جديداً للعلاقات الكوردية الفلسطينية اضافة الى التضامن الثنائي المتبادل منذ الخمسينيات والستينيات.

الفصل الثالث

مشروع الحكم الذاتي لكوردستان ايران

في ربيع ١٩٧٩ كان (ح. د. ك/ ايران) قد قدم مشروعاً للحكم الذاتي لكوردستان ايران، متكوناً من ٢٦ بنداً، عرضه على السلطات الأيرانية، وبينما كانت أوساط رسمية وشعبية واسعة في ايران تؤيد الحل السلمي للقضية، مع اختلافات في التفاصيل والتوجه السياسي، فقد تحرك طرفان ضد المشروع بل ضد مبدأ الحل السلمي للقضية اياً كانت درجة الحل وهما:

١- الطرف الأول: نظام صدام الذي كان يريد ابقاء كوردستان ايران وبقية مناطق ايران مضطربة، ضمن محاولاته للوقوف بوجه موجات الثورة الايرانية التي انتشر شعاعها في الشرق الاوسط والعالم. كان الطرف العراقي يخرب ما امكن ويمارس تفجيرات ويثير المتطرفين.

٢- الطرف الثاني، كما قلنا، يتكون من أوساط وعناصر معينة في مؤسسات الدولة الايرانية، وقفت ضد أي حل للقضية القومية في ايران.

هذا هو ما عنينا بـ"اتفاق الخصمين" اذ انطلق كل طرف من اهداف ومصالح مختلفة بينما خدما نفس الغرض وهو منع أي حل سلمي للقضية.

في هذه الاثناء توفي آية الله الطالقاني فجأة، قيل انه إثر نوبة قلبية. وتحول موته الى مأتم شعبي شامل في ايران فقد كان محبوباً سيما وانه كان يدافع عن حقوق ومصالح الفقراء والمستضعفين وكانت رسائل الشكاوى تصله من كل مكان. ففقدت القضية الكوردية سنداً قوياً في المؤسسة الأيرانية الجديدة.

ومنذ ربيع ١٩٧٩ بدأت القلاقل والأضطرابات تتوسع في كوردستان ايران، يزيدها اشتعالاً سوء تصرف بعض أجهزة الادارية والجيش والميليشيات في

العهد الجديد، فوقعت مجازر وأنتهاكات خطيرة في مدن وقرى كوردية عديدة.

وكان للموقف السلبي للمجموعات والمنظمات اليسارية المتطرفة التي لجأت من مناطق ايران الى كوردستان لتمارس ما سمته بـ"مقاومة" الجمهورية الاسلامية، كان هذا الموقف السلبي عاملاً تخريبياً إضافياً للوضع الداخلي في كوردستان، فكانت المنظمات والأحزاب المتطرفة لايهمها أي حل للقضية الكوردية بل كان يهمها، هي الاخرى، بقاء الأوضاع متوترة لتستفيد من ارض كوردستان لغاياتها هي، الغامضة غالباً. وتحولت الأحداث إلى هجوم مسلح حكومي على مهاباد وسنندج ومدن كوردية مهمة أخرى، مما دفع الطرف الآخر الى التراجع في بعض المدن والى المقاومة في أماكن أخرى، فقد بدأ قتال فعلي مؤسف بين قوات الطرفين وكان لابد من وقف هذا القتال الذي كان مضراً غاية الضرر بمصالح الجمهورية الأسلامية الأيرانية ومصالح الشعب الكوردي وشعوب المنطقة.

كان لحزبنا (ح. د. ك) مصلحة مباشرة، من عدة وجوه، في العمل السريع على ايقاف القتال خشية ان يتوسع اكثر.

لم نكن في وضع يسمح لنا بالتدخل المباشر في هذا الشأن، اذ كنا حزباً عراقياً معارضاً، فكنا ضيوفاً على ايران. إلا انه من باب الحرص على مستقبل الطرفين كنا نفكر في طريقة لأيصال صوتنا بالتحول من القتال إلى الحل السلمي.

وكنا نراقب ونلمس نشاطات أنصار النظام العراقي وتخريباتهم التي كان جزء كبير منها موجهاً ضدنا وضد قوى المعارضة العراقية.

الموقف السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تحركت أوساط وجهات عديدة، ايرانية وخارجية، بغية ايقاف القتال في كوردستان، الذي أستمر طوال صيف واوائل خريف ١٩٧٩.

وكنا نعلم ببعض المساعي السلمية. وكانت مجموعة الجبهة (الملّية) الأيرانية بشكل عام تريد ايقاف القتال وحل المشكلة سلمياً، ونشط من بينها بصورة

خاصة الفقيد داريوش فروهر وزملاؤه والمهندس بازركان الذين شكلوا مكتباً أو غرفة عمل لهذه المهمة.

داريوش فروهر :

داريوش فروهر كان منذ شبابه منضوياً في حركة محمد مصدق وكان أعلامياً نشيطاً في عهد مصدق، فأعتقل فترات طويلة بعد ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٩ وتعرض الى اذى كبير. انضم بعد الثورة مباشرة إلى العمل السياسي والحكومي لترسيخ العهد الجديد، مع احتفاظه بآرائه وأفكاره القومية، وشكل حزب الأمة، أو حزب الشعب. وقد اعتزل السياسة منذ أوائل التسعينيات حيث كان يعيش مع زوجته في حي شعبي وسط طهران، ورغم اعتزاله للعمل السياسي وكبر سنه فإن مجموعة قتلة اقتحمت منزله أواخر التسعينيات وذبحته مع زوجته في مجزرة بشعة اثارت ضجة سياسية كبيرة داخل ايران وخارجها ولازالت ذيولها باقية.

كان أغتياله واغتيال زوجته التي كانت فنانة تشكيلية ورفيقة كفاحه الطويل مثار تحقيقات قضائية طالت مسؤولين كباراً في الدولة الأيرانية ولازالت الأسرار تكتنف هذا الأغتيال الذي جرى ضمن سلسلة كبيرة من التصفيات الجسدية لشخصيات سياسية وثقافية.

داريوش كان صديقاً للشعب الكوردي في العراق وكل مكان، متضامناً مع كفاحه، مؤيداً لحل ديمقراطي سلمي لقضيته، وكان صديقاً للبارزاني ورفاقه. اذ كنا نزوره في منزله كلما زرنا طهران ونسأل عنه من بعيد ايضاً. آخر مرة زاره الرئيس البارزاني وانا ورفاق آخرون بصحبته كان عام ١٩٩٤ على ماأذكر، استقبلنا وزوجته في منزله المتواضع وتحدث كعادته عن الكفاح الطويل للكورد وشعوب المنطقة، وذكر بعض الأسرار عن مفاوضات الوفد الحكومي الأيراني الذي كان يراسه هو ووفد ح. د. ك/ ايران برئاسة الشهيد عبدالرحمن قاسملو في مهاباد أوائل ١٩٨٠ بعد صدور البيان المعروف ببيان الامام الخميني، الذي كان بمثابة اتفاق لوقف اطلاق النار في كوردستان والشروع في البحث عن حل

سلمي للقضية.

وساعود الى الوراء قليلاً لأتحدث عن جهود سلمية فلسطينية كوردية مشتركة في هذه الفترة.

ففي احدى لقاءات البارزاني مع هاني الحسن في سفارة فلسطين بطهران طرح الحسن فكرة تدخل منظمة التحرير الفلسطينية من اجل ايقاف القتال. وعلمنا ان أوساطاً ايرانية اخرى تعمل بنفس الأتجاه إضافة الى دول عديدة. وتحدث البارزاني بدوره عن جهوده مع د. قاسملو و ح. د. ك /ايران والكورد الآخرين ويبدو ان البارزاني كان على علم سابق بهذا الموضوع.

وتقرر التحرك المشترك معاً، البارزاني مع الجانب الكوردي والحسن والمتعاونون منه في الدولة الايرانية، مع الجانب الايراني.

لقاء قاسملو والحسن:

علمت فيما بعد ان الحسن التقى د. قاسملو في طهران، ربما الأخير زار سفارة فلسطين، فتحدث الحسن عن الآراء الجيدة لقاسملو وسعة أطلاعه.

وعلمت فيما بعد ان البارزاني كان، في نفس الجهود السلمية، على اتصال مع داريوش فروهر وزملائه في الحكومة المؤقتة برئاسة بازركان، بغية ايجاد مخرج من الازمة وايقاف القتال.

مفاوضات ١٩٧٩:

اخيراً علمنا من هاني الحسن، اواخر صيف ١٩٧٩ على ما أذكر، أنه قد لاح بعض الأمل. تأكد ذلك أيضاً فيما بعد عن طريق فروهر.

ففي أوائل تشرين الاول ١٩٧٩ أرسلت حكومة مهدي بازركان المؤقتة وفداً الى كوردستان برئاسة وزير العمل داريوش فروهر، أجرى جولتين من المفاوضات السرية مع الشيخ عزالدين الحسيني ود. قاسملو. وفي ٢١ تشرين الأول من نفس العام أنعقد أجتماع في مدينة (قم) بين آية الله الخميني ورئيس الوزراء بازركان وخمسة من وزرائه، وعرض رئيس الوفد الحكومي داريوش

فروهر مقترحات الجانب الكوردي السلمية على آية الله الخميني.

وفي هذا اللقاء تمت المصادقة على مقترحات حكومة بازركان بشأن تسوية القضية الكوردية، هذه المقترحات التي جمعت بين التدابير الاجتماعية – الأقتصادية في كوردستان ايران واجراء المفاوضات السياسية، كما انه تم رفض (استبعاد) طريق الحل العسكري للقضية الكوردية.

كانت المقترحات بناءة وايجابية متقدمة مقارنة مع تلك الظروف.

وكان الأمر يستدعي صدور بيان خاص من قائد الثورة الايرانية آية الله الخميني، لأعلان هذه الخطوة المهمة أمام الرأي العام الداخلي. وكان الرأي العام الخارجي يراقب الأوضاع في كوردستان بدقة، وكانت النتائج تدخل في حساباتها السياسية ازاء المنطقة.

بيان الامام الخميني ومشروع الادارة الذاتية:

أخيراً، في اواخر تشرين الثاني صدر بيان مهم عرف باسم (بيان الأمام الخميني)، صيغ بدقة، أعلن وقف القتال واحلال السلام والشروع في المفاوضات، فبعث ارتياحاً شعبياً عاماً، بينما أغتاظ منه أعداء الحل السلمي داخل ايران وفي العراق وداخل كوردستان ايران نفسها، بمعنى آخر ثلاثة أطراف على الاقل تحركت بسرعة لأجهاض هذه المساعي السلمية.

١- نظام صدام وحلفاؤه.

٢- أوساط متعصبة متشددة داخل المؤسسة الايرانية.

٣- منظمات ومجموعات متطرفة كوردية وأخرى يسارية متطرفة كان يهمها إبقاء التوتر والفوضى على أرض كوردستان ليتاح لها نشاطها "المسلح" التخريبي، فكان وجودها مرتبطاً باستمرار التوتر والأضطراب، وحتى المتطرفة الكوردية ايضاً، لم يكن يهمها أي حل وحصول الكورد على أية حقوق، بل كان تهمها مصالحها الآنية الضيقة.

ورغم التباعد الجغرافي والأجتماعي والآيديولوجي بين هذه الاطراف الثلاثة

إلا انها كانت متفقة المصالح والأغراض على محاربة السلم والأستقرار وذلك للحيلولة دون حل سلمي واقعي للقضية الكوردية.

بعد صدور البيان المذكور تشكل وفدان: أحدهما حكومي ايراني والآخر كوردي لتنظيم حوار ومفاوضات في مهاباد،ترأس الجانب الايراني فروهر والجانب الكوردي د. قاسملو.

وكان فروهر قد جاء بمشروع (الادارة الذاتية لكوردستان) من قبل حكومة بازركان. فبدأت المفاوضات حول هذا المشروع الذي كانت مواده جيدة ومتقدمة بالنسبة لتلك الفترة. اعتقد ان الشعب الكوردي ضاعت منه فرصة ثمينة وفرها مشروع الادارة الذاتية فيما لو طبق كما هو على الاقل. كما فاتت الدولة الايرانية فرصة كبيرة لحل القضية الكوردية واحلال سلام دائم في كوردستان ايران. وكنت آنذاك ومازلت معتقداً ان الشعب الكوردي في كل مكان تضرّر من فشل تلك المحاولة السلمية مهما كانت متواضعة.

أما السبب الرئيسي للفشل فيعود، حسب قناعتي، الى تطرف وقصر نظر بعض الاوساط الكوردية الى جانب التشدد من بعض الاوساط الايرانية التي كانت تتحين الفرص للأجهاز على الحل السلمي.

كان النظام العراقي أيضاً وراء الفشل من خلال تحريضه للمنظمات والجماعات المراهقة المتطرفة المنتشرة آنذاك في مهاباد وبقية مناطق كوردستان.

ففي تلك الايام بالذات من أوائل ١٩٨٠ حيث كان الوفد الحكومي الايراني في مهاباد يواصل المباحثات مع الجانب الكوردي. صادف ان كان رتل من الجندرمة الايرانية يمرّ عبر مهاباد للتنقل، عندها تحركت مجموعات كوردية يسارية متطرفة وسط مهاباد وفتحت النار على الجندرمة بدون أي مبرر وقتلت وجرحت بعضهم وسلبت السيارات وأحدثت فوضى كبيرة في المدينة.

كان داريوش فروهر ذكياً واسع الصدر مطّلعاً على الاوضاع إلاّ انه قبل ان يعود والوفد المرافق إلى طهران فقد تحركت الاوساط الايرانية المتشددة التي كانت تنتظر فرصاً "ذهبية" كالذي جرى في مهاباد على أيدي "الكورد!"... وردت

باعمال انتقامية. وكان الشهيد فروهر قد ذكر لنا أسراراً عديدة عن بعض الكورد، كانوا "من وراء الستار" يخربون على د. قاسملو و ح. د. ك/ ايران، وذكر أسماء. وتحدث عن تلك الواقعة بأسى، اذ كان الرجل حريصاً على الحل السلمي ومنح الكورد حقوقاً يستحقونها.

كان مؤمناً بذلك من صميم وجدانه وايديولوجيته وليس فقط كممثل للحكومة الايرانية.

ضاعت الفرصة، مع الاسف، كما ضاعت وتضيع فرص أخرى أمام الكورد وغيرهم من الشعوب.

الفصل الرابع

الجواب السلبي لأبي الحسن بني صدر

يذكرني ماتعرضت اليه المساعي السلمية الكوردية على أيدي متطرفين هنا ومتشددين هناك بما تتعرض له المساعي السلمية الفلسطينية منذ عهد عرفات حتى هذه الايام (نيسان - أيار ٢٠٠٩)، على يد عناصر مماثلة في التطرف وضيق الافق وقصر النظر.

واستكمالاً للمعلومات عما وصلته نهاية المفاوضات الكوردية - الأيرانية أعود الى واقعة في آذار ١٩٨٠، حين وجّه الحزب الديمقراطي الكوردستاني - أيران رسالة مفتوحة الى الرئيس الأيراني أبو الحسن بني صدر دعاه فيها الى الجلوس حول طاولة المفاوضات وأيجاد حل سلمي للمسألة الكوردية. أشار بني صدر في رسالته الجوابية إلى عدد من البنود المقبولة في رسالة (ح. د. ك - ايران)، بعد ان رفض (بني صدر) الأتفاق مع الجانب الكوردي عملياً، واعلن، وهو رئيس للجمهورية الايرانية آنذاك، رأيه قائلاً[1]: ان كانوا (أي الكورد) يريدون الحكم الذاتي في اطار ايران عليهم أن يظلوا ضمن الأطر الايديولوجية للجمهورية الأسلامية، عليهم ان يكونوا مسلمين. وأضاف بني صدر قائلاً: اذ انه كيف لنا منح الحكم الذاتي ضمن اطار المجتمع الاسلامي لكل من لايعد نفسه ملزماً بالأمتثال للشرعية الأسلامية.

وقال ان رأيه هو (رئيس الجمهورية) ورأي رئيس الوزراء هو ان اقامة مؤسسات الحكم الذاتي في كوردستان يفتح الطريق أمام الأنفصالية، ولهذا لاتعد مقبولة[2]. (كافة وكالات الانباء والصحف تناقلت آنذاك هذه التصريحات).

هكذا سدّ رئيس الجمهورية الاسلامية باب المفاوضات السلمية نهائياً

فانفتحت أبواب أخرى ادت الى القتال مجدداً والمزيد من المآسي والكوارث.

مرت حوالي ٣٠ عاماً على ذلك التأريخ فاعود إلى مراجعة رسالة بني صدر، وهل كانت قناعته الشخصية أيضاً أم خلاصة آراء مؤسسة القيادة السياسية الايرانية آنذاك؟ فالمعلوم ان بني صدر نفسه هرب من أيران بعد فترة قصيرة من هذا الحدث وترك منصب رئاسة الجمهورية وأيران كلها فلم يلتزم هو نفسه بـ"الاطر الايديولوجية للجمهورية الاسلامية" ولا (بالامتثال للشرعية الاسلامية" لأنه انقلب سريعاً ضد مؤسسات هذه الجمهورية وتحالف مع تنظيم مجاهدي خلق الذي بدأ معارضة واسعة ضد الوضع السياسي القائم في ايران آنذاك.

أم ان بني صدر كان، من طرف غير مباشر، يريد سدّ ابواب الحل السلمي للقضية الكوردية لأبقاء هذا الجرح والتوتر ليستفيد من ذلك لأغراض سياسية فيما بعد.

اسرائيل تأسر فدائيين كورداً في بيروت :

كانت لفشل المفاوضات السلمية بين الحركة الكوردية في ايران وحكومة الجمهورية الاسلامية أصداء سلبية وأستياء وأسفاً على ضياع هذه الفرصة، فتأثر اصدقاء الشعب الكوردي والجمهورية الاسلامية في الشرق الأوسط والعالم سيما وقد وقعت بعد فترة قصيرة الحرب الكارثية الجنونية بين العراق وايران (١٩٨٠ -١٩٨٨) التي أستمرت تزرع الموت والمآسي البشرية المفجعة وتلحق الاضرار المادية الجسيمة بالطرفين طوال (٨) سنوات.

واصلت منظمة التحرير الفلسطينية تضامنها مع الجمهورية الاسلامية رغم ماكان ذلك يحرجها للغاية أمام العراق والرأي العام في بعض الأقطار العربية. وتواصلت العلاقات التضامنية بين الطرفين الكوردي والفلسطيني في ظروف معقدة وصعبة. وفور وقوع الحرب العراقية الايرانية بادر ياسر عرفات وحده أو ضمن وفود دولية ببذل جهود الوساطة السلمية بغية ايقاف هذه الحرب.

ويبدو ان الفلسطينيين واصلوا اقامة علاقات مع العديد من الأحزاب الكوردستانية الأخرى لاسيما في تركيا. مثلما كانت للأحزاب الكوردستانية

المختلفة في العراق علاقات متنوعة الأشكال والصيغ مع مختلف الفصائل الفلسطينية. ما معناه ان العلاقات الكوردية الفلسطينية قد توسعت كثيراً خاصة عبر سوريا ولبنان، فلم تقتصر على منظمة أو حزب وكانت الاحزاب الكوردستانية اليسارية نوعاً ما تفضل علاقات اوثق مع فصائل فلسطينية مماثلة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية.

وحافظ الطرفان ح . د. ك – العراق ومنظمة فتح الفلسطينية على علاقاتهما المتميزة رغم الصعاب. فمن التعقيدات مثلاً أنه مع عام ١٩٨٣ أنشقت صفوف الفلسطينيين الى جبهتين، جبهة ملتفة حول قيادة وشرعية ياسر عرفات، وجبهة معارضة كانت ترفض أي توجه سلمي لحل مشكلة الشرق الأوسط، بينما كان عرفات يبدأ يعلن تدريجياً عن تأييده للحل السلمي. ففي هذه الفترة كان مكتب ح. د. ك – العراق في لبنان (مقره الفعلي كان في دمشق) يتعرض إلى ضغوط شديدة من الفصائل الفلسطينية المعارضة وبعض أوساط دول "جبهة الصمود والتصدي"، بغية التوقيع على بيانات مشتركة "للتنديد بنهج عرفات ونفي شرعيته في قيادة منظمة التحرير...".

كنت أنذاك عضواً في لجنة العلاقات الخارجية في ح. د. ك – العراق وأصبحت لبعض الوقت مسؤولاً عن العلاقات العربية. وبصدد القضية الفلسطينية فإنّ قيادة حزبنا (ح. د. ك– العراق) قد اتخذت قراراً واضحاً ثابتاً وهو أننا لن نتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية ولن ننحاز الى طرف دون الآخر ونتضامن طول الخط مع شرعية قيادة ياسر عرفات دون ان يعنينا أمر "اليسار واليمين" في الحركة الفلسطينية. فنحن مع القضية كقضية تحررية ولن نتدخل في شؤونها، واذا ما تسنّى لنا يوماً ان نتدخل فيها فاننا سندعوها الى توحيد صفوفها. اما المسائل الأخرى والمواقف الأيديولوجية والسياسة الحزبية الجانبية فهي شأن الفلسطينيين أنفسهم. لقد تمسكنا بموقفنا هذا ولم نحد عنه ولم نصدر بياناً كما لم نشترك في أي بيان مشترك (كما كانت العادة متبعة أنذاك بتوقيع أحزاب وحركات عديدة في الشرق الأوسط على بيان معين حول مسألة معينة). وكنا ولازلنا حتى اليوم نؤكد على ان اختيار القيادة أو الرئاسة

في الشعب الفلسطيني وسلطته سواء الآن أو في المستقبل هو حق للفلسطينيين وحدهم ويجب عدم التدخل في شؤونهم من الخارج. وكنا نعاني بانفسنا في الحركة الكوردية التي تعرضت الى أنشقاقات لأسباب عديدة أحدها هذا التدخل الخارجي.

وكما كانت لحزبنا علاقات تضامنية مع فتح ومنظمة التحرير كذلك كنا نواصل اللقاء مع الفصائل الفلسطينية الأساسية الأخرى.

في السبعينيات من القرن العشرين تحولت حركة الكفاح الفلسطيني إلى مركز عالمي مهم أستقطب أهتمام مختلف الأحزاب اليسارية، شيوعية وعمالية وحركات تحرر من مختلف القارات فكانت مقرات ومراكز الفصائل الفلسطينية الكبيرة تستقطب وتجذب المئات من ابناء مختلف القارات، ففي هذه الأثناء أنضم اليها مئات الشباب الكورد خاصة من تركيا وسوريا، لاسيما منذ اواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولما وقع الأجتياح الأسرائيلي للبنان وبيروت العاصمة بالذات عام ١٩٨٢ وقع في اسر الأسرائيليين آلاف الشباب من مختلف الجنسيات، بينهم مئات الشباب الكورد نقلتهم السلطات الأسرائيلية الى داخل أسرائيل واعلنت وجودهم في قبضتها ونشرت صور معظمهم.

هؤلاء الكورد كانوا فدائيين من اتجاهات مختلفة، ولم يكن حضور شباب كورد في صفوف الفدائيين الفلسطينيين أمراً غريباً أو مفاجئاً، فكان الحضور الكوردي، من جهة، تعبيراً عن علاقات التضامن الطويلة، كذلك هناك الى جانب الآلاف من جنسيات مختلفة أضافة الى الفلسطينيين.

(١) و(٢) مراجع كتاب (تأريخ كوردستان) المستشرق الروسي ميخائيل لازاريف بالتعاون مع مستشرقين روس آخرين. صدرت طبعته الروسية في موسكو عام ١٩٩٩، ترجمه د. عبد حاجي، استاذ جامعي حالياً في جامعة دهوك، إلى اللغة العربية وصدرت الطبعة العربية عن دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، ٢٠٠٦م.

الفصل الخامس

جذور متزامنة لمحنة الشعبين

نتائج الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث قسمت الدول الأستعمارية العالم من جديد) هي التي تشكل جذور محنة الشعبين الكوردي والفلسطيني. وبدأت المحنة من قرارات أتفاقية سايكس بيكو.

إذ تعرضت كوردستان (التي كانت مجزأة إلى إقليمين قبل الحرب العالمية الأولى) الى تجزئة فضيعة اخرى، أنتهت بتوزيع الكورد قسراً على أربعة بلدان، حيث نسبة السكان الكورد في كل بلد يشكل نسبة ضئيلة من مجموع سكان ذلك البلد، بحيث لم يستطع أي جزء من كوردستان التحرر بوحده. ونظراً للنسبة الضئيلة في كل بلد فإنهم عجزوا عن التأثير الداخلي الحاسم على أوضاع أي بلد. هذه هي لعنة التقسيم التي أصابت الكورد، الذين لازال كثيرون منهم يجهلون ما حصل أنذاك وكيف كبلوهم كل هذه الفترة. فالمحنة الأساسية للشعب في كوردستان العراق هي الحاقه بالدولة العراقية التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى.

بدأت محنة فلسطين كذلك مع ظروف أتفاقية سايكس بيكو وتقسيم الشرق الأوسط حيث اطلق وزير الخارجية البريطاني آنذاك (بلفور) وعده المعروف بإنشاء كيان لليهود في الشرق الأوسط.

مامعناه ان مشكلة الشعبين الكوردي والفلسطيني متشابهة المنشا والزمان والمكان في ظل التقسيم على أيدي الدول الأستعمارية.

كوردستان - العراق بالدولة العراقية التي تشكلت ضمن حدودها الحالية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، والدافع الأساسي

للبريطانيين في هذا هو ضم مدينة كركوك بحقولها البترولية الغنية إلى الدولة الجديدة، حيث كانوا يعتبرون ان ذلك "ضروري" لإدارة أقتصاد وماكنة الدولة. وكانت بريطانيا (قبل فرنسا) تعلم مسبقاً بوجود هذه الثروة البترولية تحت الارض في كركوك وحواليها وفي مناطق اخرى بالعراق ووافق الفرنسيون بطيبة خاطر على المساومة وترك العراق (وكوردستان وكركوك) للبريطانيين مقابل سورية ولبنان.

بعد هذه الكوارث التي تعرض لها الكورد والفلسطينيين يبدو انه، في نهاية المطاف، ينبغي للمجتمع الدولي حل المشكلتين، كل بطريقة معينة. فالقضية الفلسطينية طرحت للتدويل منذ ظهورها وأصبح مصيرها مرتبطاً بالقرارات الدولية، وأنعقدت أتفاقيات ومعاهدات عديدة في القرن العشرين، مازالت الجهود بصددها مستمرة حتى اليوم، والتي أنتهت إلى "حل الدولتين"، بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة اسرائيل لتعيشا معاً في سلام وتعاون، وبالطبع في إطار أتفاقيات دولية وإقليمية معقدة قائمة على مجموعة توازنات دقيقة في كافة المجالات، وستكون، ربما، لأن التوازنات القادمة تتطلب علاقات متبادلة بين اسرائيل وجيرانها من الأقطار العربية، حتى يُضمن أمن وأستقرار أسرائيل في المنظومة الشرق الأوسطية. هذا هو في تصوري مآل الحلول السلمية المطروحة التي تنخرط فيها تركيا منذ الآن وستنضم اليها ايران بعد اصلاحات متوقعة في سياستها الداخلية والخارجية، حيث يعمل المجتمع الدولي بهذا الأتجاه لمساعدة ايران على الخروج من العزلة والأنعزال.

الحلول متشابهة :

أما القضية الكوردية فقد مرت هي الأخرى بظروف التوتر والحلول العسكرية القسرية ووقوع مآسي ومحن الأقتتال، حتى انتهت الحرب الباردة (١٩٩٠-١٩٩١)، وظهر للمرة الأولى مبدأ التدخل الدولي الأنساني لأيقاف عمليات الأبادة والتطهير العرقي. جرّب المجتمع الدولي ذلك ازاء الشعب الكوردي لأنقاذه بعد طول معاناة، ففي عام ١٩٩١ شنت الدول المتحالفة الثلاثون بقيادة الولايات

المتحدة حرب تحرير الكويت من القوات العسكرية العراقية التي غزته في أيلول ١٩٩٠ بتخطيط وقيادة صدام حسين. وادت نهاية الحرب، التي انهزمت فيها القوات العراقية وأنسحبت الى داخل العراق في أوضاع مزرية مرتبكة، أدت إلى حدوث خلل كبير وفراغ أمني فأستغلت الجماهير الشعبية في كافة أنحاء العراق ضعف النظام وانهياره المعنوي فأشتعلت مظاهرات عفوية تحولت إلى أنتفاضة شاملة جنوب ووسط العراق وقعت فيها مصادمات، عرفت في الجنوب بالأنتفاضة الشعبانية (لوقوعها في شهر شعبان/ ١٩٩١)، وهي التي حوكم قادة النظام السابق لأنتهاكاتهم الأنسانية الخطيرة بحق المدنيين خاصة في البصرة والعمارة حيث أصدرت المحكمة الجنائية العليا قرارات قضائية بحق المتهمين، حيث ثبت وقوع انتهاكات خطرة وعمليات ابادة وقتل جماعي على الهوية.

وكانت الجماهير الشعبية في كوردستان مستعدة هي الأخرى للنهوض الشامل فأشتعلت أنتفاضة كبرى في آذار ١٩٩١ بتوجيه وقيادة الجبهة الكوردستانية التي تشكلت في مايس - حزيران ١٩٨٨، ونجحت الأنتفاضة الكوردستانية، وأستطاعت قوى الشعب دحر وطرد مسؤولي النظام السابق ومراكزه الحزبية والأمنية وتطهير جميع المحافظات: من السليمانية وأربيل ودهوك وحتى كركوك والأقضية والنواحي المجاورة. إلا ان قوات النظام السابق واجهزته القمعية، ربما بضوء اخضر من الجانب الأمريكي، شنت هجوماً مضاداً لأستعادة السيطرة على مدينة كركوك ذات الأهمية الاستراتيجية أقتصادياً وسياسياً وسكانياً، وأمتد الهجوم الحكومي المضاد إلى أربيل ودهوك والسليمانية، حينذاك قررت الجماهير الشعبية في جميع مناطق كوردستان قراراً خطيراً وتأريخياً استثنائياً وهو الرفض الجماعي لعودة أجهزة النظام السابق إلى هذه المحافظات، فشنت الجماهير والأحزاب الكوردستانية هجوماً مقابلاً أو كفاحاً سلبياً للمرة الأولى في تأريخ كوردستان والعراق، وهذا الكفاح السلبي تجسّد أولاً في رفض أي عودة للنظام السابق بمايشبه الأضراب العام والأعتصام، وترك المنازل والمدن والقرى في هجرة جماعية بمئات الآلاف سميت بالهجرة المليونية نحو الحدود العراقية مع تركيا وايران، أجتاز عشرات الآلاف

منهم هذه الحدود بينما الأكثرية الساحقة من المهاجرين كانت محتشدة على طول الطرقات وهي سيئة، تزدحم على بعضها، تكتظ بها الدروب الترابية والوديان والجبال، وصعق الرأي العام العالمي والمنظمات الأنسانية والناس في أوروبا وأمريكا وغيرها وهم يشاهدون على شاشات التلفاز المشاهد التراجيدية للأطفال وهم يموتون من البرد والجوع، والنساء والرجال يموتون في العراء وهذا الجمع الهائل يسير في طرق موحلة بدون مأوى.

فأهتز ضمير الشعوب والدول لذلك مما شكل ضغطاً شديداً على المجتمع الدولي للتدخل لأنقاذ هؤلاء الضحايا، فأنعقد أجتماع مجلس الأمن عدة مرات في نيسان ١٩٩١ وأصدر قراراً فورياً ملزماً للدولة العراقية والدول المعنية الأخرى، وهو (قرار ٦٨٨) التأريخي بأيقاف الهجمات العسكرية والأمنية العراقية فوراً والدخول مع ممثلي الشعب الكوردي في العراق، في حوار مباشر لحل المشكلة. وقرر مجلس الأمن أيضاً، بأقتراح بريطانيا، أستحداث منطقة آمنة (ملاذ آمن) لايحق للنظام العراقي مطلقاً العودة إليه بغية بعث الاطمئنان في نفوس المهاجرين ليعودوا تدريجياً الى الملاذ الآمن ريثما يحصلون على الاعانات الفورية اللازمة وحل المشكلة ومن ثم يعودون الى مناطقهم الأصلية.

كما صدر قرار مجلس الأمن بحظر طيران الطائرات الحربية العراقية في سماء منطقة واسعة من كوردستان من الشمال حتى الخط الجغرافي الأفقي ٣٦، بذلك أطمأن المواطنون وبدأوا بالعودة تدريجياً إلى القرى والمدن والبيوت اذا كانت قد سلمت من التخريب والنهب والحرق.

أثناء ذلك، في أواسط نيسان ١٩٩١ بدأت بالفعل مفاوضات مباشرة بين وفد كوردستاني عالي المستوى من الجبهة الكوردستانية من جهة، وممثلي النظام السابق من جهة أخرى. فالواضح ان الحوار بدأ بقرار دولي أمتثل له الجانب الكوردستاني فوراً، حرصاً على مصالح المواطنين وضمان عودتهم إلى مناطقهم، بعد ان قدم مجلس الأمن الدولي ضمانات مهمة للغاية عن طريق أستحداث الملاذ الآمن وحظر طيران سلاح الجو العراقي في منطقة محددة.

وكل ما حصل بعد ذلك يُعتبر ثمرة لقرار المجتمع الدولي بالتدخل للمرة الأولى في الشؤون الداخلية العراقية بغية أيقاف الأبادة الجماعية والتطهير العرقي بعد ان ثبت لـ(المجتمع الدولي) ان النظام الدكتاتوري مازال يواصل نفس السياسة الإقصائية والتطهير كما فعل في عمليات الأنفال والقصف الكيمياوي لمدينة حلبجة وعشرات المناطق في محافظة السليمانية وأربيل ودهوك طوال عام ١٩٨٨.

فقرار المجتمع الدولي (٦٨٨) لم يأت فجأة نتيجة الحالة الطارئة آنذاك، بل كان خلاصة ما تراكم في ملفات واذهان المراقبين الدوليين والمنظمات الأنسانية المعنية.

الفصل السادس

قرار دولي لأنقاذ الكورد من المحنة وليس قراراً عراقياً!

أستثمر الشعب الكوردستاني ما حصل بعد ايقاف عمليات الأبادة من قبل النظام منذ نيسان ١٩٩١ ثم أنسحاب الأدارات الحكومية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، بقرار من النظام نفسه، مما خلق فراغاً ادارياً وأمنياً في إقليم كوردستان، فبادرت الجبهة الكوردستانية، الجهة السياسية الأساسية الوحيدة آنذاك التي نظمت الأنتفاضة والمفاوضات مع النظام، بادرت إلى تحمل والتزام الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإقليم ريثما تجري أنتخابات برلمانية تقرر أجراؤها في آيار ١٩٩١، كان القرار الكوردستاني جريئاً وخطيراً حضى، كما يبدو، بموافقة ضمنية من ممثلي المجتمع الدولي المتواجدين في الإقليم. وأجريت الأنتخابات فعلاً في الموعد المقرر وأنتخب أول برلمان كوردستان (المجلس الوطني الكوردستاني) ومقره أربيل حيث كانت فيها قاعة مناسبة شيدّها النظام السابق "للمجلس التشريعي لمنطقة "الحكم الذاتي" الذي أسسه عام ١٩٧٤، وانتخب البرلمان (الذي كنت عضواً في دورته الأولى) حكومة إقليمية كوردستانية للمرة الأولى في التأريخ.

وأستقرت الحكومة في مبنى مشابه شيده النظام السابق لأجتماعات "المجلس التنفيذي، اي الأمناء العامين" لمنطقة الحكم الذاتي. (رفض النظام تسميتها بكوردستان واكتفى بهذا العنوان).

وفي الجلسات الأولى سلمت الجبهة الكوردستانية مذكرة إلى البرلمان اعادت اليه كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فاصدر البرلمان قراراً يشكر الجبهة الكوردستانية التي كانت بمثابة حكومة مؤقتة على تحملها

المسؤولية خلال عام تقريباً وبذلك صارت كافة هذه الصلاحيات عائدة إلى البرلمان والحكومة الإقليمية ومجلس القضاء المستقل الذي تشكل فيما بعد.

كانت في الإقليم امانات عامة للشؤون المحلية يرأسها أمناء عامون أعضاء في "المجلس التنفيذي" السابقة، فقرر البرلمان تسمية الوحدات الأدارية الأقليمية بالوزارات ورؤوسائها بالوزراء. وهكذا بدأت الأمور تنتظم ثم أصدرت قراراً بحل المسألة الكوردية مع الحكومة المركزية العراقية (سواء في الحاضر أو المستقبل) على اساس الأتحاد الأختياري، أي: الفدرالية، وان تكون الدولة العراقية فدرالية، وذلك في خريف عام ١٩٩١.

هذه القوانين والقرارات وما استحدثها البرلمان الكوردستاني منذ تأسيسه في مايس – حزيران ١٩٩٢ حتى سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ ثم صدور الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ واقراره دستورياً عام ٢٠٠٦، هذا كله دخل في صلب مادة واضحة في الدستور الذي أقر الأمر الواقع في إقليم كوردستان وأقامة النظام الأتحادي (الفدرالي) للعراق.

هذه المعلومات، منذ أنتفاضة ١٩٩١، معلومة ومعادة عشرات ومئات المرات، إلا ان إعادتها في اطار القرار الدولي مهمة للغاية، لأنني أريد الوصول إلى أستنتاج، بناء على كل ماسبق، وهو أن ما أقره الدستور العراقي لإقليم كوردستان والحقوق القومية الكوردية هو تحصيل حاصل للتطور السياسي منذ أواسط القرن العشرين وصولاً إلى أنتفاضة ١٩٩١ وان كل ذلك (يعني كل ما في الدستور) هو قرار دولي أتخذ بعد متابعة المجتمع الدولي لمحنة الشعب الكوردستاني في العراق منذ عقود من السنين. فكانت التضحيات الجسيمة لهذا الشعب هي التي أرغمت المجتمع الدولي على اتخاذ قرار (٦٨٨) وبقية القرارات حتى موافقة مجلس الامن الدولي على تحرير العراق في نيسان ٢٠٠٣ وما حصل حتى صدور هذا الدستور.

فالدستور العراقي ليس قراراً عراقياً خالصاً كما يفهمه البعض أو كما يريدون أعتباره "منة" و"تكريماً" للشعب العراقي وللشعب الكوردستاني.

أعـتـذر من العـراقـيين الطـيـبين الذين سـاهـمـوا في أنضـاج مـواد وفـقـرات الدستور، وكنت هناك معهم أسابيع طويلة.

فمحتوى الدستور بصدد الفدرالية وبقية الحقوق ليس قراراً عراقياً بالمعنى الذي ارجو ان يفهموه جيداً، حيث اوضح الفكرة كالتالي:

لم يوافق أي جانب عراقي من الدولة العراقية، سواء قبل ٢٠٠٣ (وبعده) على ما تقرر في الدستور طوعاً. ولم يأت أي جانب عراقي من الدولة ليقول للشعب الكوردسـتـاني: هذا هـو حـقك وهذه هـي حـدود مـايمكنك التـمـتـع به. هذه صلاحياتك. وهذه هي حقوقك وواجباتك.

لم يبـادر أي جانب عراقي من الدولة إلى ذلك رغم ان الشعب الكوردسـتـاني ظل يطالب بحقوقه طوال القرن العشرين ومقتبل الواحد والعشرين.

أعتقد ان كل من يتصور ان بأمكانه "التلاعب" بحقوق وصلاحيات ادارة إقليم كوردستان واهِم وغافل عن تلك الحقائق أو متغافل عنها. وليس بأمكانه إحداث أي خلل في هذه الحقوق والصلاحيات التي يجب على الجانب الكوردسـتـاني بدوره ان يحترم حدودها وروحها ومحتواها وفلسفتها الدستورية.

فـالعـراق الجـديد لما بعـد ٢٠٠٣، بتكوينه الديمقـراطي الفـدرالي وتوازناته وبرامجه طويلة المدى هو أيضاً ثمرة قرار دولي، لايمكن التلاعب به. فليس من حق أحد التطاول عليه أو محاولة الأنفراد بالأمور.

مستقبلنا مرهون بمدى أنسجامنا مع ارادة المجتمع الدولي الجديد:

فـإن مـسـتـقبل العـراق مرهون بمدى وكـيـفـيـة أنسـجـامـه مـع الخط العـمـودي الصاعد للمجتمع الدولي، وليس بمقدور أحد اعادة عقارب الساعة إلى الوراء. صـحـيح ان العـراق مـسـتـقل ذات سـيـادة لكن كل شيء مرهون منذ الآن بمدى احترام ارادة المجتمع الدولي في احترام حقوق الأنسان والديمقراطية والحرية والتقدم الأقتصادي والأجتماعي والثقافي داخل كل بلد.

فـفي كل مـجـتـمـع دولي انسـاني يحـمي الجـمـيع ويحـول دون حـروب الإبادة الجـمـاعـيـة والتطـهـيـر العنصـري ينبـغي لكل دولة ومـؤسـسـة وحـاكم ان يلتـزم

صلاحياته وحقوق وحريات الآخرين. بمعنى آخر:

نحن ذات سيادة ومستقلون، لكننا لسنا أحراراً حرية مطلقة تجيز لنا التعامل مع الشعب بالأساليب التي نريدها! كان وزير الدفاع العراقي السابق عام ١٩٨٨ يرد على استفسارات دولية حول حقيقة استعمال النظام السابق للأسلحة الكيمياوية في بهدينان. اتذكر ان وزير الدفاع هذا رد على الرأي العام العالمي غاضباً، قائلاً: ان لم يسكتوا، سنقلب المائدة عليهم! هذا هو شعبنا (يقصد الكورد) نعاملهم بالطريقة التي نراها نحن دولة ذات سيادة. لانقبل التدخل في شؤوننا!

من الناحية المنطقية كان وزير الدفاع السابق على حق آنذاك! فهو وزير في دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة. إلاّ ان التدخل الدولي الواسع خلال آذار ونيسان ١٩٩١ في شؤون العراق الداخلية مما غيّر موازين الوضع الداخلي العراقي راساً على عقب... اقول ان هذا التدخل الدولي أثبت بأنه لم تعد أية دولة حرة تعمل ماتشاء بحق مواطنيها وحقوقهم، مهما كانت الدولة "مستقلة وذات سيادة". ارجو ان نفهم جميعاً هذا الانقلاب في المفاهيم والمنطلقات و المباديء وقواعد المجتمع الدولي.

من هذا الزاوية أعود للتأكيد بأنّ ما تحقق للشعب الكوردستاني منذ ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦ لم يكن قراراً عراقياً طوعياً عن طيبة وحسن تقدير للجيرة والمواطنة والمساواة والتعايش المشترك! بل كان قراراً دولياً بناء على تضحيات الكورد انفسهم. فقد صار قراراً عراقياً ملزماً بعد سن الدستور والاستفتاء عليه من قبل الشعب.

ولست أريد أبداً إلغاء دور أيّ حزب أو شخص عراقي حُرّ ديمقراطي كان يسعى منذ عشرات السنين الى حل المسألة الكوردية وبقية مشكلات العراق حلاً سلمياً ديمقراطياً عبر الحوار. (سأتحدث عن نماذج حية من الأشخاص والاطراف العراقية الوطنية الديمقراطية).

فاختصر القول أن جهود الخيرين والديمقراطيين العراقيين مشكورة ابداً

وطالما تطرقنا إليها، فهم الضمير الحي للشعب العراقي. لذلك اعيد ذكر أرائي بالطريقة التالية: وهي ان ما تحقق للشعب الكوردستاني منذ ١٩٩١ هو قرار دولي وثمرة تضامن انساني دولي بناء على تضحيات الكورد وكفاح القوى العراقية الديمقراطية التي طالما عملت على حشد التعاطف العربي والدولي مع مشروعية المطاليب الكوردستانية وادانة المظالم والأبادة. هذا مالا ينبغي نسيانه أبداً.

أما حين نقول بان القرار بمنح الفدرالية لكوردستان وسائر الحقوق ليس قراراً عراقياً فنعني به، بالضبط، ان أي جانب عراقي في الدولة أو باسم الدولة لم يقر ذلك طوعاً، حتى تحت الضغط الدولي في فترات معينة سواء عام ١٩٦٣ و ١٩٩١.

ان تاكيد هذه الحقائق ياتي من هدفي في توضيح ان العلاقات التضامنية الكوردية العربية المتبادلة بعد الآن، تعتمد على هذا الفهم. اذ بدون فهم ذلك يصعب المضي الى امام. فلا يمكن للعراق الجديد ان يستقر ويتقدم على أيدي أناس يعتبرون أنفسهم وحدهم ورثة العراق وكل ما فيه، او أن ما صدر سابقاً ومايصدر هو "منة" و"مكرمة" منهم. ينبغي الأقلاع عن هذه الذهنية. فالعراق الموجود هو ثمرة عملنا ونضالنا جميعاً. واذا ما عاني من الخلل يوماً فهو من قصورنا الذاتي. كيف نتخلص من هذا القصور؟ يقول الفيلسوف العرفاني جلال الدين الرومي: "حين نتخلص من المنّية (كل شيء منّي!) نبدأ طريق الخلاص.

أهل العراق ليسوا مسؤولين عن خلق المشكلة الكوردية بل المجتمع الدولي:

وهكذا تتكامل الفكرة، اذ سنكون مسؤولين بعد الآن اذا ما عجزنا عن الألتزام بالدستور، وسيكون كل طرف مسؤولاً بالقدر الذي يستبد أو يحاول التسلط على الآخر على أي مستوى وبأي معنى.

اما المسؤول الاساسي والأصلي عن خلق محنة الشعب الكوردي في العراق، منذ البداية، فهو المجتمع الدولي وليس أهل العراق الذين كانوا بدورهم مغلوبين على امرهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

فالدولتان البريطانية والفرنسية هما المسؤولتان عن وضع اتفاقية سايكس بيكو وتقسيم تركة الامبراطورية العثمانية المنهارة بتلك الطريقة الكارثية. فلو اختير اهل العراق ليقرروا مصيرهم بحرية لربما كانوا يختارون وضعاً آخر، لربما لم يكونوا يريدون وضع الشعب الكوردي في محنة التقسيم. كذلك لو أختير الشعب الكوردي في الأمبراطرية العثمانية قبل ذلك، أي في العراق الحالي وتركيا الحالية وسورية الحالية اضافة الى الكورد في أيران، لو اختيروا لربما قرروا شيئاً مختلفاً تماماً، على الاقل لم يكونوا يرضون التعرض الى المحنة في العراق. وقد بينت الوثائق والوقائع التأريخية ان اكثرية الكورد آنذاك القاطنين في ولاية الموصل التي كانت تشمل معظم (إقليم كوردستان الحالي)، لم يكونوا مرتاحين أبداً لضم الإقليم وكركوك إلى العراق الجديد آنذاك، وعبروا عن ذلك عبر الأستفتاءات، إلا ان البريطانيين أصروا على لوى أعناق الحقائق.

فالمصالح الأستعمارية البريطانية والفرنسية أقتضت التقسيم بهذا الشكل آنذاك.

وهاتان الدولتان هما اللتان تتحملان المسؤولية الأساسية في محنة كورد العراق وفلسطين وبقية شعوب المنطقة. والدول المهيمنة الأخرى معها هي التي قسمت كوردستان. فالتقسيم هو اساس المحنة والتراجيديا. فلا يتحمل أهل العراق في تلك الفترة مسؤولية ماحصل. إلا ان بعض اهل العراق ممن تسلموا الحكم ومقاليد الدولة العراقية منذ العشرينيات حتى ٢٠٠٣ يتحملون مسؤولية محنة الكورد بقدر الذي تنكروا للحقوق الكوردية التي نصت عليها المعاهدات الدولية واتفاقيات الدولة ذاتها. هؤلاء العراقيون، كلما أوغلوا في التنكر للوجود الكوردي وكلما قمعوا ارادته ومطاليبه وكلما واجهوه بالقسوة والأذى هم الذين بدأوا يتحملون مسؤولية اساسية، بمعنى ان الحكومات العراقية في البداية، لم تخاصم أهل كركوك وكوردستان بسبب الهوية والانتماء الثقافي بل بدعوى الحرص على صيانة تركيب الدولة العراقية على اساس الموجبات الاستعمارية لألحاق كركوك وكل كوردستان بها. بذلك وضعت السياسة الاستعمارية الكورد والعرب أزاء بعضهم البعض دون ان يشاؤوا ذلك ودون أن يختاروه!

المسؤول الأساسي:

أما المسؤول الأساسي والأول أزاء المحنة الكوردية فهم البريطانيون والفرنسيون أصحاب سايكس بيكو. ويظهر ان هؤلاء أدركوا مؤخراً خطأهم أو خطاياهم ومسؤوليتهم (سمه ما شئت) فحاولوا بعد الحرب الباردة تصحيح الماضي أو تعويض الشعب الكوردستاني قليلاً. فهذان الطرفان المسؤولان (البريطاني والفرنسي) عن محنة الكورد كانا ومايزالان يمارسان دوراً مهماً في قرارات المجتمع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي. فاظن ان الطرفين حاولا بعض الشيء منذ آذار ١٩٩١ تصحيح بعض أعوجاجات الماضي وارثه الثقيل. فالدولة الفرنسية هي التي صاغت قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ في نيسان ١٩٩٢ لأيقاف هجمات النظام العراقي والجلوس مع الجانب الكوردستاني على طاولة الحوار والمفاوضات. كانت مسودة القرار الفرنسية جيدة أفضل مما صدر لاحقاً بعد تعديلات من بقية اعضاء مجلس الأمن. ونص القرار الصادر قد تضمن الأفكار الأساسية التي وضعها الفرنسيون. هذا عنهم. أما البريطانيون فهم الذين أقترحوا فكرة (الملاذ الآمن) في جزء من كوردستان ثم أعلان الحظر الجوي أمام سلاح الجو الحربي للنظام السابق لمسافة محدودة. كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الأقتراحين الفرنسي والبريطاني. وكأني بالطرفين يحاولان أنصاف الشعب الكوردستاني بعد هذه المحنة الطويلة وهم المسؤولان عنها منذ سايكس بيكو.

فهل حاولا لاحقاً تصحيح جزء من الواقع المشوّه ولو بعد حوالي ثمانين عاماً؟!

حتى لو كان الأمر كذلك فالنتيجة كانت جيدة على أية حال. ولابد أن يعرف الشعب الكوردستاني ملابسات ما تعرض له واسباب القرارات الدولية، كذلك أن يعرف الشعب العراقي ملابسات الوضع المعقد الذي نشأ منذ سايكس بيكو بعد الحرب العالمية الاولى ١٩١٨، حيث ان الأتفاقية الأستعمارية خلقت للشعب العراقي أجمع مشكلة كبرى ومحنة وعذابات.

الفصل السابع

العراقيون مسؤولون بعد الآن كذلك الكورد

كلهم مسؤولون، بدرجات متفاوتة. فاذا أرتضى العراقيون عرباً وكورداً وغيرهم بروح ونص الدستور وبما نشأ عنه من مفاهيم وأعراف جيدة مثل الديمقراطية الفدرالية أو الفدرالية الديمقراطية، والديمقراطية التوافقية وغيرها... اذا أرتضوا بذلك فيجب أن يسعوا الى التعايش السلمي معاً وحل جميع المشكلات عبر الحوار.

ألم يكن بمقدور العراقيين (أي الحكام) الذين أستلموا الحكم ومقادير الدولة منذ ١٩٢٠ حل المسألة الكوردية بالطريقة الراهنة؟

أظن أنه كان بامكانهم ذلك فيما لو درسوا التأريخ جيداً وأستمعوا إلى أهل العلم والمعرفة والعقل. اذ طالما ظهرت في العراق شخصيات مثقفة ثقافة عالية ومجموعات وأحزاب سياسية وطنية واعية دعت إلى الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكوردية، وبينت في دراساتها ومناقشاتها هذه الجذور الأستعمارية لمحنة الشعب الكوردستاني. إلا ان الفئات الحاكمة كانت تسمع قليلاً جداً أو لاتستمع وتتجاهل غالباً تلك الحقائق تحت ضغط الطبقات والقوى الشوفينية والمتشددة والأنانية التي كانت مصالحها تقتضي الأحتفاظ بالواقع الذي خلقه الأستعمار. فالذي ورد في الدستور الدائم عام ٢٠٠٦ كان يمكن أن يأتي أيضاً في وقت مبكر.

محاولات سلمية ... فمن كان يجهضها؟

سنحت في القرن العشرين فرصة ثمينة لتصحيح الماضي وبناء علاقات عربية كوردية عادلة متكافئة وأحلال السلام الدائم وتوفير ظروف التقدم الأجتماعي

والأقتصادي، إلا ان قوى معروفة أحياناً وغامضة مجهولة حيناً أخر كانت تعرقل سبل الحل الصحيح وتشوش وتخرب. هذه القوى كانت داخلية وخارجية في آن معاً، وإقليمية أيضاً لأن الدول المجاورة التي حصلت على "حصص" من "كعك" كوردستان كانت تخشى أي تطور في حل المسألة الكوردية في العراق كي لا يأتي دورها! فتتنازل بعض الشيء للكورد في بلدانها.

وهكذا كانت الدول المجاورة تتعاون على بقاء أسباب وأجواء التوتر والعنف والقتال والمآسي بدلاً من البحث عن السلام الشامل، الضروري حتى الآن للعراق وللدول المجاورة ذاتها.

وكان وراء محاولات الأجهاض -ولنعترف- عامل مهم أخر هو القصور الذاتي للحركة الكوردية وبعض قياداتها في بعض المراحل وعجزها عن أستيعاب الفرص والأمكانيات المتاحة والقوى الفاعلة في هذه الفترة وتلك.

فلا يصح تبرير أخطاء أو قصور أي طرف مهما كانت مسؤوليته و دوره وقدرته على الفعل والحركة قوية أو ضعيفة، كبيرة أو ضئيلة. فالمسؤولية، مسؤولية في السياسة، اذ قد تؤدي أخطاء مهما كانت صغيرة أو عفوية إلى ضياع أكبر الفرص الثمينة.

أما الفرص او محاولات الحل في القرن العشرين فسنحت، على الأقل، في هذه الفترات:

١- فترة ادارة حكومة إقليم كوردستان (في السليمانية) برئاسة الشيخ محمود الحفيد خلال ١٩١٩ - ١٩٢٢.

٢- حقبة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي اقر الدستور العراقي المؤقت الصادر أنذاك مبدأً مهماً عن "الشراكة بين العرب والأكراد" في العراق. ان تضمين هذا المبدأ التأريخي في مادة الدستور المؤقت جاء بمبادرة ومساندة القوى والشخصيات العراقية الوطنية التي كانت أنذاك قريبة من السلطة الجديدة بعد ١٤ تموز، نذكر منهم دور الشخصية التأريخية كامل الجادرجي ومحمد حديد وزملاؤهم في الأتجاه الوطني الديمقراطي الذي كان ذات تأثير قوي

على الضباط الأحرار، كذلك دور الحزب الشيوعي العراقي والنخبة السياسية والعسكرية القريبة منه آنذاك. فالحزب الشيوعي منذ الأربعينيات لعب دوراً اساسياً في نشر ثقافة الحل السلمي للقضية الكوردية بين صفوف الجماهير العراقية الواسعة وكان واضحاً في طروحاته الديمقراطية والأنسانية.

بمعنى ان العراق كان يمتلك عقولاً كبيرة حكيمة قادرة على التشخيص الصحيح للمشكلة وسبل حلها، هذا الحل الذي غالباً ماكان يتعثر في التفاصيل والتطبيق الميداني بسبب تدخل القوى والجهات المعادية للحل.

٢ـ أتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ الموقعة من قبل رئيس جمهورية العراق أحمد حسن البكر وقائد الحركة التحررية الكوردية الملا مصطفى البارزاني، هذه الأتفاقية تلاها الرئيس البكر من اجهزة الأعلام كبيان صادر من الدولة العراقية، وكان ذلك أمراً طبيعياً ان تكون أية دولة هي صاحبة هذه المبادرة ، بينما ظل بعض الكورد يجادلون، عن قصر نظر وجهل بطبيعة الأمور، فيما اذا كانت (اتفاقية) إم (بياناً). فقد كانت أتفاقية مهمة للغاية في ظروفها إنما صدرت ضمن بيان للدولة العراقية. اعتقد ان المشكلة الأساسية لم تكن أبداً فيما أعتبرتها أجهزة الأعلام أتفاقية أم بياناً، فالعبرة هي في محتوى البيان و الآفاق الواسعة التي فتحتها أتفاقية ١١ آذار أمام احلال السلام الأهلي والأعمار والتنمية واقامة مؤسسات الحكم الذاتي حسب الأتفاقية والتطلع الى حل مشكلة كركوك عبر أجراء أحصاء السكان، وهو مالم يتحقق.

قوى الخير والسلام في العراق:

كانت وراء والى جانب تسجيل هذه الصفحة الذهبية من محاولات الحل السلمي الديمقراطي ارادة الشعبين العربي والكوردي في العراق وسياسة قادة حزب البعث العربي الأشتراكي آنذاك وسياسة قادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني وقوى وأحزاب ديمقراطية ويسارية عراقية وشخصيات تاريخية

فذة، نذكر من الأحزاب العراقية خاصة الحزب الشيوعي العراقي الذي ألقى بثقله الجماهيري الضخم للترحيب بالأتفاقية وتعبئة العراقيين حولها وصيانتها وتنفيذها، ولن ننسى أبداً دور الراحل عزيز شريف هذه الشخصية الفكرية والسياسية العبقرية الخالدة في تأريخ العراق، الذي كان في صلب المساعي الأولية لأجراء المفاوضات حتى اتمامها، ومن ثم أنضم إلى لجنة السلام العليا التي تشكلت في بغداد من ممثلي حزب البعث والديمقراطي الكوردستاني. عزيز شريف الذي كان حكماً عادلاً في المباحثات اليومية بين الطرفين، وكلما أحتد النقاش حول موضع كان عزيز شريف يقف هو إلى جانب الكوردستاني مهما كانت أسباب النقاش. كان عزيز شريف، العربي العراقي الأصيل يؤيد الجانب الكوردستاني بغض النظر عن الاخطاء واي شيء، استمر ذلك أربع سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ وهي الفترة المحددة لتطبيق أتفاقية آذار.

وكانت الى جانب الأتفاقية دولياً قوى عالمية ضخمة آنذاك: الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الأشتراكي وسائر دول حركة عدم الأنحياز، وبعض الدول والقوى العربية خاصة الراحل جمال عبدالناصر. اما الدولتان التركية والأيرانية فد أبدتا الأستياء وعدم الأرتياح من الاتفاقية ووقفتا ضده. وأعتبرتها تركيا "خطراً كبيراً" على مصالحها، وعبرت علناً عن مخاوفها وقلقها، كذلك الدول الغربية وأمريكا التي أبدت الأنزعاج من الدور الكبير الذي أحرزه الأتحاد السوفياتي في العراق. فحسابات الحرب الباردة وسباق المعسكرين الدوليين كانت وراء أستياء وتذمر العديد من الدول الأوروبية التي كانت أوساط شعبية واسعة فيها ترحب بالحل السلمي للقضية الكوردية.

وسط هذه الأجواء جاءت أتفاقية ١١ آذار تقدماً كبيراً على الحل الصحيح، وكان بأمكانها وضع العراق على طريق التقدم الشامل فيما لو استمر تنفيذ الاتفاقية ولو حيل دون وقوع قتال جديد عام ١٩٧٤.

اذ رغم المسؤولية الأساسية للنظام السابق في ما حصل من انهيار للاتفاقية فلا يمكن ايضاً ان ننسى اخطاء كبيرة من الجانب الكوردستاني، ناتجة عن الغرور وتكالب بعض العناصر على مكاسب ذاتية، كذلك سوء التقديرللتحالفات

الدولية الجديدة في مرحلة التوافق الدولي: حيث كان المعسكران الدوليان يحاولان تثبيته.

وكان الوفاق سيتم على حساب مصالح العديد من الشعوب والبلدان الأصغر، مما كان ينبغي الحذر من "اللعب" بتوازنات جديدة لن ترحم أحدا!

فقد ضاعت من العراق فرصة عظيمة، كذلك خسر شعب كوردستان... وخسر الطرفان العربي و الكوردي، ولازالا يدفعان ثمن ذلك حتى اليوم. وللتاريخ اقول ناقش كونفرانس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في آب ١٩٧٦، المنعقد في برلين، مسيرة ١١ آذار ١٩٧٠-١٩٧٤ وأكتشف أخطاء الجانب الكوردستاني وأنتقدها بشدة، ووضع سياسة جديدة سار عليها ونجح كما هو الآن.

عزيز شريف، المشروع الفدرالي ١٩٥٠:

على ذكر الأستاذ عزيز شريف ومواقفه الديمقراطية والأنسانية، فقد كان كاتباً فذاً ومحللاً سياسياً كبيراً وشخصية أجتماعية ذات حضور دائم في الأوساط الدولية والعراقية اذ كان منذ وقت مبكر عضواً في مجلس السلم العالمي ومنظمة التضامن الأفروأسيوية واسس منظمة التضامن والصداقة في العراق.

عزيز شريف هو الذي طرح مشروعاً للفدرالية وحل القضية الكوردية على اساس الأتحاد الأختياري بين الشعبين العربي والكوردي وذلك عام ١٩٥٠ وأصدر كتاباً معروفاً بذلك، أعاد الأتحاد الوطني الكوردستاني طبعه وتوزيعه في أواخر الثمانينيات أثناء المقاومة.

عزيز شريف، اذن، سبق السياسيين والمثقفين الكورد وبادر إلى طرح فكرة الفدرالية، وربما كان وحيداً، اذ أن قليلين من المثقفين العرب العراقيين أيدوه، كما عجز الكورد أنفسهم من ادراج مشروع عزيز شريف ضمن منهاج وبرنامج العمل السياسي، حيث كانوا يكتفون بالمطالبة بالحكم الذاتي في العراق الديمقراطي وذلك حتى عام ١٩٩٢، حيث تبنى البرلمان الكوردستاني حل الأتحاد الأختياري (الفدرالي). مامعناه ان عزيز شريف سبق الكورد انفسهم أربعين عاماً.

وللتـاريخ فـإن أدبيـات الحـزب الديمقـراطي الكوردسـتـاني كـانت تطرح فكرة الاتحـاد الأختياري بشكل متقطع منذ آب ١٩٤٦، تاريخ تاسيس الحزب، حيث نص المقال الافتتاحي لجريدته المركزية آنذاك على ذلك، الا ان ح. د. ك لم يطرح الفدرالية كمشروع متكامل للحل مثلما طرحه عزيز شريف.

فالعراق اليوم يحتاج الى شخصيات فذة متسامية شامخة مثل عزيز شريف و كامل الجادرجي والعديد من الشخصيات العراقية التي ساهمت في اغناء الفكر السـيـاسـي العراقي بأتجاه الحل السلمي الديمقراطي للمسـألة الكوردية، وهي كثيرة، لانجد مثيلاً لها في القوميات الأكبر في البلدان الأخرى التي يتوزع عليها الشعب الكوردي. فلم يظهر في ايران سوى قادة حزب تودة (الشعب) الأيراني الذي كان حزباً شيوعياً والمجموعات والشخصيات القريبة منه، وفي تركيا ظهر قليلون مـثل عالم الأجتماع التركي الكبير د. اسماعيل بيشكجي الذي قضى سنوات طويلة في السجون لدفاعه عن عدالة القضيـة الكوردية، وظهر من قـادة الدولة التـركيـة الرئيس الراحل تورغوت اوزال[١] الذي اعلن عقم وفشل الحل العسكري للقضية الكوردية. ودعا الى الحوار والسلام وحل القضية على أساس الأتحاد الاختياري (الفدرالي) عام ١٩٩٣، الذي أعتبر عام التحولات الفكرية والأستراتيجية للرأي العام التركي ازاء القضية الكوردية: وخرج الملياردير صاقب صابانجي ليطالب بأجراء مفاوضات مع الشخصيات الكوردية واقامة دولة فدرالية كاسبانيا. وشكل جَمْ بونير[٢]، رئيس اتحاد رجال الأعمال الأتراك (توسياد)، وهو صناعي معروف، شكل حركة باسم الحركة الديمقراطية الجديدة ودعا إلى تصحيح الأوضاع و"اعادة ماسرقوه من الأكراد" فقال في تصريحات مثيرة في عام ١٩٩٥ "... يجب أن ندرك بأن أعترافنا بحقوق الأكراد ليس عملاً ثورياً وإنما هو وسيلة لإعادة ما سرقناه منهم اليهم عندما أسسنا جمهوريتنا..."[٣].

فعزيز شريف، المنتمي الى القومية الأكبر في العراق. سبق اقرانه في القوميات الأخرى الأكبر في تركيا وأيران وسوريا ٣٠ ٤٠ عاماً، وربما نصف قرن.

وهنا تستوقفني فكرة ان المباحثات المطولة التي كانت تجري أعوام ١٩٧١-١٩٧٤ بين الجانبين العربي والكوردي في بغداد حول صيغة الحكم الذاتي والصلاحيات وطريقة توزيع الواردات والثروة وقوات البيشمركة والعلم والشعار والميزانية والعلاقات الخارجية وغيرها، هي في الجوهر نفس المشكلات التي تدور حولها الآن خلافات معينة بين إدارة إقليم كوردستان والحكومة الفدرالية. ان لم تكن نفس المشكلات بالنص، فهي نفس الجذور والأسباب مع أختلاف في التفاصيل والظروف..

حَرام وجريمة ان تضيع هذه الفرصة أو يتقلّل من شأنها:

ماتحقق للحل السلمي السياسي للمسألة الكوردية في العراق حالياً على أساس الدستور الدائم والأستفتاء وتشكيل مؤسسات النظام الأتحادي الفدرالي، لهو فرصة أعظم وأثمن مما كان في المراحل السابقة في القرن العشرين. بل ان خلاصة روح الدستور هي بمثابة نتيجة مركزة لكل الجهود والمساعي السلمية لجميع العراقيين عرباً وكورداً، احزاباً وشخصيات واصدقائهم، خلال القرن الماضي. (انظر الدراسات القيمة للمستشرقين الروس م. لازاريف، حسرتيان، شاكرو خوويي، اولفا وآخرون، الذين ارسوا اسساً سليمة فكرياً وسياسياً للحل الصحيح للقضية الكوردية وقد اغنوا الفكر السياسي الديمقراطي العراقي والعربي بذلك).

فطريقة الحل الآن أوضح جداً مما سبق، وامامها الآن امكانيات مادية ومعنوية أكبر وآفاق دبلوماسية ودولية أوسع بما لايقاس بالماضي، وداخلياً تسود الآن حرية التعبير والاطلاع ولغة الحوار والحياة البرلمانية مما يوفر حل المشكلات سياسياً.

ان طبيعة المشكلات المتبقية التي تعتبر خلافات بين الطرفين هي أسهل مما مضى وقد اشبعت بحثاً ونقاشاً بتقليب مختلف الأوجه.

وان العوامل السلبية التي أجهضت المحاولات السابقة كانت ذاتية داخلية وخارجية، أما اليوم فان المجتمع الدولي بثقله الهائل يقف الى جانب حل

المشكلات الداخلية عن طريق الحوار.

أما على المستوى الذاتي الداخلي فقد كان العراقيون عرباً وكورداً يقعون في أخطاء مختلفة سابقاً، هذا الطرف كان يقع في تعصب وتشدد لا مبرر له ومحاولة أقصاء والغاء الآخر بدون طائل، وذاك الطرف كان يصاب بالغرور واللامبالاة او ضعف الاحساس بالمسؤولية ازاء الحاضر والأجيال المقبلة. وكان ثمة سوء تقدير للاوضاع واخطاء في التقييم والتشخيص او أنجرار الى كمائن الخصوم الإقليميين والمطامع والمغانم الذاتية.

فالعوامل الذاتية تتعلق بطريقة تفكيرنا ومستوى ادراكنا لما نحن فيه واين نقف من العالم. فنحن لسنا وحدنا، يجب على كل طرف أن يشعر باحاسيس الطرف الآخر ويحترم خصوصياته ومصالحه المشروعة. فلن ينشأ خلاف حقيقي إلا اذا كان هناك خلل ما...

أقول: بعد التجارب والمآسي والكوارث الماضية ينبغي أن نعمل وايدينا على قلوبنا، كما يقال. وانه لحَرام وجريمة لا تغتفر ان ضاعت هذه الفرصة أو تُقَلَّل من شأنها لأي سبب ذاتي كان.

والمهم ان كل طرف ينبغي ان يدرس بدقة مايراد منه، وما هو المطلوب حسب الدستور والاتفاقيات والعهود والمواثيق وبرامج العمل المشترك من أجل ازالة الحيف والحرمان عن الشعب العراقي ومساعدته على اعادة بناء حياته بما يحفظ الكرامة الأنسانية والحقوق الأنسانية والمواطنة الحقة والمساواة.

(١) و(٢) و(٣): أنظر: د. أبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، من منشورات دار آراس، أربيل، الطبعة الثانية ٢٠٠٨ الطبعة الأولى كانت عام ٢٠٠١

الفصل الثامن

التضامن

أخترت عنوان (العلاقات التضامنية) تعبيراً عن استعراض تطور الفكر السياسي في العراق والمنطقة ازاء وجود الشعب الكوردي وقضيته.

فالتضامن مفهوم انساني جميل وعميق، ومايسود عالم العلاقات الدولية لأيقاف حرب الأبادة في بلدما أو نصرة الجياع وضحايا الاوبئة. وان مشكلات اساسية للبشرية حالياً مثل تلوث البيئة والأزمة المالية ووباء الانفلونزا والحروب والارهاب الدولي وغيرها يصعب على أي بلد أو شعب بمفرده التصدي لها، بل تتطلب معالجتها جهوداً تضامنية دولية أنسانية.

فمصطلح التضامن اصح من نواحٍ أخرى. اذ ان ماحضى به الشعب الكوردي في مراحل مختلفة هو التضامن بأشكال معنوية ودبلوماسية أو قبول اللاجئين والزمالات الدراسية كما كانت دول المعسكر الأشتراكي تخصص سنوياً عشرات المقاعد للطلبة من كوردستان بمثابة دعم وتضامن مع القضية، كذلك ارسال المعونات المادية والطبيّة من منظمات المجتمع المدني في اوروبا وكندا وامريكا وغيرها بعد عام ١٩٩١ لأعانة المحتاجين والمتضررين من الحروب والمآسي، كل ذلك أشكال حميدة من التضامن.

والتضامن المعنوي والسياسي والاعلامي لقضية كوردستان في فترات معينة كان مهماً للغاية لأنه على الأقل كان يجدد معنويات الكورد ويحفزهم على المقاومة، مثلما حصل أعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٧٠ ومابعده وسنوات الثمانينيات وخاصة ١٩٩١ وما بعده.

فالتضامن بهذا المعنى مطلوب جداً.

ومانعنيه بالعلاقات التضامنية الكوردية هو ذلك القدر من التضامن العربي والدولي معنا سواء من دول المعسكر الأشتراكي وحركات التحرر العالمية والأحزاب والشخصيات والبرلمانيين في دول أوروبا وغيرها من الدول المتقدمة، وكان للأحزاب والشخصيات التقدمية العراقية دور مهم في تعبئة الرأي العام العربي الشعبي والمنظمات والاحزاب والشخصيات الثقافية العربية في مختلف الأقطار العربية، كذلك في دول العالم بالأستفادة من المنظمات والمجالس الأجتماعية والديمقراطية العالمية، حول تأييد القضية الكوردية وفضح وادانة المظالم ضد الكورد في المراحل المختلفة.

هذا التضامن الأنساني كان ولازال ضرورياً لدعم عدالة قضية أي شعب مظلوم. فمن باب المعنى الآخر للتضامن هو ان أي شعب مغبون لاينتظر سوى مثل هذا الدعم المعنوي أولا. أما الأرتقاء نحو الدعم المادي والدبلوماسي المباشر فهو طموح أعلى طبعاً. ولا يمكن توقع ماهو أبعد من التضامن المعنوي الأنساني في البداية.

فإنه لم يحصل في التاريخ، وليس منطقياً، ان يتكفل شعب ما دعم واعالة شعب آخر من مختلف الجوانب. هذا مستحيل.

ولايمكن لأية دولة ان تتكفل أعاشة أيّ شعب آخر حتى النهاية. فقد يحصل دعم معين في فترة معينة، ثم على الشعب المعني ان يساعد نفسه ذاتياً.

المنقذ لن يأتي من وراء الغيم:

مامعناه ان بعض الكورد وقعوا في اخطاء، وقع فيها ممثلو شعوب أخرى منكوبة مثلنا، حيث تصوروا ان التضامن الدولي أو الخارجي يعني تقديم كل شيء واعانة الكورد في كل شيء، حتى فقدوا روح المبادرة الذاتية ونسوا ما عليهم، قبل غيرهم، من واجبات أزاء قضاياهم.

وحتى وصلت معونات معينة شاهدنا تبذيراً فيها وتفريطاً بها، وكأن "المعونات الخارجية" يجب ان تستمر الى الأبد!

فمسؤوليتنا الذاتية ازاء أنفسنا عظيمة وكبيرة، ولن يغتفر التأريخ روح

الأتكال الاعمى والمطلق على الخارج.

ينبغي أن لا ننسى لحظة دورنا كجزء من المجتمع البشري، الذي ينتظر منا التضامن مثلما كنا ننتظر منه.

وبهذا المعنى ينبغي ألاّ نترك قضايانا لدعم خارجي في حلها مهما كانت كبيرة او صغيرة. أعتقد ان بعض السياسيين الكورد واقعون في هذا الوهم والأتكالية.

نحن، والشعب العراقي معاً، مسؤولون عن البحث لحلول معقولة للمشكلات القائمة.

فالمنقذ لن يأتي من وراء الغيم:

نحن موجودون هاهنا، بما لنا من جغرافيا وثروات فوق الأرض وتحتها، وتاريخ وتراث، وعلاقات، اذا ما أحسن الشعب العراقي أستغلال بعض الامكانياته الفريدة لأستطاع بناء بلد رائع.

قوة الكورد من قوة العراق:

وبالعكس أيضاً صحيح،

فما دمنا قد أخترنا في حرية واستفتاءات ان نتعايش معاً في كيان أتحادي، فلنعلم ان قوة أي منا مستمدة من قوة الآخر. واذا ما كنا نشكو من اللاتكافؤ قبل الآن فقد حان الوقت لنعيد بناء حياتنا المشتركة على اساس العدل والتكافؤ في الفرص والأمكانيات.

عام ١٩٧٣ مثلاً، أثناء المباحثات في بغداد بين الوفدين الكوردي والحكومي بحضور صدام حسين نفسه طرح الوفد الكوردي، حيث تكلم الشهيد سامي عبدالرحمن باسمه فاشتكى من اللاعدالة واللاتكافؤ في اقامة المشاريع الصناعية خلال ١٩٧٠-١٩٧٣، فقال انه من مجموع ١٥٠ مشروعاً صناعياً في انحاء العراق كانت حصة كوردستان (٣) مشاريع صغيرة أحدها للنسيج وأخر للسكاير وهكذا! فالنسبة كانت ضئيلة للغاية، بينما أفتتحت الحكومة مثلاً معملاً ضخماً للحديد جنوب أو وسط العراق، مواده الأولية من كوردستان، فأحسبوا أرتفاع الكلفة بسبب أجور وتكاليف نقل المواد من مسافة بعيدة!

كان جواب أحد أعضاء الوفد الحكومي (البعثي) هو انه اذا استمرت دعواتكم الى "الأنفصال" فستكون حصتكم أقل.... اذاً، لماذا نقيم لكم المشاريع وأنتم تنفصلون بها!

كان الجواب مجرد محاولة للتغطية على اللامساواة والتهرب من الحقيقة. فالوفد الكوردي كان يتفاوض حول مشروع حكم ذاتي لكوردستان يعزز وحدة العراق ويؤكد على تمسك الكورد بالعراق.

المبالغة والادعاء الذي في غير محله:

كان الوفد الحكومي موقناً من حرص الجانب الكوردي على الوحدة داخل العراق وليس الأنفصال، لكن كانت لديه، كما تبين في سجالات صحفية معروفة بين جرائد الطرفين فيما بعد، وثائق أو تصريحات أستفزازية مثيرة من مسؤولين كُرد هنا وهناك، كانوا يبالغون في "قوة" الكُرد ويهددون بكذا وكذا، فهل كانت مجرد إثارات لممارسة الضغط على الجانب الآخر أم أدعاءات بهدف الأستهلاك الداخلي؟! ففي الحالتين كانت النتائج سلبية، وأعطت للجانب المقابل حججاً ما لتبرير تنصلها عن التزاماتها بحجة ان الكورد يريدون "الأنفصال".

هذا الدرس يعلمنا درساً مهماً للحاضر والمستقبل، اذ على الكورد أولاً أن يلتزموا الواقعية، فلا يطرحوا ماهو أكبر مما هو متاح أو ما يعجز عنه الدستور ومقدرات الحكومة الفدرالية.

فالمبالغة في السياسة خطرة جداً، ولا حاجة الى ادعاء شيء غير واقعي، اما اذا كانت هناك أسباب مادية مضمونة لوضع أية خطوة سياسية مشروعة فيجب طرحها دون مبالغة أو أدعاء.

هذا الأمر يستلزم من الجانب العراقي أيضاً شيئاً مماثلاً اذ لم تعد الأمور خافية على الرأي العام، حتى اذا اراد أحدنا إخفاء الحقائق فإن هناك أطرافاً دولية وإقليمية تضع النقاط على الحروف.

فلا حاجة إلى مناورات صبيانية في العلاقة بين الشعوب والكيانات السياسية.

وصار معلوماً مدى أهتمام المجتمع الدولي بالتوازنات المحلية والإقليمية، الضمان الأساسي للحفاظ على السلام والأستقرار.

الفصل التاسع

ذهب زمن التفاخر الذاتي!

أعتقد ان المجتمع العراقي يقترب من النضوج الذي كان د. علي الوردي يعنيه، وأصبح يصحو على فجر وضاء جديد، يمكنه فيه رؤية الاشياء كما هي، بعيداً عن التعصب ودعوات التفاخر الذاتي:

من هو أفضل من الآخر! من يقدم أكثر! ومن يؤخر أكثر!

اذ لكل مُكوّن دور ومسؤولية. فالشعب الكوردستاني قدم تضحيات جسيمة منذ ثورة العشرين، وساهم في الأنتفاضات الشعبية والتحولات السياسية والأجتماعية واشتراك في قيادات الأحزاب والمنظمات والحركات العراقية، وكان، بحكم طبيعة مطاليبه، مدافعاً عن الديمقراطية... كل ذلك صحيح. إلاّ ان الجانب الآخر، العربي في العراق، قدم هو الآخر تضحيات جسيمة حسب موقعه وأمكاناته، وأخذ بأيدي الكورد في مراحل صعبة، كما أسلفنا. واذا ما كانت هناك أخطاء وقصور من هنا وهناك، فالظروف التي أحاطت بالعراق كانت صعبة أمام الجميع، دون أن يعني ذلك تبرير أي خطأ أو قصور.

يتقدم بعض الكورد بالعتاب قائلين قدموا أكثر واخذوا أقل! ويقولون أنهم كانوا دائماً سباقين في خوض العمل المشترك مع بقية العراقيين، بينما حصلوا على القليل! ويقولون أن الكورد كان يتضامن دون مقابل!

فالخطأ يبدأ من هنا. اذ ان بعض الكورد، مثلما بعض العراقيين، يركزون على مايرونه في مواقفهم فقط ماهو الأيجابي والجميل، دون ملاحظة قصورهم... بغية تحميل الآخر مسؤولية ما في أي أمر. مثل هذا، ربما نسميه من الجانب الآخر أيضاً. إلاّ انها لغة خاطئة في المخاطبة.

الدور السلبي لبعض الكورد:

فاذا ما عدنا الى التأريخ القريب، واذا ما حاسبنا الكورد كلهم بجريرة أخطاء بعضهم، أو حاسبنا العرب كلهم بجريرة بعضهم، لحصلنا على نتائج معاكسة.

فبعض الكورد في التاريخ، حين أتيحت لهم الفرصة، أساؤوا. مثلاً الجنرال بكر صدقي، العسكري العراقي- الكوردي المعروف، قاد أول أنقلاب عسكري في العراق يوم ١٩٣٦/١٠/٢٩ فأعلن بيان رقم (١) بأسم قائد القوة الوطنية الأصلاحية وأسقط الوزارة الموجودة وشكل وزارة عراقية برئاسة حكمت سليمان. وكان بكر صدقي قد أغتيل في ظروف غامضة أثناء سفره من الموصل الى تركيا يوم ١٩٣٧/٨/١٣ هو وقائد القوة الجوية آنذاك محمد علي جواد.

واترك الآن ماقيل عن أنه كان يريد انشاء "دولة كوردية" بالتعاون مع الالمان... وهو أمر لم تثبت صحته، اذ لم يبدر من بكر صدقي أي تعاون، أو اتجاه للتعاون مع أي جهة سياسية كوردية آنذاك، في حين كان الشيخ محمود الحفيد حياً يرزق وكانت حركة البارزانيين للمطالبة بحقوق كوردية قائمة وتعرض الآلاف منهم الى التشريد والنفي. على أية حال، ليس هذا هو موضوع البحث ولن احاسب بكر صدقي على سياسته الكوردية اذا ماكانت له سياسة ما، إلاّ انني أتوقف عند النقطة السلبية الأساسية وهي عملية الأنقلاب العسكري التي أوقفت التطور الطبيعي للحياة البرلمانية العراقية آنذاك بغض النظر عن ضعفها... فقد كانت موجودة بشكل ما. فلماذا الانقلاب العسكري اذن؟ ومن أين جاءت هذه الفكرة؟

أظن أنه كان اول انقلاب عسكري في العالم العربي والاسلامي حتى ذلك التأريخ، ويقال أنه مقدمة لسلسة الأنقلابات العسكرية التي أساءت طويلاً إلى هذه البلدان وآثارها السلبية باقية حتى الآن في شكل أحكام طواريء وتسلط العقلية العسكرتارية.

فعملية الأنقلابات العسكرية أضرت بالغ الضرر بالتطور الطبيعي للحياة الداخلية لمختلف الشعوب، ولا حاجة إلى الأستفاضة في ذلك فالنتائج معلومة

للمطلعين والمتابعين ... ادرسوا النتائج الخطيرة للأنقلابات في الشرق الأوسط حتى اندونيسيا وكمبوديا وأيران وتركيا والسودان وموريتانيا وأفريقيا... وأمريكا اللاتينية... الخ! وكنا غالباً مانسميها "ثورات" وهي مغالطة أخرى...

لا أريد ان أظلم بكر صدقي، فقد كانت رُبّما، له أهداف أخرى لم نعرفها حتى الآن! إلاّ ان عملية الأنقلاب العسكري غير مبرر مهما قيل... علماً أنه قيل في حينه ان بكر صدقي كان يحب الملك غازي ويكره الأنكليز. هذا أيضاً ليس مبرراً للعملية ذاتها اذ كان يمكنه التعبير عن مواقفه سياسياً بالطرق المتاحة آنذاك، حيث كانت ثمة حرية نسبية...

اذا ما عاتبني اي كوردي لكوني انتقد احد بني قومي فسأضيف إليه القول ان أول أنقلاب عسكري في تأريخ سوريا أيضاً نفذَّهُ قائد عسكري كوردي هو حسني الزعيم الذي كان عام ١٩٤٩ قائداً في الجيش السوري فأنقلب على الرئيس شكري القوتلي وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية. إلاّ انه سرعان ما أزاحوه بنفس الطريقة، أي بأنقلاب عسكري. فكان أنقلاب حسني الزعيم فاتحة عدد من الأنقلابات العسكرية عطلت الحياة البرلمانية الجيدة في سوريا حتى عام ١٩٥٤ حيث أعيدت الحياة السياسية الطبيعية، إلاّ ان "ثقافة" الأنقلاب العسكري استقرت في الجيش السوري مثلما تجلى مرة أخرى عام ١٩٦٣ وحصلت أنقلابات متوالية القت بظلالها السلبية على الحياة هناك حتى اليوم.

ولازال بعض الكورد يدرجون أسم حسني الزعيم في موسوعات الاعلام الكورد، ولاشك أنه كان كوردياً من عائلة كوردية مرموقة في دمشق كانت ذات نفوذ اجتماعي وأقتصادي كبير.

إلاّ أنه لاندري حتى الآن لماذا نفذ هذا القائد الكوردي أنقلاباً عسكرياً في حين كانت أبواب الحياة البرلمانية مفتوحة أمامه؟! فمهما كانت الأسباب أو الأعذار فعملية الانقلاب العسكري بحد ذاتها مضرة، كما أثبته التأريخ.

كنت أضحك في سري حين بدأ في بغداد مؤخراً حديث طريف يتردد عن "خطر الأنقلاب العسكري" في العراق يوماً ما... فوددت آنذاك أن أكتب مقالاً

تحذيرياً على سبيل النكتة:

"... ديروا بالكم على الضباط الكورد! فلن يجروء أحد على الانقلاب! انما ديروا بالكم عليهم... كي لا يكرروا ما فعله أسلافهم، فإذا لم يفعلوا ذلك فلن يفعله غيرهم!!".

الفصل العاشر

المصالحة العربية الكوردية

اذ يجري الحديث عن المصالحة العامة في العراق قلّما يتطرق احد الى المصالحة العربية الكوردية، وفيما اذا انجز بعضها أو كلها؟

فالسؤال الأول: هل كانت ثمة مشكلة عربية - كوردية؟

كانت ... لكن كيف ومتى نشأت؟

وماهو مفهوم المصالحة على هذا الصعيد؟

قبل الشروع بالمقال أعود لأذكر (٤) مستويات للمصالحة المنشودة في العراق:

١-مستوى المصالحة العربية الكوردية، وما يتضمن مصالحة الشعوب والمكونات العراقية الأخرى: التركمان، الآشوريين، الكلدان، السريان وغيرهم.

٢-مستوى مصالحة المتعرضين للتمييز الطائفي في عهد النظام السابق، لاسيما الشيعة.

٣-مستوى التصالح مع البعثيين (أو بقاياهم).

٤-مستوى المصالحة بين الدولة من جهة والمجتمع والمواطنين من جهة أخرى.

هذه المستويات تستلزم أعادة قراءة الماضي القريب لاسيما خلال القرن العشرين، ومقارنة الماضي بالعهد الجديد لما بعد ٢٠٠٣.

وسنتحدث عن مغزى (المساءلة) واهميتها خلال الحديث عن المصالحة، لأن أية عملية تصالحية تفترض الأنتهاء من مناقشة ماتعرضت له أطراف هذا التصالح، وكيفية معالجة الماضي، وسبل مساءلة هذا الماضي.

إن ما مضى، لم يمضِ!

ثبت ان السياسة المعروفة سابقاً بـ"عفى الله عما سلف" كانت عقيمة ولم ينتج منها تقدم مفيد سوى حصول البعض على العفو والتسامح من المجتمع، بطريقة تشي بخلاص هؤلاء من المساءلة والعقاب بينما كان الضحايا الأبرياء وذووهم يحصدون الريح والشوك، ويتعذبون بوحدهم، فلم يواسيهم أي انصاف أو عدالة. لذلك كانت الجذور العقيمة للازمات والتوتر والمصادمات كانت تبقى مضمورة سرعان ما تنبت من جديد. أما طريقة تجفيف هذه الجذور فهي العدالة لا غيرها. إن عملية المساءلة تتضمن سؤال الشخص المتهم قانونياً أو معنوياً سياسياً على الأقل لكي يجيب الضحايا عن أسباب ما فعل بحقهم.

من هنا قيل حقاً ان (لا سلام بدون عدالة).

فإذا مَرّ المذنبون والمجرمون والمتهمون مرور الكرام دون مساءلة، حتى ولو سياسياً أو أجتماعياً فإنه يعني ان (مامضى لم يمض) بل بقي يأخذ بتلابيب أفراد المجتمع والضحايا الذين ينظرون على مضض الى الجلادين وقد أفلتوا من أية مساءلة.

وثبت بأن اصدار قرارات "عفى الله عما سلف" كانت تغطية لأمور أعظم لأن الناجين من المساءلة والعقاب كثيراً ما يعودون إلى نفس السلوك السيء السابق ازاء المواطنين والاستخفاف بقيم الانسانية والعدالة.

شاهدنا نماذج كثيرة عن ذلك كما تجلّى في الكثير من أنصار النظام السابق الذين افلتوا من المساءلة والعقاب عما أرتكبوه عام ١٩٦٣ فعادوا عام ١٩٦٨ حتى ٢٠٠٣ ليرتكبوا ماهو أشنع وافظع. فلو شهد العراق مساءلة قضائية علنية للمتهمين في أنتهاكات عام ١٩٦٣ لكان ذلك رادعاً للحيلولة دون تكرار أنتهاكات عهد ١٩٦٨.

فتراكمت سلبيات الأزمة الداخلية العراقية سياسياً واجتماعياً وفكرياً ونفسياً حتى صارت كابوساً ثقيلاً تطلب تدخلاً عسكرياً دولياً لأزاحته عن صدر الشعب واحزابه ومكوناته.

عانت من الأنتهاكات الخطيرة عام ١٩٦٣ أحزاب وقوى سياسية ديمقراطية يسارية وقطاعات جماهيرية واسعة، واغلبية الشعب الكوردي. كانوا جميعاً شركاء في المحنة والمآسي.

مساءلة مابعد ٢٠٠٣:

إلاّ انه منذ مايزيد عن ٤٥ عاماً لم تتحقق اية مساءلة قضائية أو حتى سياسية معنوية في العراق، حتى أزيح النظام عام ٢٠٠٣ فتشكلت المحكمة الجنائية العليا العراقية التي حاكمت بعض المتهمين. إلاّ ان كثرة من المشتركين في الجنايات الكبرى والانتهاكات ضد الانسانية لازالت بعيدة عن المساءلة.

ولم يجر حتى الآن فرز دقيق صحيح لمن اذنب فعلاً ومن كان مع النظام السابق سياسياً أو أجتماعياً بدافع العيش فحسب.

مصالحة عشائرية:

بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ تشكلت لجان شعبية عفوية في مختلف أنحاء العراق حتى في بعض محلات بغداد لتسوية القضايا عشائرياً، وبذلك كان المشتكون والضحايا في عهد النظام السابق يتخلون عن حقوقهم لقاء تسويات عشائرية. أظن ان بعض الناس لجأوا إلى هذه الوسيلة بعد ان يأسوا من تحرك الكتل والأحزاب السياسية المهيمنة فعلياً، التي عجزت حتى الآن عن تقديم برنامج لمساءلة جدية (باستثناء المحاكمات المذكورة) بغية تسوية المشكلات التي يعاني منها جميع الضحايا وذووهم مثلما يعاني منها الكثير من المحسوبين على النظام السابق لأن مشكلاتهم ظلت معلقة فعانى بعضهم الحرمان والتمييز لأسباب كانت تتلافى لو جرت مساءلة جدية واسعة، بينما أستفاد بعضهم مما وفرته قوانين الاجتثاث ثم المساءلة وغيرها، واستفادت أحزاب وقوى سياسية في الحكم من بعض هؤلاء وزجت بهم في مرافق واعمال الدولة والمؤسسات العسكرية والأمنية بدون تصفية مشكلاتهم.

جرى ذلك في بغداد والوسط والجنوب، مثلما جرى أحياناً في إقليم

كوردستان. حيث أستفاد أنصار النظام السابق من الخلافات السياسية وتسللوا إلى المؤسسات المختلفة حتى الحزبية منها، وكان تصرفهم سبباً من أسباب حدوث اصطدامات وقتال داخلي.

واثبتت الأحداث الدامية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ خطورة بقاء هذا الوضع سائباً بدون مساءلة وتدقيق وفرز.

يحاول بعض مؤيدي النظام السابق ان يبرروا الانتهاكات والجنايات في عهد النظام بحجة ان عهد مابعد ٢٠٠٣ شهد ايضاً احداثاً دامية ومآسي وقتل. إلاّ انه مهما كانت جرائم مابعد ٢٠٠٣ شنيعة فإنها لاتبرر ولا تزكي ماحصل قبل ٢٠٠٣ من قتل جماعي وابادة وتطهير عرقي (جينو سايد) واستعمال الغازات السامة واعتقال المواطنين وإبقاء مصيرهم مجهولاً حتى اليوم ... وغيره.

إن مايقع حالياً لا يبرر الماضي. فاذا ما وقعت جرائم الآن وكان الفاعلون معروفين فمن المفروض والواجب تقديمهم إلى المساءلة والمحاسبة امام القضاء العادل لينالوا العقوبة.

صحيح أن ما بعد ٢٠٠٣ شهد أحياناً مايشبه حرباً أهلية وحشية فمن هم الفاعلون؟

ومن هم المسببون؟ يمكن بحث ذلك اعلامياً وسياسياً إلاّ أنه لا يكفي بل ينبغي ان يمتلك العراقيون الجرأة لفتح ملفات المساءلة والحساب دون تمييز. فالأمريكيون مثلاً قدموا بعض جنودهم وضباطهم الى المحاكم لكونهم ارتكبوا جرائم بحق الأنسان خارج ماكان متاحاً لهم عسكرياً اثناء القتال. ونال بعض المتهمين عقوبات مشددة تصل الى عقوبة الاعدام.

المصارحة وكشف الحقيقة:

ما لايقل أهمية من المساءلة القضائية هو المصارحة مع فئات أدنى من المتهمين، واشتراك هؤلاء في جلسات أو برامج "مصارحة" تامة والأعتراف بالأخطاء، وخاصة تخطئة وادانة الجنايات الكبرى للنظام السابق.

ان كشف الحقيقة، كما كان يجري في عمليات مساءلة بجنوب أفريقيا، أسلوب ناجح لمعالجة بعض المشكلات المتبقية، تلك التي قد لاتقدم لمساءلات قضائية.

وقد تكون هناك درجات متفاوتة من العقوبات القانونية، اذ ليس من المطلوب فرض اية عقوبة سلفاً، بل ينبغي ترك كل شيء للمحاكم وحكمة القضاة وعدالتهم.

فأساليب المساءلة عديدة: محاكمات قضائية، أو مصارحات أمام الناس، او اصدار بيانات بالأعتراف بالأخطاء... الخ!

وربما هذه المساءلة مفيدة للمتهمين أنفسهم ايضاً خاصة اذا ثبتت براءتهم أو نالوا درجات مخففة من العقوبات وغير ذلك.

الفصل الحادي عشر

كيف تحاشينا النزاع العربي الكوردي؟

طوال القرن العشرين سعى الكورد سعياً جدياً متواصلاً كي لاتتحول حملات القمع والاقصاء من جانب الحكومات والأنظمة العراقية المتعاقبة إلى مشكلة عربية - كوردية، فقد طرح ممثلو الكورد الموضوع دائماً بكونها ظلم وأستبداد تلك الحكومات وليس خلافاً عربياً كوردياً. وكما ذكرنا فأن مصطفى البارزاني (١٩٠٣ -١٩٧٩) أصدر عام ١٩٤٣ بياناً باسم الثورة الكوردية آنذاك "بأننا لا نقاتل ولا نحارب الشعب العراقي والعربي بل نقاوم حملات القوات العسكرية والبوليسية البريطانية والعراقية".

هذا المفهوم انتهجه و حافظ عليه مسؤولو الحركة الكوردية حتى اليوم. ومن جانبهم فإن الديمقراطيين والأحرار العراقيين، والعرب خارج العراق، كانوا بدورهم يركزون على أدانة وفضح أنتهاكات ومظالم الحكومات العراقية ضد الشعب الكوردي، وظلوا يدعون إلى أيقاف هذه السياسات وحل المسألة الكوردية سلمياً وديمقراطياً وأنسانياً. هذا التلاقي بين مفهومين للعرب والكورد كان يخفف من الآثار الوخيمة للعمليات الشوفينية للحكومات.

مثلاً هبّ الملايين من العراقيين منذ ايلول ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٣ وهم يطالبون بأحلال السلام في كوردستان بأيقاف القتال وأطلاق النار من قبل سلطات عبدالكريم قاسم والدخول في مفاوضات مع الجانب الكوردي وخاصة البارزاني.

كان الشيوعيون يقودون حملات السلام الجماهيرية الضخمة وتعرض آلاف العراقيات والعراقيين الى الأعتقال والتعذيب والفصل على أيدي سلطات قاسم التي كانت تحاول منعهم من رفع هذا الشعار.

هذا التضامن الأممي الديمقراطي الصحيح والمعبر ظل عاملاً أيجابياً في العلاقات الشعبية الكوردية العربية، حيث شعر الكورد أنهم ليسوا وحيدين. إن الشعور بالعزلة والتهميش شعور خطر ويولد الكراهية، بينما الشعور بدفء حرارة التضامن من قبل الآخرين يولد الأطمئنان وينزع الكراهية.

ومن خلال حملات السلام من أجل كوردستان تحققت عملية تثقيفية سياسية رائعة لهذه الجماهير الواسعة المنخرطة فيها حيث تعززت المعرفة بعدالة ومشروعية القضية الكوردية في اطار التعايش السلمي والتضامن المتبادل.

كانت في طليعة المدافعين عن السلام في كوردستان والعراق شخصيات أجتماعية وثقافية معروفة وأساتذة الجامعات ومئات الفنانين والشعراء والأدباء وقطاعات المعلمين والمدرسين والطلبة وغيرهم.

كان يقابل هذا التضامن الديمقراطي معسكر آخر، شوفيني ضيق الأفق يزرع الشقاق والفتنة ويدعو الى أقصاء و "صهر الأكراد" ويشجع الحكومات على مواصلة القتال والتنكيل. هذا المعسكر كان ينكر وجود الشعب الكوردي أصلاً، وكان يعتبر الكورد "دخلاء" أو مجرد "عملاء" للاجنبي وما الى ذلك. رموز هذا المعسكر وتنظيماته معروفة هي الأخرى. ومن أبرز سلبياتهم أنهم كانوا يعادون القضية الكوردية من منطلقات قومية عربية متشددة ومتعصبة مناقضة لجوهر حركة التحرر الديمقراطية وعدالة القضايا العربية التي ظل الكورد يتضامنون معها، مثل ثورة الجزائر وادانة العدوان الثلاثي على مصر وقضية فلسطين وغيرها.

هذان التوجهان كانا ولا زالا أمام بعضهما البعض. فكل ما ذكرت هو جزء من المصارحة الوطنية التي ستفضي الى المصالحة العامة. فالتذكر والتذكير عاملان أيجابيان لتنقية الأجواء النفسية لاسيما اذا كانت الذاكرة تنطلق من تقييم موضوعي.

وقد تطرقت إلى الماضي، إلى مايزيد عن نصف قرن، لتذكير الأجيال الحالية والقادمة بأن نفس التوجهات باقية، اذ بدأنا خلال سنين قليلة مضت نلاحظ

"أنتعاش" للأفكار والتوجهات الشوفينية الخطرة التي لا يهمها السلام والتعايش بين مكونات العراق بل يهمها فتح ثغرات للتسلل منها أو ربما لأعادة الأوضاع الى ماقبل ٢٠٠٣ نلمس ذلك في بعض المناطق مثل كركوك والموصل. وبالطبع تستحيل إعادة الوضع السياسي في العراق الى ماقبل ٢٠٠٣.

ينبغي أتخاذ منتهى الحيطة والحذر من تفشي هذه التوجهات الضيقة السلبية التي قد تؤدي إلى ظهور نزاعات أنعزالية متشددة من الجانب الآخر، وهو مايزيد الوضع تعقيداً.

يجب قطع الطريق على كل هذه التوجهات والنزاعات الخطرة من أي جانب كان. اذ يصدق ذلك أزاء الشعب التركماني أيضاً الذي يجب التعامل معه بأقصى درجات الأحساس بالمسؤولية الوطنية على اساس قواعد العمل الديمقراطي والتعايش السلمي المطلوب دائماً. يجب أن ألا نسمح بظهور الأنعزالية والشعور بالتهميش في صفوف أي تكوين عراقي كبيراً كان أو صغيراً.

الفصل الثاني عشر

ناقشوا وأنتقدوا الافكار السلبية دون هوادة

التفكير السلبي، المناقض للواقع، كما هو فكر الشوفينيين من اي طرف، سيزرع الحقد والموت القادم اذا لم نقف بوجهه في وقت مبكر.

اذ يتراءى لي أن معظم المثقفين الديمقراطيين قد فترت همتهم خلال السنوات الأخيرة فلم يعودوا يبالون بظهور وانتشار أفكار سلبية تضر بالتجربة الفذة التي تجري في العراق، فيسكتون عن أولئك الذين يدعون، بسهولة عجيبة، إلى نسف أسس الأتحاد الفدرالي الديمقراطي الذي هو ثمرة لعقود من نضال وتضحيات العراقيين على أختلاف أنتماءاتهم. فالدولة الأتحادية ليست عنواناً عاطفياً، ولا العوبة بيد هذا أو ذاك، بل هي بمثابة عقد أجتماع سياسي تأريخي يعيد بناء العلاقة الصحيحة بين الشعبين العربي والكوردي وبقية شعوب وقوميات العراق، بما يضمن التطور الطبيعي المتكافيء للبلاد نحو السيادة الفعلية والاستقلالية والحياة الحرة الكريمة.

فينبغي ألاّ نتهاون لحظة واحدة في نقد الأفكار السلبية التي تضعف هذا التوجه الأنساني، فإن الفكر، أي فكر، ينبثق بالطبع من واقع معين ومصالح ونزعات معينة، فإذا ما أهملنا يكبر وينتشر فأنه يتحول الى قوة مادية تدميرية، مثله مثل الفكر الايجابي التحرري الذي يتحول الى قوة بناءة مثمرة.

لنقرأ لمحة عن تأريخنا القريب. ففي عام ١٩٦٠ بدأ التوتر الشديد يظهر فجأة بين حكومة عبدالكريم قاسم من جهة والحركة الكوردية آنذاك، حين نشرت صحيفة بغدادية تابعة للحكومة مقالاً باسم كاتب عراقي عن "القومية العربية" فقال أنه "يجب صهر الأكراد في بوتقة الأمة العربية!". كان المقال يعبر عن فكرة

شوفينية تدعو الى أقصاء الاكراد وصهرهم، فنهض بالمقابل كتاب أكراد يردون على ذلك بالتشديد على الهوية والثقافة والقومية الكوردية. وكان ماكان... حيث تبيّن ان فكرة "صهر الأكراد" كانت تعبر عن نزعة شوفينية تركت أثرها السلبي الخطير المستمر حتى اليوم. وقد وقف بوجه الفكرة كتاب ومثقفون عرب ديمقراطيون تضامنوا مع الأكراد. إلاّ ان النزعة السلبية كانت أعمق وأوسع مدى كما تبين فيما بعد حيث أدى التوتر إلى أندلاع مصادمات ثم قتال شديد، وتوالت عهود القتال في كوردستان حتى ايصال العراق الى حالته المدمرة المنهارة الآن.(١)

فكل مانعانيه حالياً من تردي مستوى العيش والبطالة والفساد والأقتصاد الأعرج وما الى ذلك، تعود جذوره إلى تلك النزعة في العصبية القومية التي لا مبرر لها. بينما نقرأ لمثقفين عرب في وقت مبكر نقداً صارماً للقومية العنصرية فيكتب جبران حايك في جريدة لسان الحال ١٩٦٤/٢/١٣:

"ان حل الأزمة الكوردية في العراق أنتصار للقومية العربية بمعناها الأنساني".

ويقول د. أمين الحافظ رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس اللبناني، كما تذكر جريدة الحياة في ١٩٦٤/١٢، قائلاً:

"ان تفاهم العرب والاكراد في العراق هو، اذن، عين التقدمية. وكل ماعدا ذلك رجعية وتفسخ وحقد وخدمة للمصالح الاستغلالية العالمية".

وتضامن مع الكورد، عام ١٩٦٣ مثلاً، مثقفون وسياسيون عرب نذكر منهم على سبيل المثال فحسب: محسن سليم نائب بيروت في المجلس النيابي اللبناني، ميشال الحلوة، جبران حايك، د. امين الحافظ، د. صلاح المنجد وغيرهم دفعت صحف عديدة صفحاتها لنشر مثل هذه الافكار الأنسانية الأيجابية التي ندد ت ١٩٦٣ بمخاطر الشوفينية العربية، مثل صحف: النداء، لسان الحال، الحياة...

قصدي من العودة الى ماقبل ٤٦ عاماً هو أن المثقفين العرب الديمقراطيين،

المعبرين عن الضمير الأنساني في شعبهم، نهضوا في وقت مبكر بنقد التوجهات والأعمال الخاطئة السلبية تجاه شعب آخر، وهو الشعب الكوردي، وفضحوا بطلان المزاعم والأدعاءات التي كان أنصار القومية المتعصبة يرددونها لتشويه القضية الكوردية وتبرير عمليات الأبادة والأقصاء والأنكار.

قصور ذاتي وغياب الديمقراطية:

كان هناك، اذن، منذ مقتبل القرن العشرين توجه سلبي خاطىء من قبل بعض الأوساط العربية ازاء المطاليب الكوردية. وكان هناك سوء فهم وجهل وتضليل. مثلاً:

يقول شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، جريدة الحياة في ١٩٩٢/٣/٢٢: "لست مرتاحاً إلى مستوى العلاقات السائدة بين الشعبين الكوردي والعربي سواء على مستوى القيادات السياسية أو مستوى النخب والفعاليات الشعبية".

ويضيف شفيق الحوت قائلاً: "ان العلاقة ضبابية وغامضة على رغم الأواصر التأريخية المتينة التي تجمعنا. ولدينا، كعرب، قصور في الأنفتاح على أخوتنا الاكراد. وفي المقابل على الأكراد أن يكشفوا المزيد عن الوجه الحقيقي، الانساني، التأريخي لقضيتهم ووجودهم... وهذا قصور أعترف به كسياسي عربي. علينا أن نعرف أكثر عن تأريخ وتقاليد وثقافة وتطلعات الشعب الكوردي. لقد كان هناك قصور فكري من جانب الأطقم السياسية القومية العربية تجاه القوميات الأخرى...

لربما هناك عند العربي وَهَم بان الكورد انسان غريب قادم ليعتدي على أراضينا وخيراتنا. ولا يعرف أنه (أي الكوردي) قائم على أرضه وخيراته وانه محروم من أرضه وخيراته وانه يلقى الظلم والاضطهاد لأنه يتشبث بارضه ولغته وتاريخه..." ينتهي الكاتب الى القول: "إنه لشيء محزن أن نجد لدى الكثيرين من العرب حماسة عدائية تجاه الأكراد لايملكون مثلما أزاء اسرائيل... والسبب الأساسي لذلك يكمن في غياب الديمقراطية في مجتمعاتنا ووجود تخلف عام

ووعي ناقص أزاء الحقائق التاريخية والأجتماعية والقومية"[٢].

(١) للمزيد من التفاصيل راجع كتاب د. أديب معوض بعنوان (تأريخ الاكراد في لبنان وسورية)، مراجعة وتقديم: فلك الدين كاكه يي. وهو كتاب جديد يصدر في وقت متقارب مع صدور الكتاب الحالي.

٢) راجع المصدر السابق لمؤلفه د. أديب معوض- الصادر في أربيل، ٢٠٠١م.

الفصل الثالث عشر

لماذا توجب الحديث عن المصالحة العربية الكوردية؟

الآن سنعود إلى سؤال في حلقة سابقة من هذا الحديث وهو: كيف تحقق جزء مهم من المصالحة العربية الكوردية؟

اذن، كانت هناك مشكلة ما، خلل وثغرة واسعة في العلاقات العربية الكوردية، مما تطلب اثارة موضوع المصالحة العربية الكوردية.

من أين نشأت المشكلة؟ كيف ومتى أعتبر الشعب الكوردي أن مأساته ناجمة عن سياسة عربية سلبية ازاءه؟

نعود إلى حديث للسياسي والمفكر العراقي د. حسن الجلبي ادلى به لجريدة الحياة في ١٩٩٣/٣/٢٤، وكان آنذاك مستشار اللجنة الدستورية في المؤتمر الوطني العراقي، حيث بدأ بالقول:

"ما يظهر وكأنه استعصاء لحل القضية الكوردية يعود إلى الحالة السياسية العامة التي حكمت العراق كدولة نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩٢٠, لقد تأسست الدولة العراقية... بشكل جعل الحكم فيها في يد اقلية من ناحية العرق هي الأقلية العربية، ومن ناحية المذهب هي الأقلية السنية. فالعراق منذ تأسيسه وحتى اليوم (١٩٩٣) تحت سلطة اقلية عربية سنية هيمنت على الحكم وأمسكت بمقاليد الأمور منذ ذلك الوقت. وترتب على ذلك حرص هذه الأقلية على ان مركز السلطة في يدها كلياً ومن ثم بسط سلطان هذا المركز على كل اطراف العراق فأجزائه وقومياته ومذاهبه... لقد عانى الجميع من هذا التسلط وبشكل خاص اخواننا الأكراد الذين وقعوا ضحيته. والممسكون بالحكم، لم يدركوا، ورغم كل ما حصل من تطورات، خصوصية الشعب الكوردي في

العراق من حيث كونه جماعة قومية ذات وجود متميز من حيث اللغة والعرق والطموح المشروع في أن يكون له وجود مستقل وان يتمكن من ممارسة تقرير مصيره بنفسه. وهذا الاستعصاء في ادراك الخصوصية الكوردية... موجود منذ قيام الدولة العراقية".

ثم يستعرض د. حسن الجلبي ملابسات وتعقيدات القضية الكوردية وتطورها منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٩٣ (وقت التصريح بهذا الحديث) فيخلص إلى استنتاج مفاده:

"ان الأخوة الأكراد لهم حقوق قومية، ولهم وجود. ولكن المركز أي السلطة المركزية. وبخلاف وعودها المتكررة، (حتى ١٩٩٣) لاتستطيع أن تستوعب الخصوصية الكوردية، و(كانت) تعتبر الأكراد مثل باقي الشعب العراقي، اي تتصرف كما أنه ليس هناك شعب كوردي وليست هناك لغة كوردية، وليس هناك تأريخ كوردي وليس هناك تراث وثقافة كورديان، بل يجري الأمر وكأن الأكراد عرب يتكلمون العربية وليست لهم أي خصائص ذاتية".

ويضيف قائلاً:

"من هنا فإن الحل للقضية الكوردية يكمن قبل كل شيء في أن يدرك الحكام (في العراق)... هذه الخصوصية التي تشير إلى أن الأكراد هم شعب متميز عن العرب، وأن العراق كوطن ودولة يجب أن يكون شراكة بين الشعبين الكوردي والعربي، وهذه الشراكة يجب أن تكون على اساس المساواة وليس على أساس هيمنة المركز العربي على الأكراد....".

ويقول:

"والواقع ان رغبة الأخوة الأكراد كانت ولاتزال تكمن في الحياة ضمن الوطن العراقي، وهم انفسهم لايريدون الأنفصال. انهم يرغبون طواعية في العيش مع أخوتهم العرب ولكن على اساس المساواة والحرية...".

وعن الفدرالية التي أعلنها البرلمان الكوردستاني عام ١٩٩٢، قال د. حسن الجلبي:

"ان الفدرالية هي خيار الشعب الكوردي ضمن ممارسته لحق تقرير المصير. الفدرالية حق شرعي من حقوقهم. وأعتقد ان هذا يشكل الحل السليم للمسألة الكوردية في العراق...".

أما عن قضية كركوك فينتهي د. حسن الجلبي الى القول: "ان كركوك كانت تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) ومن التركمان ومن ثم العرب. وقد كانت كركوك دوماً مدينة كوردية وتابعة ادارياً لكوردستان... ثم يستعرض عمليات التغيير السكاني والقومي التي نفذها صدام حسين والتشويهات التي لحقت بمدينة كركوك، فينتهي الى القول: "كل هذا مرفوض في القوانين الدولية والدساتير العالمية. ولذلك ينبغي في أي اتفاق بين المركز وكوردستان تصحيح الأمور وأعادتها الى وضعها الأولي الطبيعي. ولهذا فمن الحتمي أن تدخل كركوك ضمن أقليم كوردستان في الأتحاد الفدرالي أو في أي صيغة أخرى...".

البعض يريدون "تنازلات" من الجانب الكوردي!

فمنشأ المحنة الكوردية يعود اذن الى طبيعة نشأة الدولة العراقية منذ ,١٩٢٠ وهي سبب ظهور مشكلة عربية كوردية، لأن الشعب الكوردي في العراق طوال القرن العشرين ظل يشعر شعوراً حاداً بأنه مظلوم مضطهد ومحروم من قبل دولة عربية (كانت بيد اقلية عربية سنية حتى ٢٠٠٣). من هنا فأننا لا نستطيع التهرب من هذا الواقع ولا من اقرار الشعور بهذا الغبن التأريخي. فالذي حصل في العراق كان، بالرغم من ارادة الأحرار والديمقراطيين من الجانبين، نزاعاً عربياً كوردياً وان كنا جميعاً نحاول محاولات خارقة دون تحول النزا ع الى حرب أهلية. بينما اليوم ينفخون في رماد مثل هذه الحرب أو ما يشبهها، فيثيرون مشكلات مصطنعة في الموصل وكركوك وغيرها.

وبعض المحسوبين على "القومية العربية" بمعناها المعروف سابقاً، يشترطون على الكورد "تنازلات" بغية تحقيق المصالحة العامة في العراق.

والسؤال الذي نوجهه الى هؤلاء هو:

١- تنازل عمّاذا؟

٢- تنازل لمن؟

هذا الشرط المسبق للمصالحة لا علاقة له بالجو الديمقراطي الذي يشيع الآن. فهو بمثابة دعوة الى التراجع عما تحقق على طريق الديمقراطية والعلاقات الصحيحة بين العرب والكورد الذين يجب عليهم تعزيز هذه الشراكة الفعلية في العراق الأتحادي.

اذ منذ صدور كتاب عزيز شريف عن الحل الاتحادي الفدرالي للقضية الكوردية سنة ١٩٥٠، وصدور آراء واحاديث ايجابية مثل ما ادلى به د. حسن الجلبي سنة ١٩٩٣، وشخصيات واحزاب عراقية ديمقراطية طوال القرن العشرين، فإنّ الحل الصحيح للقضية الكوردية في العراق (ونحن في عام ٢٠٠٩) يتقدم بثبات ويتعزز، ويبعث على الأمل في حياة كريمة حرة لكافة العراقيين... بينما البعض، من أسرى الذهنية القومية المتعصبة ضيقة الافق، يطالبون اليوم من الشعب الكوردي ان "يتنازل"، وان "يتغير الدستور" بأزالة مايتعلق بالفدرالية والمادة ١٤٠ وغيرها مما يتعلق بالحل الأتحادي للقضية الكوردية... لكن مقابل ماذا مثل هذه التنازلات؟ ولماذا القبول بالعودة إلى أجواء التوتر والشكوك المتبادلة وقرع طبول التهديدات مثلما فعله أحدهم في الموصل؟ لماذا القبول بعودة شبح الدكتاتورية والأستبداد؟ لماذا أجهاض و وأد مسيرة المصالحة الحقيقية على الصعيد العربي الكوردي؛ التي تحقق جزء أساسي منها؟

فماهي مظاهر وملامح تحقيق هذا الجزء من المصالحة؟

المصالحة تعني تصحيح أمور خاطئة غير واقعية وازالة الحيف والغبن عن طرف أو عدة اطراف، وبعث الأطمئنان والأمان والأمل.

مثل هذه المصالحة العربية الكوردية تحققت من خلال تخفيف شعور الكوردي بالحرمان والهامشية والاذلال والخوف... تخفيف هذا الشعور بالمظلومية إلى أدنى حد ممكن... تحقق جزء اساسي منه عبر الخطوات والأجراءات التالية:

١ـ صدور دستور دائم للعراق يتضمن أقراراً بالواقع القائم في إقليم كوردستان

والأعتراف بما فيه من ادارة ذاتية وبرلمان وحكومة إقليم وقضاء مستقل ومؤسسات محلية وسياسية خاصة في التربية والتعليم والصحة والأستثمار والأستفادة من الموارد الطبيعية... الخ!

فكل ماتضمنه الدستور في هذا المجال هو بمثابة ادانة و ازالة للماضي البغيض، واقرار بالحقوق الطبيعية للشعب الكوردستاني (الكورد وغيرهم في الإقليم) وبالحرية والحياة الديمقراطية ضمن العراق الأتحادي. هذا الأقرار وممارسته عملياً وتطويره من اهم بواعث ردم الثغرة والجفاء والشكوك المتبادلة في العلاقات العربية الكوردية.

٢ـ المشاركة الفعلية. اذ ان الأنتخابات وظهور البرلمانيين والوزراء الكورد الى جانب زملائهم العرب على قدم المساواة في السلطة المركزية الفدرالية ووصول الكورد إلى رئاسة الجمهورية ومناصب عليا مهمة أخرى، كل ذلك وضع الشعب الكوردستاني على قدم المساواة دستورياً وقانونياً للمشاركة في تقرير أمور البلاد وصنع القرارات والمساهمة في تنفيذها، مصداقاً للمبدأ القائل "ان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن". مثل هذه المشاركة عززت المصالحة العربية الكوردية الى حد بعيد جداً، ويكاد شعور الكوردي بالمواطن من الدرجة الثانية يزول، لولا ان تصريحات وممارسات معينة من قبل مسؤولي المركز تثير بعض القلق بين فترة واخرى.

٣ـ العدالة: حيث كان يتحقق شعار "لا سلام بدون عدالة". وأهم اجراء في هذه المجال هو تحقيق المساءلة... بتقديم متهمين معروفين بارتكاب الجنايات الكبرى بحق الشعب الكوردي، والشعب العراقي ايضاً... تقديمهم الى المحكمة الجنائية العليا العراقية التي قطعت أشواطاً جيدة بكشف الكثير جداً من تفاصيل الجرائم وحال ضحاياها. ان المساءلة والمحاكمة، بحد ذاتها، بغض النظر عن درجة العقوبات (ولسنا نتحدث بلغة الأنتقام والثأر)، قد خففت الى حد كبير الشعور الثقيل للمواطن الكوردي عما عاناه وهو وحيد معزول طوال عقود، والآن يأتي من يحقق العدالة. الشيء نفسه يصدق بالنسبة لمكونات أخرى خاصة الشيعة كما جرى في محاكمات الدجيل

والأنتفاضة الشعبانية الى جانب محاكمات الأنفال والقصف الكيمياوي ومجزرة حلبجة الشهيدة وابادة البارزانيين والفيليين واعدام تجار بغداد ... وغير ذلك.

إلاّ ان المحاكمات يمكن أن تستمر بتشكيل محاكم مختصة أخرى ذات صلاحيات قضائية وقانونية كاملة لمتابعة بقية الملفات العراقية مثل أعتقال واخفاء مصير المئات من الشخصيات السياسية والثقافية من مختلف الأنتماءات، والجرائم البشعة بحق أنصار أحزاب معارضة طوال نصف القرن الماضي والتصفيات الجسدية الفضيعة للشخصيات الثقافية والأجتماعية من مختلف الأنتماءات بما فيها حزب البعث نفسه ورجال دين، مثل الشهيد محمد باقر الصدر وأفراد من عائلة الأمام الحكيم ... وغير ذلك من الجرائم بحق البشرية، التي يجب التحقيق فيها وكشف غوامضها واسرارها وادانة الفاعلين كائناً من كانوا.

ان مثل هذه المحاكمات تحقق العدالة المطلوبة لأحلال سلام أهلي شامل ومصالحة عامة في العراق.

إلاّ ان المصالحة العربية الكوردية لم تتكامل بعد.

فماذا بقي لأستكمال هذه المصالحة؟

الفصل الرابع عشر

لأستكمال المصالحة الكوردية العربية

مما تبقى لأستكمال المصالحة العربية الكوردية في هذه المرحلة، نشير بصورة رئيسية الى مايلي:

١- إزالة الغبن والحيف في المناطق الكوردستانية خارج حدود الإقليم، وهي ما تسمى "بالمختلف عليها". فهي محسومة من وجهة النظر الكوردية إلاّ ان الآخرين يختلفون حول هوية السكان الثقافية والنسبة العددية وشكل العلاقة الادارية لهذه المناطق بالإقليم أو بالمركز. ويبدو أن المجتمع الدولي أصبح طرفاً في طريقة حل هذه المشكلة التي ان بقيت، ربما كانت تهديداً لما تحقق من استقرار وأمن في البلاد. لذا وجب تطبيق المادة الدستورية ١٤٠ وحسم المشكلة في كركوك والمناطق الأخرى، أما بقاؤها معلقة فهي بمثابة تهديد دائم. (هذا المقال مكتوب في آب ٢٠٠٩).

ولنعتبر مما حصل في سنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ حيث كان ينبغي بموجب أتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ حل مشكلة كركوك بعد اجراء احصاء سكاني دقيق للتأكد من نسب التركيب السكاني للمدينة والمحافظة بغية أتخاذ قرار حول علاقتها "بمنطقة الحكم الذاتي".

فالنظام السابق أرجأ الاحصاء دون مُبرر مما ترك مشكلة كركوك سبباً لتفجير الوضع فيمابعد. وكان النظام قد أستأجر شركة يونانية محايدة لاجراء احصاء سرّي، سرعان ما أوقف النظام نفسه عمل الشركة سنة ١٩٧١ وقرر الغاء نتائج الأحصاء وإبقاءها في سرية تامة. أما السبب فكما يبدو ان الأحصاء كان منصفاً للكورد. ونفذ النظام بعد هذا الاحصاء السرّي سلسلة قاسية لتغيير

التـركـيب السكاني للمـدينة، أسـتـمـرت من سنة ١٩٧١ حـتى ٢٠٠٣، ألاّ ان المعلومات الأولية التي توفرت أمام المجتمع الدولي والعراقيين أنفسهم بعد سقوط النظام قبل خمس سنوات تبين ان الأسـتفـتـاء الحـر حسب المادة ١٤٠ سـيكون لصـالح إقليم كـوردسـتـان. مما جـعل بعض الأوسـاط في الحكومـة المركـزية الفدرالية وخارجها تحاول ما امكن تأجيل الاستفتاء في كركوك وغيرها بل وتدعي ان المادة ١٤٠ أصبحت "مادة ميتة"! هذا التعنت سيلحق ضرراً بالغاً بمستقبل العلاقات.

ولما كان حل هذه المشكلة مرتبطاً أرتباطاً وثيقاً بالعلاقات المستقبلية للشعبين العربي والكوردي، فينبغي حلها دستورياً وسياسياً لازالة أهم عقبة متبقية على طريق تعزيز المصالحة العربية الكوردية.

قانون للاعتذار وآخر للتعويض:

٢- أزالة الشـعور بالغبن التـأريخي والاقصاء والتهميش وذلك بان تصدر الدولة العراقية الحالية (بأعتبارها امتداداً للدولة العراقية منذ نشأتها) قانوناً للأعتذار من الشعب الكوردي وكافة ضحايا عمليات الأنفال والقصف الكيمياوي والترحيل وتغيير الطابع القومي والسكاني، كذلك ان تصدر قانوناً مماثلاً للأعتذار من كافة مكونات العراق الأخرى لما لحق بها من أضطهاد وأضرار مادية ومعنوية على أيدي أجهزة الدولة العراقية إبان النظام السابق.

٣- ان تصدر الدولة العراقية قانوناً بتعويض الشعب الكوردي معنوياً ومادياً وتعويض الأفراد كذلك، ورفع الشعور بالحرمان والحيف عن كل فرد.

كذلك ان تصدر قانوناً مماثلاً لتعويض كافة ضحايا النظام السابق من أبناء الطوائف المختلفة والأحزاب والمنظمات السياسية والثقافية والأفراد على كل المستويات.

ان صدور قوانين الاعتذار والتعويض ستزيل كابوساً ثقيلاً جاثماً على صدور المواطنين من مختلف المكونات، لأن في ذلك تحقيقاً للعدالة والأنصاف ورفع

الغبن ولو انه يأتي متاخراً. وهو ما سيعزز المصالحة العامة ، ومنها المصالحة العربية الكوردية.

ضرورة مواصلة المساءلة والمحاكمات :

٤- مواصلة المحاكمات للمتهمين بارتكاب الجنايات والجرائم بحق أي مواطن، لأستكمال تحقيق العدالة حيث ان قرارات المحكمة الجنائية العليا اجابت على قدر مهم من أهداف وآمال المواطنين كورداً وعرباً وغيرهم في العدالة والحق. فيمكن تشكيل محاكم عليا مختصة أخرى لمواصلة المحاكمات.

فاذا كانت المصالحة المطروحة مع أنصار النظام السابق تستند إلى التمييز بين الأبرياء أو المتهمين بجرائم بسيطة من جهة والمذنبين الكبار المتورطين في جرائم بحق الشعب من جهة اخرى، فإن العدالة تقتضي الاسراع في تبرئة من يستحق وانصاف من يمكن للشعب ان يتصالح معه، وانزال العقوبة بمرتكبي الجنايات. كلما جرى ذلك بسرعة كان أفضل لأنه يزيل عقبات كبيرة أمام المصالحة العامة ويبعث الأطمئنان والثقة في النفوس.

اذ لا سلام بدون عدالة. فالمحالون إلى محاكمات علنية حتى الآن قليلون جداً نسبة الى عدد المتورطين في الجرائم بهذه الدرجة أو تلك.

فينبغي الأسراع في حسم الأمور قضائياً للاسراع في تحقيق المصالحة العامة... يرتبط ذلك أيضاً بالمصالحة الكوردية الكوردية، والمصالحة الداخلية لأي تكوين آخر. ففي الحالة الكوردية ثبت تورط مئات الأكراد المتعاونين مع النظام السابق في جرائم كبرى، منها الأشتراك في عمليات الأنفال، لازالت مصائرهم وقضاياهم معلقة، في حين يطالب الضحايا وذووهم الاحياء بضرورة ملاحقة هؤلاء المتهمين قضائياً وحسم القضايا حسب القانون، خاصة قضايا المحالين الى المحكمة الجنائية العليا.

وربما وجدت مشكلات اجتماعية مماثلة بين تكوينات عراقية أخرى.

أيجابيات وسلبيات العفو العام المطلق:

بعد أتمام قضايا المحاكمات وتصفية الملفات، يمكن للدولة، وينبغي عليها، اصدار عفو عام شامل وفتح صفحة جديدة بين أبناء مجتمع واحد، لأزالة العقبات القانونية أمام عودة كل من تثبت براءته أو من يتبين ان مسؤوليته ضعيفة وتورطه هامشي، عودتهم الى المجتمع والحياة السياسية الطبيعية. فإذا ما جرت محاكمات جدية علنية لبضعة مئات من المسؤولين الآخرين، لتم تحقيق الفصل الاساسي من العدالة، وسنحت فرصة أصدار عفو عام. ولا ضير في ما اذا شملت المحاكمات بضعة آلاف منه، فهو افضل لهم خاصة من يثبت كون مساهمته بسيطة. أما أصدار عفو شامل بدون استكمال عمليات المساءلة والمحاكمة فسوف يبقى كثيرون خارج طاولة العقاب القضائي مما يبقي خللاً اجتماعياً يؤرق الضحايا.

لسنا ندعو الى الانتقام أو انزال عقاب قاس بالجميع، فهم ليسوا متساوين في الخطايا والجرم، وليس المطلوب أصدار أحكام الأعدام في جميع الحالات، بل هناك العشرات من درجات العقاب من أدناها، بالسجن فترات معينة قصيرة وطويلة. فالمطلوب ليس معاقبة الجميع، بل المطلوب هو المساءلة أولاً ومن ثم اجراء محاكمات لمن يستحق أية درجة للعقاب، كل ذلك حسب القانون. والغرض هو تحرير كل فرد من الشعور بالغبن والحيف كذلك تحرير المتهمين (سواء وجهت لهم اتهامات رسمية أو شعبية أو أعلامية) من المطاردة والأتهام. فهناك عشرات الآلاف من الدعاوى الشخصية والقضايا، بعضها كبيرة، يجب البت فيها. أما أهمال دعاوى وشكاوى بعض المواطنين دون غيرهم فيخلق حالة من اللامساواة واللاتكافؤ مما يخل بمسار المصالحة المطلوبة.

أنا مع التصالح العام والعفو العام لكن بعد المساءلة الكاملة وتلبية شكاوى جميع المواطنين، لأنه لايحق لي ولا لغيري القفز على الشكاوى والحقوق الشخصية لأي فرد ولايمكن ان انوب عنه -مثلما لايحق لغيري- التفريط بهذه الحقوق أو اهمال شكوى أية عائلة مظلومة.

ينبغي أن نسمع الجميع ونستمع للجميع ... فإن مسؤولية المصالحة جسيمة جداً، تتطلب التحمل والصبر والحكمة وانصاف كل فرد في هذا البلد، سواء بمفرده أو ضمن الجماعة التي حلت بها المصائب معاً.

لذلك، كما قلت في قسم سابق من الحديث، فإن سياسة (عفى الله عما سلف) فاشلة وعاجزة عن تحقيق الوحدة الوطنية والتضامن الأجتماعي الذي يجب ان يبنى على أساس رفع الغبن والحيف عن الجميع.

خطورة السماح للانتقامات الفردية والجماعية:

وثبت ان المشكلات الأجتماعية والحقوقية والنفسية الناجمة عن عمليات البطش والقمع والتصفية الجسدية والعنف القاسي في ظل النظام السابق، ستبقى جذورها طالما بقيت دون مساءلة وتحقيق وحسم قضائي، مما قد يثير نزعة الانتقام الشخصي لدى البعض، اذ قد يلجأون إلى "تحقيق العدالة!" بأنفسهم. وأظن ان المجتمع الكوردستاني منذ أنتفاضة ١٩٩١ شهد حالات خطرة منفلتة كهذه نجمت عنها آثار مأساوية أخرى. كذلك المجتمع العراقي في بغداد والوسط والجنوب قد شاهد حالات كثيرة من الثأر الفردي لأن المساءلة تأخرت والمحاكمات لم تأت أصلاً في آلاف الحالات.

يطالب البعض بالعفو الشامل دون تمحيص ومساءلة.

فالعفو بحد ذاته أجراء انساني سليم، وهو الذي يمهد للتسامح والمصالحة.

أما العفو بدون مساءلة ومحاكمة من لايزال متهماً وقد اقام افراد وجماعات دعاوى قانونية بحقهم، فيضر أكثر مما ينفع، كما قلنا.

التجربة الناقصة والطارئة للعفو في كوردستان:

لنا تجربة في الإقليم ... اذ بعد أنتفاضة آذار ١٩٩١ أصدرت قيادة الجبهة الكوردستانية، المؤسسات السياسية الأساسية التي قادت الانتفاضة، اصدرت قراراً بعفو عام شامل عن المتعاونين مع النظام السابق. كان بينهم أناس ابرياء انخرطوا في هذا التعاون تحت الضغوط أو طلباً للرزق، وهم اكثرية المتعاونين،

وقد ساهموا في الانتفاضة.

فالجانب الأيجابي في هذا العفو هو أنه حال دون انتقامات فردية أو جماعية وربما حرب اهلية، في وقت كان النظام السابق باقياً مما كان يؤثر سلبياً على نتائج الأنتفاضة. أي انه كان قراراً مطلوباً في حالة محدودة لفترة معينة.

أما الجانب السلبي للعفو فهو كالآتي:

فقد كان بين المتعاونين متهمون كبار بأرتكاب جرائم بشعة بحق أبناء الشعب وقضيته. ولما كان العفو شاملاً فقد استفاد المجرمون أيضاً، بل اسرعوا في استغلال ذلك، وتسللوا إلى الأحزاب الكوردية والمؤسسة السياسية الجديدة، وكونوا علاقات بسرعة، فقد تعلموا الكثير في سنوات عملهم الى جانب أجهزة النظام السابق. فكانوا لبقين ومتمكنين واثرياء استغلوا النفوذ العشائري والقرابة وما الى ذلك!

ثم تبين ان الكثير من الفئة الأخيرة كان ينبغي تقديمهم الى محاكمات عادلة، لكن ذلك لم يحصل. وظل المواطنون الضحايا يشتكون من "الدور الجديد" لهؤلاء (المتهمين) خاصة بعد ان نجح بعضهم في تقديم "الولاء" المغري لهذا الحزب وذاك. بل ان وجودهم في الحزبين الكبيرين كان من اسباب التوتر الداخلي بينهما واندلاع الاقتتال سنة ١٩٩٤.

وثبت، بعد التحقيق والدراسة لملفات هؤلاء ان المئات منهم متورطون في الجرائم الشنيعة الكبرى بحق الشعب الكوردي نفسه، اذ اشتركوا في عمليات الأنفال؛ وقد وجهت المحكمة الجنائية العليا دعوات استدعاء قضائية لحضور هؤلاء المتهمين امامها.

ان الجماهير الشعبية في الاقليم متذمرة لعدم تقديمهم الى المحاكمة، ولازالت تنتظر بالحاح. ويجب على مؤسسات الاقليم الاسراع في تحقيق ذلك، وإلاّ فان الجرح الأليم لن يندمل...

مراجعة البعثيين لأنفسهم:

أسيء فهم بعض اقوالي وطروحاتي حول التصالح مع أنصار النظام السابق.

فقد قلت (في مؤتمر المصالحة في أربيل) ان ذلك يتيسر بعد ان يراجع البعثيون أنفسهم مراجعة شاملة ويكتشفوا اخطاءهم ويعتذروا للشعب وللضحايا وذويهم. انهم حتى الآن يتهربون من ذلك، في حين كان عليهم اجراءه في وقت مبكر بعد سقوط النظام السابق مباشرة. فلابد ان اخطاء كبيرة كانت وراء سقوطه؛ انهم لا يريدون ان يدركوا هذه الحقيقة ولايمكن الاكتفاء بتفسير سقوط النظام أو تبريره "بالأحتلال". فقد كان الحضور الأمريكي وتدخل المجتمع الدولي سبباً مباشراً، الا ان النظام نفسه كان يعاني من اخطاء فظيعة وخلل داخلي. هذا مايرفض معظم أنصار النظام السابق رؤيته حتى الآن. وقد كتبت عن ذلك مطولاً في صحف أخرى.

فهذا ليس شرطاً فحسب، بل واجب عليهم قبل كل شيء. عليهم مصارحة الشعب بما جرى. فالمراجعة الذاتية، والمساءلة، وجهان اساسيان لأية مصالحة جدية. أنا مع التصالح مع الجميع دون أستثناء، على ان يسبق ذلك اعتذار منهم وتتم أجراءات المساءلة للمتهمين والمدعى عليهم من قبل الضحايا وذويهم والمجتمع.

رفض مطلق من الطرفين!

أما الحالة الآن فهي أننا أمام منطقين للرفض:

منطق البعثيين الذين يرفضون مطلقاً كل مايتعلق بالتحولات والتغيير بعد سقوط النظام. ومنطق المعسكر المضاد، أي: الذين يرفضون مطلقاً كل ما يتعلق بأسم البعث والبعثيين.

وأقرب الحلول الممكنة هي، المراجعة الذاتية والنقد وتصحيح الأمور من قبل أنصار النظام السابق من جهة، وأتمام أجراءات المساءلة والمحاكمة أو المصارحات الحرة من جهة أخرى.

القسم الخامس عشر

التفاهم العربي الكوردي على مستوى المنطقة

أعني بذلك أن يتفهم العرب، شعوباً وحكومات، مشروعية المطاليب والقضية الكوردية.

وهناك سوء فهم عربي لهذه القضية ... فهناك جفاء وحتى عداء غير مبرر من قبل بعض العرب في المشرق خاصة. ولازالت النظرة القومية الضيقة (لا اقول غيرها) سائدة بين هذه الفئة؛ فهي تعادي الحركة الكوردية ربما اقوى من الأوساط الشوفينية في الداخل.

فقد أستعرضنا، في حلقات سابقة، علائم مشرقة من التضامن العربي الرسمي (مصر، منظمة التحرير الفلسطينية مثلاً) كذلك التضامن الشعبي من احزاب وحركات وشخصيات عربية ديمقراطية، ساهمت في تعزيز التضامن الكوردي ازاء العرب وقضاياهم.

واذا ما توسعنا في ذكر التأريخ فمن المناسب والصحيح تثبيت ان شخصيات و أوساط رسمية عربية اخرى تضامنت مع القضية التحررية الكوردية في اوقات مختلفة مثل: عبدالرحمن عزام عام ١٩٤٣ وبن بيللا القائد الجزائري في الستينيات ومعمر القذافي منذ أيلول ١٩٧٩ حتى اليوم، والرئيس الراحل حافظ الاسد الذي كان منذ ١٩٧٥ يفتح سورية أمام مختلف الأحزاب والقوى الكوردستانية لاسيما من العراق وتركيا، وقد استمر في سياسة حكيمة نادرة في تأريخ المشرق، ولم يعلن تضامنه علناً مع القضية الكوردية كما فعل عبدالناصر، لكنه (أي حافظ الاسد) ظل عملياً يتضامن مع المناضلين الكورد المضطهدين في العراق وتركيا، وسمح للاحزاب الكوردستانية بالأستقرار في

دمشق ولبنان... كان ذلك في ظرف عصيب للحركة الكوردية المحاصرة آنذاك. ونذكر أيضاً ان جمهورية اليمن الديمقراطية (الجنوبية سابقاً) كانت متضامنة مع القضية الكوردية ولازال الاشتراكيون اليمنيون على نفس النهج بطريقة معينة. وكنا قد استعرضنا الموقف التضامني للرئيس المصري جمال عبدالناصر حتى وفاة الاخير.

إلاّ ان مثل هذا التضامن العربي، باستثناء الشعبي منه في بعض البلدان، قد تقلص كلما اشتد النظام العراقي السابق قوة ودوراً وتدخلاً في شؤون المنطقة، وأصبح الأعلام الرسمي، السلبي طبعاً، للنظام يسود في البلدان العربية الأخرى. وسواء بالمغريات المادية أو التضليل والتمويه أستطاع هذا الأعلام - حتى اليوم- أن يصير مقياساً لموقف الكثير من الصحف والاحزاب والشخصيات العربية أزاء المسألة الكوردية، حيث التُهَمْ جاهزة من قبيل تكرار معزوفة "اسرائيل الثانية" و"عملاء أمريكا وايران"... الخ! ازاء هذه الظلامية الاعلامية كان هناك، كما قلنا، تيار تحرري ديمقراطي عربي ظل وفياً لتقاليد التضامن الأممي الأنساني ازاء الكورد.

لماذا احتج بعض المثقفين العرب على زيارة أدونيس الى إقليم كوردستان؟

الهجوم على أدونيس جراء زيارته لإقليم كوردستان العراق (١٤-٢٤/نيسان ٢٠٠٩) ليس جديداً على مثقفين عرب هاجموا عام ١٩٩٩ -٢٠٠٠ حضور الكتاب والشعراء والفنانين العرب من مصر، الجزائر، تونس، الأردن، لبنان، الكويت، البحرين، ودول الخليج الأخرى زاروا إقليم كوردستان بمناسبة مئوية الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، حيث نصب تمثالان برونزيان للشاعر في كل من مدينة أربيل والسليمانية بمناسبة حلول مئوية ميلاده، واعيد طبع كافة اعماله الشعرية في أربعة مجلدات، وتكفلت حكومة إقليم كوردستان (بادارتيها في اربيل والسليمانية) بتحمل نفقات هذه الاحتفالات التي تحولت الى تكريم للشاعر اولاً و الى استعادة تقاليد الصداقة والتضامن العربي الكوردي من جهة، وتضامن المثقفين العرب مع الشعب الكوردستاني من جهة اخرى. فهل ربح المثقفون أم خسروا؟ انهم ربحوا العدالة والتأريخ والشعب الكوردستاني بينما

خسروا داخل اقطارهم لأنهم حال عودتهم بدأت، لاسيما في مصر، موجة ظالمة ظلامية من التهجم المبتذل عليهم ضدهم، بأعتبارهم ذهبوا الى "معقل أمريكي" او "اسرائيل الثانية" وما اشبه.

استمرت هذه الموجة الاعلامية اشهراً وسنين ولازالت مستمرة بشكل ما، تجددت ازاء الشاعر والمفكر النابغة ادونيس. وكانوا قد ركزوا عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ تهجمهم الظالم على الزميل فخري كريم (ابو نبيل) ومؤسسة المدى الثقافية لأنها الجهة التي مهدت لهذه الزيارة التأريخية بالتعاون مع الادارة والمؤسسات الثقافية في إقليم كوردستان.

يريدون هدم الجسور بين العرب وجيرانهم:

فماذا يريد هؤلاء المثقفين العرب بمثل هذه الاحتجاجات والتهجمات على كل من يحاول ترسيخ الصداقة العربية الكوردية؟! لايريدون سوى استمرار العزلة بين الشعب العربي وجيرانه، ويريدون قطع جسور التضامن المتبادل ... لمصلحة من؟!

انهم ينطلقون من "الحرص على القومية العربية" بينما موقفهم يخدم خصوم اعداء هذه القومية. فالكورد يعيشون في أربع دول مهمة في الشرق الاوسط.

والحركة الكوردية مترابطة متشابكة مع اجزائها في هذه الدول، وكان جمال عبدالناصر ينطلق في علاقته التضامنية مع الكورد من ان الأمة الكوردية جارة مهمة للامة العربية، وتتعايش الأمتان في بلدين بالمنطقة، سوريا والعراق، ويتواجد الكورد في بلدين مهمين: تركيا وايران الجارتين للأمة العربية.

هذه الحقيقة الجغرافية والتاريخية لم يستوعبها معظم المثقفين العرب حتى اليوم، فيحاولون منع أي تواصل ثقافي او سياسي أو إجتماعي بين العرب والكورد. اذ ان كل أتصال وعلاقة مع إقليم كوردستان العراق تنعكس أيجابياً على الكورد في تركيا وايران ايضاً، علماً ان حوالي ٢٥٪ فقط من الكورد يعيشون مع العرب في سوريا والعراق في حين ان حوالي ٧٥٪ منهم يعيشون في تركيا وايران. ذكرنا ذلك مراراً للأصدقاء من المثقفين العرب حيثما زارونا

في الإقليم أو زرناهم في أقطارهم.

فأحتجاج بعض المثقفين العرب على ادونيس[1] ليس جديداً أو غريباً، أما الجديد فيه فهو ان الضيوف اليوم في الإقليم يشهدون التقدم الملموس فيه بعد الحصول على الادارة الذاتية شبه المستقلة خاصة بعد تأسيس الدولة العراقية الأتحادية الفدرالية بعد سنة ٢٠٠٣.

ولأطلاع زملائنا العرب حيثما كانوا في المشرق او المغرب اقول ان وزارة الثقافة في الإقليم والمؤسسات الثقافية المختلفة تستضيف وتستقبل اسبوعياً مثقفين من جنسيات اوروبية وكندية وأمريكية وأسيوية مختلفة، وعربية كذلك كلما تسنى الأمر، وتتواصل زيارات الوفود الثقافية والفنية الكوردستانية إلى مختلف الأقطار العربية والأسلامية (تركيا وايران مثلاً) والقارة الامريكية واستراليا وبلدان شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا الجنوبية مثلاً)... فالشعب الكوردستاني حريص على مد جسور الصداقة والتفاهم والتضامن مع بقية الشعوب حيثما توفر ذلك رغم الامكانات المادية المتواضعة.

نحن نريد لشعبنا التقدم والأنفتاح على العالم بتنوعاته الجميلة. ولن ننتظر الأذن و"السماح" من أولئك المثقفين العرب الذين يرومون خنق التجربة الكوردستانية وسط حصار العزلة والتهميش والانكار.

الصادق المهدي في أربيل:

حضر إلى مؤتمر المصالحة الوطنية العراقية (أوائل مايس الجاري) فخامة الرئيس السوداني السابق الصادق المهدي وشخصيات عربية مهمة أخرى وأجانب، اشتركوا الى جانب ممثلي البرلمان العراقي والبرلمان الكوردستاني والشخصيات الكوردستانية لمناقشة سبل تحقيق المصالحة في العراق، واقروا بياناً مهماً.

هل سيحتجون على زيارة الصادق المهدي أيضاً؟!

خلال السنوات والاشهر الماضية زار إقليم كوردستان معاون شيخ الأزهر، ثم عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقبل فترة أنعقد في أربيل

عاصمة الإقليم مؤتمر أتحاد البرلمانيين العرب بحضور العشرات من البرلمانيين العرب من مختلف الأقطار وأعربوا عن أهتمامهم وتقديرهم للتقدم الحاصل في الأقليم.

فإذا واصل أولئك المثقفين العرب احتجاجاتهم لن يبقى أمامهم سوى الجلوس والأنعزال في منازلهم ومكاتبهم وعلى باب كل منهم لافتة عريضة تختصر كل شيء وتقول: كفانا اهانة! واذلالاً! اننا نحتج على كل عربي يزور إقليم كوردستان حتى ولو كانوا من بغداد والموصل والبصرة والأنبار والنجف؟!

فقد فاتهم ان ممثلي جميع المحافظات العراقية (معظمها عربية) زاروا أربيل لحضور مؤتمرات واجتماعات منذ ٢٠٠٣، والزيارات في تزايد وأتساع.

أما ادونيس فقد ناقش هؤلاء المثقفين المحتجين على زيارته الى إقليم كوردستان بمقال مطول معبر وجميل نشرته صحيفة الحياة اللندنية في ٧نيسان ٢٠٠٩، يبدأه الشاعر الفيلسوف بالتساؤل:

- "لماذا أثارت زيارتي الى إقليم كوردستان العراق (١٤-٢٤ نيسان الماضي) أحتجاجاً لدى بعض المثقفين العرب؟

أطرح هذا السؤال لسببين:

الاول هو ان إقليم كوردستان العراق جزء من العراق، وجزء من الجغرافية التأريخية والسياسية العربية. فما الخطأ اذن في زيارته؟

الثاني هو ان ماقلته في هذا الإقليم عن الثقافة العربية وعن "أنقراض الحضارة العربية" لم اقله للمرة الأولى. فقد قلته قبل هذه الزيارة بزمن طويل في القاهرة ودمشق وبيروت وغيرها، حيث اتاحت الفرصة. فما الذي نبّه بعض المثقفين اليه، اليوم وأثار غضبهم؟ وكان حرياً بهم ان يتنبهوا، قبل ذلك، اذا كانوا مهتمين بهذه الحضارة ومصيرها وبرأيي فيها؟

تساؤلات أدونيس:

أختتم أدونيس مقاله بتعبيراته الفلسفية الجميلة وقال:

"... أود أخيراً ان اختتم بهذه التساؤلات: اذا كان مبدأ النضال ضد السياسة الأمريكية وصل عند بعضهم الى هذه الدرجة العالية من "السحر" و"الانحسار"، فلماذا لايطبقونه إلاّ على إقليم كوردستان العراق؟

لماذا لا يطبقونه على اقاليم عربية كثيرة؟ ولماذا لا يطبقونه على "المتروبول" الامريكي ذاته في العلاقات معه، سياسياً واقتصادياً وثقافياً؟

"هكذا أخلص الى التساؤل: ألا يكشف السؤالان اللذان طرحتهما في بداية هذه المقالة عن رواسب عنصرية" وسياسية – ايديولوجية من طبيعة دينية – مذهبية لدى هؤلاء المحتجين على زيارتي لكوردستان العراق؟ وهي رواسب تذكرنا بثقافة يبدو انها لم تنقرض حقاً، كما يبدو انني أخطأت في التعميم، وانها لاتزال حية وفعالة؟".

"إنها الثقافة القائمة على منطق التضاد الآلي، وهو "سحري" خرافي:

الآلة الأولى: إن مَدَحتْ، مثلاً، المقاومة الوطنية في لبنان، فأنت حكماً من، حزب الله".

الآلة الثانية: المقابلة: إن زرت كوردستان العراق فأنت حكماً، أمريكي. وماذا لو زرت مصر، او ليبيا، أو الأردن... الخ؟"

"مرة ثانية، حقاً أيها المحتجون، لم تنقرض حضارتكم، وهي لاتزال تجر اذيالها الباذخة."

---

(١) الشاعر ادونيس زار أربيل عاصمة اقليم كوردستان ربيع ٢٠٠٩ فتعرض لهجمة أعلامية عربية ظالمة "بسبب" الزيارة! وكان قد تعرض مثقفون عرب آخرون، قبله، الى نفس الهجمة.

الفصل السادس عشر

لاتتعجلوا! فلن تتخلصوا من الكورد!

ماذا يفعل هؤلاء المثقفين العرب "المحتجين" على أي تقارب وتواصل عربي كوردي؟

أنهم يريدون "التخلص" من الكورد!

إلاّ ان هناك طرق أخرى للتخلص منهم وهو منحهم الأستقلال وكفى المؤمنين شر القتال! والمشكلة هي ان كورد العراق لايطلبون الأستقلال رسمياً. فقد أختاروا العيش في عراق ديمقراطي فدرالي على أساس المساواة والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة والسلطة.

لا أدري كيف تبدأ الأفكار وتتشكل في أذهان الآخرين ومتى تتحول الأفكار الى قوة مادية. فلا أدري فلسفة المشرعين الكورد الأوائل الذين طرحوا سنة ١٩٩٢ على البرلمان الكوردستاني فكرة الاتحاد الفدرالي للعراق، وقد صوت البرلمان بعد شرح مطول للفكرة. كنت آنذاك عضواً برلمانياً. والدافع الذي جعلني، مثلاً، أصوت لصالح الفدرالية، وبقاء الشعب الكوردي داخل العراق على أساس أتحاد أختياري حر وديمقراطي بحقوق عادلة ومتكافئة، هو منطق معين في التفكير متبلور في أذهان معظم الكورد المعنيين بشأن المسألة الكوردية، ويقول هذا المنطق: ان الأستقلال جيد ومطلب تأريخي للأمة الكوردية لكنه قد يضر أكثر مما ينفع إذا لم يتحقق في شروط متكاملة. فماذا يعني الأستقلال وتشكيل دولة كوردية على أرض كوردستان العراق؟ يعني أن حوالي ٥-٦ ملايين أنسان (هو العدد التخميني للكورد حالياً) يجب أن يعيشوا منعزلين على أراضي معظمها جبلية بمساحة ٧٠-٧٥ ألف كم٢ (هذا اذا ضمت جميع المناطق

التأريخية إلى إقليم كوردستان واحد)، وسيبقون محاصرين بأقتصاد ضعيف وعلاقات خارجية صعبة، دون أي منفذ الى البحر، وفي تجربة غير متكاملة، تحاصرهم أربع دول كل منها أقوى من الكيان الكوردي بما لا يقاس، وكل منها تمتلك أقتصاداً أقوى وخبرة ادارية ودبلوماسية أغنى وعلاقات متنوعة، فماذا بأمكان كيان منعزل ضعيف ان يفعل كي يتقدم شعبه ويزدهر، خاصة ان لكل دولة من دول الجوار الأربع مصالح كبيرة مع الدول الكبرى والمجتمع الدولي، فماذا لو وقفت دولة او دولتان، وربما أكثر، ضد الكيان الكوردي الوليد؟ أيهما سيختار المجتمع الدولي في وقت الحسم: نحن أم أولئك؟

شكوك ومخاوف من تقلبات المجتمع الدولي:

اذ رغم التعاطف الدولي الواسع معنا منذ سنة ١٩٩١ فإن شكوكنا الدفينة من احتمالات التقلبات الدولية وتغيير المواقف ظلت حاضرة في الأذهان.

بهذا المنطق صوت البرلمان الكوردستاني والشعب الكوردستاني للفدرالية ودافع عنها بعد سنة ٢٠٠٣ حتى تم تثبيته في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥-٢٠٠٦ . كنا نناقش الموضوع ونحن أحرار بينما النظام السابق غائب كلياً عن الساحة. كنا نتساءل اليس من الأفضل، اذن، ان نبقى داخل العراق ونتمتع بأمكانياته وثرواته الغنية تحت الأرض وفوقها ومياهه وانتاجه الزراعي وامكانياته السياحية وعلاقاته الدولية وموقعه في العالمين الأسلامي والعربي، فتكون قوة العراق قوتنا أيضاً، وقوتنا قوته كذلك؟! أليس هذا افضل من أختيار مصير مجهول في بقعة منعزلة محاصرة قد تصبح لقمة لمطامع هذا أو ذاك وتدخلات الآخرين وتحويلنا الى لعبة جنونية؟!

هكذا كاد ان يحصل بعد أندلاع الأقتتال الداخلي سنة ١٩٩٤-١٩٩٨، ولم تبق دولة مجاورة، حتى عراق صدام حسين، إلاّ وتدخل ووصلت أياديه ومخابراته إلى عمق الإقليم ومدنه الكبيرة، وصار الإقليم ملعباً للقوات المتدخلة... كانت بمثابة "بروفة" من هذه الدول، اذ لولا تدخل المجتمع الدولي لاسيما وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٩٨ لأيقاف القتال الداخلي وتوقيع أتفاقية معروفة

بأتفاقية واشنطن[1] لما أمكننا وحدنا الأحتفاظ بالقدر الذي نمتلكه الآن، فاذا لم نتقن التعامل مع بغداد، التي بدورها ينبغي أن تتقن التعامل معنا، فإن معظم المكاسب الحالية مهددة بالزوال في لحظة معينة من الأنعطاف الدولي والإقليمي.

هل كنا على قدر من التعقل والحكمة، أم ماذا؟

مهما قيل عن قرارنا سنة ١٩٩٢ بالفدرالية سواء من قبل الكورد أو العرب فإن مافعلناه هو وليد منطق التفكير الذي كان يسود بيننا في البرلمان.

فهل في ذلك تفريط بالحقوق الكوردية كما يقول متشددون أكراد الآن؟

وهل في ذلك اجحاف بحق الجانب العربي كما يقول متشددون عرب الآن، ويطالبوننا بالتنازلات؟ وهل نستمر في ما نحن عليه؟

بالتأكيد سنستمر في ما قررناه كلما أستطعنا الى ذلك سبيلاً وهذا يرتبط بأختيار الجانب الآخر أيضاً. وأما وجه التعقل والحكمة في ذلك فهو واضح، على الأقل في ان المجتمع الدولي المهيمن على السياسة العراقية وسياسة الشرق الأوسط لم ولن يسمح لنا بأكثر من ذلك، وربما أنه سوف لن يسمح أيضاً بتراجع أية حكومة فدرالية عراقية عما أقره الدستور الدائم، الذي هو ليس دستوراً أعتيادياً، بل هو بمثابة عقد سياسي أجتماعي ثقافي لأعادة بناء الدولة العراقية على أساس التوازن بين مكوناتها وأنصاف المظلومين وارساء أسس المساواة والتكافؤ في توزيع السلطة والثروة بين العراقيين أجمع. وحازت مواد الدستور العراقي على تأييد أممي ودعم من الولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي.

٦٣٧م، بداية الاتصالات الكوردية العربية في التأريخ[2]:

ها قد وصلنا إلى أساس البحث في جذور التواصلات وبداية العلاقات الثقافية والأجتماعية بين الشعبين العربي والكوردي منذ أكثر من (١٤) قرناً.

كان ينبغي ايراد هذا القسم في بداية هذا البحث، إلاّ ان محاولة الرد على أفكار وأنطباعات سلبية خلال هذه الأيام دفعتني الى تأجيل هذه الفقرة المهمة.

(سنأتي إلى بعض التفصيلات لاحقاً)... فلو عرف المثقفون العرب مدى عمق

علاقات التواصل والتشابك والاندماج بين الشعبين طوال القرون الماضية لما أحتج بعضهم على زيارة مثقفين عرب الى إقليم كوردستان، بل لبادروا بأنفسهم لزيارات جماعية للاطلاع ميدانياً عن كثب ومعرفة هذه الأرض والناس فيها، ثقافتهم وحياتهم الأجتماعية وآمالهم ورغباتهم. فالمجتمع الكوردستاني مجتمع مفتوح بطبيعته، تتمتع فيه المرأة أيضاً بقدر من الحرية منذ قرون طويلة، وهو مجتمع تواق إلى المعرفة والعلم والفن، ومسالم مع الجيران والأبعدين، يحترم الأجانب والغرباء عنه. عودوا الى قراءة ما كتبه الرحالة والباحثون الأجانب منذ قرون.

ان غياب الحرية والديمقراطية في معظم الأقطار العربية جعل متعذراً على الكورد ايصال صوتهم الى الجماهير العربية والنخبة المثقفة، يضاف الى ذلك قصور ذاتي وحداثة التجربة.

....

(١) اتفاقية واشنطن للسلام بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، وقعها البارزاني والطالباني سنة ,١٩٩٨

(٢) م. س لازاريف وآخرون، تأريخ كوردستان، صدر بالروسية في موسكو سنة ١٩٩٩، ترجمه د. عبدي حاجي الى العربية نشر في ٢٠٠٦ عن دار سبيريز في دهوك. يورد المستشرقون الروس ان أولى أتصالات العشائر الكوردية والعربية حصلت سنة ٦٣٧م.

وتشابكت هذه العلاقات والأتصالات بعد وصول الأسلام الى ولاية شهرزور الكوردية سنة ٦٤٣م وذلك بعد حرب قاسية. كانت شهرزور حاضرة كوردية معروفة ومعقلاً أمامياً آنذاك.

الفصل السابع عشر

الجذور الثقافية في كوهستان

كانت هذه البلاد واسعة تتعايش فيها عدة عقائد وأديان وثقافات مما جعل الحياة الفكرية غنية وقد تشكلت فئات من المثقفين في مختلف المجالات.

مثلاً، قبل مجيء الأسلام كان سكان بلاد الجبال أو (كوردستان) يمتلكون الجذور الأساسية الأولى لمضمون الديانات التوحيدية، وكان معظمهم قد أجتازوا عهود الوثنية البدائية منذ فترة.

فلما وصل الاسلام سنة ٦٤٣م سهل شهرزور المشهور وبقية الأقاليم الجبلية فإن الكورد كانوا منتمين هنا وهناك إلى أربع ديانات توحيدية معروفة، متعايشة بسلام ووئام، هذه الديانات هي:

١- الديانة اليهودية التي أنتقلت مع وصول بعض القبائل اليهودية التي أسرها البابليون ونقلوهم الى بابل قبل أن يحررهم الملك الأيراني (من والدة كوردية) كوروش الكبير.

وكان قسم من اليهود استقروا في كركوك (وبالذات حول القلعة) وفي المناطق الحالية من حلبجة و شهرزور وأربيل وعقرة حتى الموصل وزاخو. يدل على ذلك بقاء مواقع أثرية لهم في بعض هذه المناطق أبرزها مرقد النبي دانيال في قلعة كركوك.

٢- الديانة الزردشتية وهي الديانة الأصلية الأولى لسكان الجبال (اي الكورد حالياً)، جاء بها النبي زردشت مئات السنين قبل الميلاد، وهي ديانة توحيدية تعترف بها، الجمهورية الاسلامية الايرانية التي خصصت مقعداً للزردشتيين في مجلس الشورى (البرلمان) اعترافاً بوجودهم الديني. ولهم الآن مكانة

بارزة في الهند، يعرفون هناك بـ(البارسيين). وبارس كلمة زردشتية قديمة تعني الأنسان الورع المتقي المتدين الذي يحب الناس وسائر المخلوقات.

آثار هذه الديانة بادية في مختلف مناطق كوردستان، كشف الآثاريون عن بعضها خلال السنوات الأخيرة، في دهوك ودربنديخان وغيرها.

٣- الديانة المسيحية، كانت احدث عهداً وكانت قد بدأت صراعاً مع الديانات والثقافات الأخرى، حتى ان بعض المؤرخين يقولون أنه لولا وصول الاسلام الى نهاوند (وكانت مدينة كوردية كبيرة وعامرة) لكانت المسيحية قد تغلبت على الزردشتية فيها وسادت.

٤- الديانة المندائية: من اقدم الديانات التوحيدية، لهم كتاب مقدس باسم (كِنْزَ ره با) اي: الكنز العضيم، ترجم قبل سنوات الى اللغة العربية في بغداد. وتسمى أيضاً بالديانة الصابئية، أو الصابئة المندائيين، جاء بها النبي يحيى (ع) المدفون داخل الجامع الأموي. يظهر أن مرقده كان موجوداً في نفس البقعة، ثم بنيت هناك الكنيسة الكبيرة التي حول المسلمون جزءاً منها الى جامع. مامعناه ان الجامع الأموي يضم آثار ثلاث ديانات هي الصابئة المندائية ثم المسيحية ثم الاسلام.

كانت بين المندائيين فئة متعلمة مثقفة كبيرة نسبة إلى عددهم. ولازال تعدادهم السكاني في العراق قليلاً، يعيشون في مناطق العمارة وبغداد وكركوك واربيل، وكانوا قد بدأوا ينزحون في بغداد[1] خلال سنوات خلت بعد ان تلقوا تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل مجموعات متشددة باسم الاسلام.

وهم، على الاجمال، قوم مسالمون، يعملون في التجارة والأعمال الحرة ويهتمون بالعلم والثقافة وقد برز بينهم مثقفون كبار مثل أول رئيس لجامعة بغداد عبدالجبار عبدالله عام ١٩٥٩-١٩٦٠ وشعراء وكتاب ومناضلون ديمقراطيون.

هذه الديانات العريقة، وهي الثقافات الأصلية في ذلك العصر اثناء مجيء الأسلام، قد غرست جذورها في بلاد الجبال (كوهستان/ بلاد الأكراد)، فشاعت

بينهم فلسفة التوحيد والايمان بخالق واحد اعظم.

وظهرت اهمية ذلك فيما بعد، حيث مرت فترة على اقامة الخلافات والدول الأسلامية وسرعان ما أبدى الكورد ميلهم وتاييدهم للاتجاهات والجماعات المعارضة لأستبداد مراكز الخلافة، فأنخرطوا بسهولة في الحركات الأجتماعية والثقافية المناوئة(٢) للسلطة الاستبدادية وعرف عنهم الاسهام، قليلاً أو كثيراً في حركة الخوارج والمدارس العديدة التي تفرعت عنها ثم في حركات القرامطة والزنج والأسماعيلية وغيرها.

اذ، كما قلت، كان الكورد كلما شعروا بوطأة الحرمان والغبن سارعوا الى التحالف والأئتلاف مع الأتجاهات الداعية الى الحرية، كما هو شأنهم في العراق الحديث وبقية بلدان الشرق الأوسط حيث نرى ان الكورد يشكلون قاعدة أساسية وأحتياطاً للمعارضة في كل بلد، وكان الكورد أحياناً يشكلون ثقلاً كبيراً في قيادات المعارضة في شتى البلدان، كما كان وضعهم في الأحزاب والقوى اليسارية والليبرالية والأسلامية وغيرها من المعارضات. اذ ان طموحات ومصالح الكورد، كشعب مظلوم، تنسجم مع رسالة الحرية والأنعتاق التي تطلقها القوى الثورية. فكانوا أحياناً يتحولون الى ضحايا لنفس القوى والأحزاب المعارضة التي كانت تتنكر لرسالتها وأهدافها بعد ان تستلم السلطة. واذا أنصار التحالف أمس قد انتقلوا إلى مواقع الانظمة الأستبدادية.

اظن ان هذه العلاقة الجدلية واضحة ومفهومة في علاقات أي شعب مظلوم مع المعارضة في البلد المعني.

معارك المسلمين العرب مع الساسانيين ثم في المناطق الكوردية :

منذ معركة نهاوند وانتصار الجيش الاسلامي سنة ٦٤٢م على جيش الساسانيين (آخر الحكومات الأيرانية قبل الاسلام)، أنتقلت المعارك الى مدن كوردستان ومقاطعاتها(٣)، فقد واجه المسلمون مقاومة عنيفة من جانب الكورد قبل أن يسيطروا على حلوان وتكريت والدينور والموصل والجزيرة وغيرها، كذلك وقعت معارك شديدة عند السيطرة على سهل شهرزور سنة ٦٤٣م، يعتبر

المؤرخون معركة شهرزور بانها أهم المعارك في التاريخ الكوردي خلال القرن السادس الميلادي حتى القرن الخامس عشر.

ثم أنتهت المعارك بتوقيع المعاهدات بين الكورد والعرب المسلمين وذلك في مدن واقاليم رئيسية آنذاك مثل حلوان والدينور وشهرزور وابهر.

أتصور ان طبيعة المعارك التي وقعت منذ معركة شهرزور هي التي غيّرت موقف الكورد من الجيوش الاسلامية. اذ حيث ذهبت مجموعة من الكورد (جابان وآخرون) وأعتنقوا الدين الاسلامي منذ السنوات الأولى للهجرة أثناء وجود الرسول في المدينة، فإنهم بدأوا يقاومون حتى أنتهوا إلى عقد الصلح ومعاهدات السلام مع المسلمين العرب.

حركات كوردية ضد أستبداد الولاة والحكام الجدد:

إلاّ ان المواقف المتشددة لبعض حكام وولاة الخليفة دفعت الكورد في وقت مبكر الى المقاومة. اذ كان بعض الحكام الجدد للأقاليم الكوردية يمارسون الضغوط على السكان لجمع الضرائب والاموال لأرسالها إلى المركز.

فوقعت شكوك متبادلة ومخاوف ومقاومة لهذه الضغوط، ومن هنا بدأت أولى الحركات الكوردية بعد مجيء الأسلام. يقول المؤرخون ان هذه الحركات بدأت من حلوان والدينور في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رض)، وأولى الحركات الكوردية، التي كانت بمثابة انتفاضة[٤]، اندلعت سنة (٦٤٩م-٦٥٠م)، اخمدها حاكم اقليم البصرة، وفي سنة ٦٥٣م ثار الكورد في الدينور، ثم في حلوان سنة ٦٨٥م، وكان الكورد القاطنون في اقليم فارس هم اول من ثار في هذا الاقليم وكان ذلك سنة ٧٧٤م في سابور وفارس. ثم اندلعت حركات أخرى في الموصل سنة ٧٦٤م وفي همدان سنة ٧٦٧م. يذكر ان الكورد كانوا يشكلون نسبة سكانية كبيرة (أحياناً غالبية مطلقة) في المدن والاقاليم المذكورة التي شهدت الحركات الكوردية. ففي سنة ٨٩٧م و٩٠٢م وقعت انتفاضة واسعة في شهرزور استمرت ثلاث سنوات شارك فيها قائد عرف بأسم (ابن ابي الربيع الكوردي) ثم حركة ثانية في الموصل بقيادة كوردي هو (جعفر بن فهرجيس) ثم حركة

تزعمها (محمد بن بلال) ممثل النخبة المحلية الكوردية.

إلاّ انه لم يتم التنكيل بالمشاركين في الحركات الاخيرة، اذ سرعان ما تراجع الثوار الى الجبال وأختفوا عن الأنظار فيها... كي يثوروا من جديد بعد عامين ويستولوا على عدد من مناطق الموصل(٥).

الحركات الكوردية لم تكن ضد الدين الأسلامي بذاته بل ضد اساءات الولاة والحكام المحليين:

ومهما كانت أسباب هذه الحركات والأنتفاضات التي امتدت الى سنة ٩٧٩م فإن الكورد آنذاك لم يثوروا ضد الدين الاسلامي بذاته، ولا يسجل التأريخ واقعة واحدة تشير إلى ذلك، بل كانوا يقاومون ضغوط حكام محليين كانوا يسيئون باسم الاسلام. فقد عرف عن الكورد قبولهم بالدين الجديد وتمسكهم الشديد به كما تشهد على ذلك اسهاماتهم الكبيرة فيما بعد لأغناء الثقافة الأسلامية.

وحين نتابع ونراجع مواقف بعض الحكام في العراق وجواره خلال القرن العشرين والفتاوى التي اصدرها البعض باسم الاسلام لضرب الحركات الكوردية فاننا نقع في حيرة وتساؤلات شتىّ، وكأن شيئاً لم يتغير منذ ١٤ قرناً.

وشهدت العهود الصفوية في ايران والعثمانية في تركيا فترات حالكة حلت على الكورد من جراء الفتاوى ضد حركاتهم، وكانت مضامين هذه الفتاوى تتجاوز رؤوس الحركات وانصارها وتتحول غالباً إلى معاداة ومطاردة عموم الكورد دون استثناء. فوقعت مجازر ابادة جماعية عبر القرون الماضية.

فاعتقد، كتحصيل حاصل، ان الكورد شعروا في وقت مبكر انهم ضحية حكام وولاة (حتى لو كانوا كورداً) يمارسون الظلم والاستبداد باسم الدين والخليفة مما وضعهم وجهاً لوجه في مواجهة الحكام والعمال.

أما عن الدين الاسلامي فإن الكورد قد أعتنقوه عن ايمان واظهروا البراعة والفطنة حين انخرطوا في وقت مبكر، في الحياة الثقافية والفكرية للمجتمع الجديد الذي أوجده الاسلام. فبدأ، كما قلنا، نشاط المثقفين والعلماء الكورد منذ القرن الثاني الهجري، كما أوضحنا سابقاً، وظلوا متمسكين بالاسلام تمسكاً

شديداً رغم وقوع الحركات الكوردية السياسية ومواقف الحكام المحليين والخليفة منها(٦).

فلا يذكر التأريخ أي حركة كوردية ضد الدين الاسلامي ذاته، أما الحكام والولاة، ثم الأنظمة السياسية الحاكمة في الشرق الأوسط فكانوا يحاولون أصدار الفتاوى باسم الاسلام ضد الحركات الكوردية المعارضة. وهي ضبيعة اي نظام سياسي يحاول ايجاد الذرائع والمبررات لقمع الحركات المناهضة بدلاً من الحوار معها وحل المشكلات.

ففي تركيا مثلاً خلال القرن الماضي لم تقع مواجهات مذهبية لأن معظم الكورد سنة والنخبة التركية الحاكمة سنية. كذلك في العراق حيث المذهب السني لمعظم الكورد والحكام في النظام السابق.

أما في ايران فلم تقع أية مواجهة مذهبية رغم ان المذهب السائد شيعي وأغلبية الكورد من المذهب السني.

الشعوب لا تصدق الحكام وسياساتهم:

فلا يصدق عموم الشعب التركي والشعب الايراني والشعب العربي اية مزاعم من الحكام السياسيين ورجال الدين من وعاظ السلاطين حول كون أنصار الحركات الكوردية "كفاراً ملحدين، معادين للأسلام". لم ولن يصدق عموم الشعوب المجاورة هذه الخرافات والمعاذير الباطلة التي قد يأتي بها الحكام.

فهذه الشعوب خبرت الشعب الكوردي عن كثب والصداقات العميقة بين الطرفين (الكوردي وتلك الشعوب) متينة الجذور وراسخة.

لقد انتشر الوعي السياسي والأجتماعي مما يقلص فرص الحكام مقاتلة الكورد باسم الدين الاسلامي أو اي من مذاهبه. ومع ذلك يعتقد أحد القادة الكورد بانه من المحتمل أن تظهر خلال سنوات قليلة سياسات من بعض الأنظمة ضد الحركات الكوردية المتسعة، تصاحبها فتاوى دينية تحرض على القتل العام للكورد في هذا البلد أو ذاك، فيرى هذا القائد احتمال وقوع حملات ابادة (جينوسايد) افظع مما حصل حتى الآن.

أنا من الذين يستبعدون وقوع شيء من ذلك مرة أخرى. إلاّ ان القائد المذكور يحذر من التحريض الواسع الحالي ضد الكورد خاصة في العراق حيث يحاول بعض العرب القاء مسؤولية الوجود الأمريكي كله على الكورد باعتبارهم "حلفاء لأمريكا" كذلك يشيعون ويرددون عن تعاون وتنسيق مزعوم مع اسرائيل.

ويرى بعض الكورد أنه اذا عجز الحكام عن ايقاف الحركة الكوردية ومطاليبها وتوسعها فمن المحتمل ان يلجأوا ثانية الى السلاح الصدىء باسم الدين الاسلامي واعتبار الكورد "حلفاء لأمريكا واسرائيل". اذ ينتقم الحكام من الكورد جراء فشل سياساتهم ازاء العالم الخارجي وتطرفهم وشعاراتهم الزائفة.

فمن ناحية أستبعد وقوع حوادث مأساوية كبيرة أخرى، ومن ناحية اخرى لا استطيع اهمال مثل تلك التحذيرات من قادة ومثقفين كورد. فلا مستحيل في السياسة كما يقولون.

(١) نزح مندائيون من بغداد الى أربيل عام ٢٠٠٧ وقدمت حكومة الاقليم الدعم الممكن حيث فتحوا جمعية ثقافية ومعبداً خاص بهم، ووفرت لهم الأمان.

(٢) أنظر: م. لازاريف وآخرون، تأريخ كوردستان، الترجمة العربية، دهوك ٢٠٠٦، عن دار سبيريز للطباعة والنشر.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) و(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) انظر كتاب (مشاهير الكورد)، باللغة الفارسية، وضعه بابا مردوخ روحاني (شيوا)، دار نشر سروش طهران، ١٣٦٤ ه. ش، يضم هذا الكتاب اسماء هؤلاء العلماء الكبار وذكر اهم مؤلفاتهم في شتى حقول المعرفة بما فيها عن الدين الأسلام والثقافة العربي.

الفصل الثامن عشر

في الدين والسياسة والتأريخ الكوردي

مما سبق يتبين بأن الكورد عانوا كثيراً جداً من الخلافات والأنظمة التي تسترت بالأيديولوجية الدينية، في الشرق الأوسط.

فالكورد، افراداً وجماعات، متمسكون بالدين، بل وغالوا في ذلك أحياناً، ثم انضموا إلى الحركات الأجتماعية في الاسلام منذ أبو مسلم الخراساني (الكوردي) (١٠٠-١٣٧ للهجرة) الذي شتمه الخليفة العباسي واتهمه بالغدر فقتله شرقتلة[١]. بل وان الشاعر الذي حضر جلسة المحاكمة الصورية لأبي مسلم الخراساني قد تكلم باسم الخليفة وشتم أجداد أبي مسلم واتهمهم كلهم بالغدر. وهي حجة تافهة أوردها الخليفة المستبد للتخلص من الخراساني.

يعرف ان أبا مسلم هو الذي قاتل الأمويين واوصل العباسيين إلى دست الخلافة، ولم تبدر منه اية اشارة أو حركة تدل على نيته "في الغدر" بالخليفة، الذي كان في الواقع يخشى من شيء أبعد، وهو ان الخراساني كان قائداً سياسياً محنكاً وعسكرياً شجاعاً فخاف منه. وربما ان بعض الوشاة قد اوقعوا به. ومن المحتمل أن منافسيه كادوا لهم هذه المكيدة للتخلص من نفوذه الواسع الذي أكتسبه في الثورة على الأمويين، وعرف رجاله بـ(ذوي الرداء الأسود" لأنهم أتخذوا هذا اللون رمزاً لهم. ففي الابيات التي قالها شاعر الخليفة (أبو دلاقة) في اتهام أبي مسلم الخراساني اثناء محاكمته الصورية أمام الخليفة أبو جعفر المنصور، وصرخ بوجه الخراساني قائلاً[٢]:

أيا مجرمٍ ما غيَّر الله نعمةً

على عبدهِ حتى يُغيِّرها العبدُ

أفي دولة المنصورِ حاولت غدرةً

ألا أن أهلَ الغـــدرِ آباؤك الكُرد

أيا مجرمٍ خوّفتني القتل فأنتحي

عليك بما خوّفتني الأسدُ الوردُ

وهكذا فإن وعاظ السلاطين والمثقفين المرتبطين بالسلطة الغاشمة يبررون لها ممارساتها الاستبدادية ويزينونها بالشعر او الفتاوى.

حركة جعفر بن فهرجيس الكوردي:

سبق ان ذكرنا دور جعفر بن فهر جيس الكوردي كقائد للثورة في الموصل.

يقول م. لازاريف[٣] وآخرون من المستشرقين الروس في معهد الاستشراق المعروف ان حركة الكورد في الموصل في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع، التي قادها جعفر بن فهرجيس، ممثل أسرة كوردية نبيلة، أقوى حركة كوردية خلال حكم الخلافة كلها، وسيطر الثوار على مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة بين الموصل واذربيجان وأرمينيا ودحروا قوات الخليفة في جبال داسنيا. وفي عام ٨٤٠م تم ارسال الحرس التركي لأخماد هذه الحركة، وتمكن القائد العسكري التركي وصيف، وبعد مضي خمس سنوات، من أخماد الأنتفاضة الكوردية بوحشية في مناطق أصفهان والجبال وفارس[٤].

وكانت حركات المعارضة ظهرت وتقوت في ظل حكم الأمويين والعباسيين الذين تحولوا الى الاستبداد واضطهاد الشعوب الاخرى. يقول م. لازاريف[٥]:

وفيما اذا كانت لهذه الحركات (الخوارج و الخرميين والمزدكيين والقرامطة والحيرية مثلاً) صبغة ايديولوجية واضحة أم لا، فان ذلك لم يكن يرتدي أهمية مبدئية بالنسبة للكورد، فقد كانت مشاركتهم في الأنتفاضة، هي قبل كل شيء، صب جام غضبهم على مركز الحكم. لكن مما لاريب فيه ان الكورد تعاطفوا مع شعارات الخوارج التي تقول بان لجميع المسلمين حقوقاً متساوية في الجماعة الدينية.

ما اشبه اليوم بالبارحة، كما يقولون. فالكورد في القرن العشرين انضموا انضماماً واسعاً ومكثفاً إلى الأحزاب والأتجاهات الأشتراكية واليسارية التي تدعو الى المساواة بين الشعوب واحقاق حقوقها، ورفع الظلم الاجتماعي والسياسي.

فجذور المواقف السياسية عبر التأريخ بالنسبة للشعوب المظلومة الاخرى أيضاً، في كل مكان وزمان، متشابهة، وهي تأييد كل حركة سياسية في بلدانها تدعو الى الحرية والمساواة والعدل. فلم يشذ الكورد عن هذه القاعدة.

ومن هنا يتبين ادراك الكورد لواقعهم في وقت مبكر جداً وصحة هذا الادراك.

ويقول نفس المصدر(٦) ان الحركة السياسية الدينية القوية الأخرى، والتي كان ينضم اليها الكورد من حين الى آخر، هي تلك التي انتشرت في دولة الخلافة تحت راية أفكار الخرميين المنادين بالمساواة الاجتماعية. لقد تاسست ايديولوجية الخرميين على قاعدة تعاليم المزدكية(٧)، وكانت حسب رأي ا.ب. بولديان، بمثابة ستار لإخفاء نزعة الحركة المعادية للعرب، واصبح اقليم الجبال بؤرة من بؤر الخرمية. كانت لدى بابك، الذي قاد ثورة الخرميين في اذربيجان وآران عام ٨١٦ م – ٨٣٧م، أتفاقية مع العشيرة الكوردية اليعقوبية (وهي من العشائر المشهورة آنذاك)، بشأن تقديم العون والمساندة له (اي: بابك الخرمي). هذه الثورة انتشرت في غرب ايران(٨) فيما بعد. كما كان عصمة الكوردي حاكم مدينة مرند من انصار بابك، والذي دفع حياته ثمناً لما قدمه من مساعدة للثوار.

تراثان وخطان متناقضان:

يستدل من قراءة هذه النبذة الموجزة عن اشتراك الكورد في حركات المعارضة السياسية ضد المركز في تلك الفترة، ومابعدها، أنَّ الدين الاسلامي لم يبق مصادراً من قبل الخلفاء والحكام المستبدين ليحكموا باسم الاسلام لتبرير سياساتهم الظالمة، بل ان قوى المعارضة آنذاك والشعوب المظلومة مثل الكورد قد استندوا، في الوقت ذاته، الى اسم وفكر الاسلام وتعاليمه وحولوه الى ايديولوجية ثورية لحركاتهم وانتفاضاتهم. بينما كان الحكام يواصلون قمع هذه

الحركات، ايضاً بأسم الاسلام، وهو الاسلام الذي أختطفوه، حسب تعابير هذا العصر، وحولوه إلى اداة ايديولوجية سياسية لتبرير القمع والبطش.

فهما تراثان متناقضان، تراث السلطة من جهة وتراث المعارضة عبر التأريخ من جهة أخرى. وهو الامر المستمر حتى اليوم.

كان لابد من تبيان هذه الحقيقة لكي نصل إلى نتيجة مهمة بشأن الدين والسياسة في حياتنا المعاصرة، ولماذا يقف الكورد إلى جانب الديمقراطية والعلمانية (بمعنى فصل الدين عن السياسة). اذ ان أغلبية الأحزاب والفصائل السياسية الكوردستانية في كافة بلدان الشرق الاوسط تميل ميلاً واضحاً وقوياً إلى تاييد وتطبيق مبدأ فصل الدين عن السياسة. بينما توجد مجموعات وأحزاب صغيرة، كما في كوردستان العراق، تحمل شعارات سياسية باسم الاسلام ويمثل بعضها التراث الرجعي في العالم الاسلامي منذ بداية الأمويين خاصة. هذه المجموعات الصغيرة استغلت ظروف الأقتتال الداخلي في إقليم كوردستان فعززت مواقعها إلى حدما، إلاّ انها مواقع هشة عاجزة عن البقاء أمام الحركة العالمية الواسعة نحو الديمقراطية وفصل الدين عن السياسة، هذه الحركة التي تشكل الحركة الكوردية المعاصرة، باكثرية فصائلها، جزءاً مهماً من تلك الحركة الدولية على مستوى الشرق الأوسط.

الكورد مع الديمقراطية والتحرر الليبرالي:

لذلك انضم الكورد غالباً إلى الأتجاهات الديمقراطية والتحررية، وليست في ذلك بدعة او غرابة، فالكورد ليسوا أنضج أو افضل من بقية شعوب الشرق الاوسط، ولم يتقدموا سياسياً وايديولوجياً إلى درجة تجعلهم يتقدمون على الآخرين. واما الاسرار الكامنة في هذه الحالة التي شرحناها فهي ان المصالح والطموحات الكوردية (كشريحة محرومة ومظلومة في معظم فترات التأريخ... حتى اليوم) هي التي تدفعهم إلى اختيار الحرية والديمقراطية والعلمانية. وإلاّ فأن الكورد ليسوا عباقرة السياسة والتأريخ حتى يختاروا خلال ١٤ قرناً نهجاً واحداً وهو صف المعارضة السياسية والحركات الثورية.

وليس في هذا أي "مـروق" أو "انحـراف" عن جـادة الاسـلام او العـالم الاسلامي، بل ان هذا العالم يعج بحركات اجتماعية معارضة واسعة باسم الاسلام نفسه؛ والوجه الآخر لهذه المعارضة (المبطنة أحياناً) هي عشرات طرق وفرق التصوف الاسلامي في كوردستان، والتي كانت بمثابة الآيديولوجية السياسية للكثير من الحركات الكوردية منذ القرن التاسع عشر الميلادي.

هذا هو الذي يفسر أن شيوخاً لطرق التصوف المعروفة ورجال روحيين ومتدينين تديناً عالياً، هم الذين قادوا معظم هذه الحركات: مثلاً الشيخ عبيدالله النهري، شيخ الطريقة النقشبندية، عام ١٨٨٠-١٨٨٢، الذي عارض وقاتل في الوقت نفسه كلاً من الدولتين العثمانية والأيرانية وحرر أجزاء واسعة من تركيا حالياً حتى مشارف مدينة تبريز. وهي حركة قريبة تاريخياً، يبحث المؤرخون عن آثارها ونتائجها في الملفات الضخمة للأرشيف في الدولتين كذلك في أرشيفات العواصم الاوروبية. وكلها غنية بمعلومات غزيرة عن ثورة الشيخ النهري، ثم بقية القادة المعروفين للحركة الكوردية: الشيخ محمود الحفيد، الشيخ سعيد بيران (اعدم سنة ١٩٢٥ لأنه قاد ثورة)، القادة البارزانيين المعروفين، والقاضي محمد، وهوقاضي شرعي كبير معروف باضطلاعه في الدين الاسلامي، وقد أنشا اول جمهورية كوردية في كوردستان ايران سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ والقوا القبض عليه والكثير من انصاره فاعدموهم بالجملة.

سنة التغيير لم تتغير:

فالتراث السياسي الكوردي المعاصر هو امتداد طبيعي للحركات والانتفاضات الكوردية منذ القرن الأول للهجرة. ولم تتغير المبادىء والمضامين الأساسية، حيث الحركة التحررية الكوردية في كل بلد اساس متين للمعارضة الديمقراطية في هذا البلد وحليف قوي لها، إلى ان يقضي الله أمره، فيتحرر الكورد من الحرمان والاستغلال السياسي والاجتماعي.

....

(١) و(٢): بابا مردوخ روحاني (شيوا)، كتاب: تاريخ مشاهير كورد، بالفارسية، دار

نشر سروش، طهران، ١٣٧١ ه.ش.

(٣) و(٤): م. لازاريف وآخرون، تأريخ كوردستان، موسكو بالروسية ١٩٩٩، والترجمة العربية من قبل د. عبدي حاجي، دار سبيريز، دهوك، ٢٠٠٦

(٥) و(٦): المصدر نفسه.

(٧) صدرت في العراق دراسات قيمة عن ثورة الخرمية والحركات الثورية في الاسلام.

الفصل التاسع عشر

السلفية الأسلامية والقضية الكوردية

مادمنا قد تحدثنا في فقرات سابقة عن موضوع (الدين والسياسة والدولة) واصطفاف الكورد، بحكم ظروفهم وقضيتهم، إلى جانب فصل الدين عن السياسة وعن الدولة، فجدير بنا أن نعرج على الموقف السياسي للسلفية أو الأصولية الاسلامية ازاء القضية الكوردية.

مثلاً، في العراق، كان تنظيم الاخوان المسلمين أول وأهم تنظيم سياسي اسلامي. وكان وحده التنظيم المجاز علناً في العهد الملكي العراقي. أتذكر جيداً لأن مقر الأخوان المسلمين كان على طريق المدرسة الأعدادية والقسم الداخلي حيث كنت أعيش. وكنت أعرف مدرسين وطلبة كانوا يدعون إلى رسالة الأخوان، ويحثون الطلبة على الانضمام إليه.

بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اختفى تنظيم الأخوان المسلمين في كركوك والعراق، ويبدو انه منع فهرب التنظيم الى الخارج.

مايهمني هنا هو ان مثقفاً كوردياً كبيراً (كما أتذكر) كان يقود الأخوان المسلمين على مستوى العراق، وكان المثقفون الكورد يشكلون أكثرية أعضاء القيادة. ومع ذلك كانوا ينكرون القومية الكوردية!!

إلاّ أنني لم أسمع يوماً ان هذا التنظيم يؤيد القضية الكوردية، لامن قريب ولا من بعيد، سيما وأنا في شبابي كنت شديد الاهتمام بهذه الشؤون السياسية في كل ما يتعلق بكوردستان.

بل انني فهمت ان أنصار الأخوان كانوا يقللون من شأن المطاليب الكوردية ويشجعون الطلبة على الابتعاد عن هذه "البدعة" القومية.

التنظيم العالمي للأخوان المسلمين:

وبعد ان اتسع ادراكي للأمور فهمت ان للأخوان المسلمين تنظيماً أممياً عالمياً مركزه القاهرة. وأتذكر جيداً مواقف جميع الأحزاب والحكومات من الشعب الكوردي، فانني لم أسمع ولم اقرأ يوماً ان الأخوان المسلمين في أي بلد قد أيّدوا الشعب الكوردي في أي شيء. بل انهم التزموا الصمت المطبق أزاء معاناة الكورد على أيدي الحكومات الاستبدادية، فلم تظهر منهم أية بادرة ادانة ضد جرائم الأنظمة أو تضامن مع الكورد في محنهم ومآسيهم القاسية.

أظن ان موقف تنظيم الأخوان المسلمين عالمياً هو هو (تنتهجه بقية الحركات والأحزاب السلفية)، وكأنه لا توجد مدن وقرى كوردية ملأى بالمساجد والتكايا وضرائح الأئمة والعلماء الأحياء.

هذا التجاهل المطلق من حركة اسلامية، هي ربما اعرق الحركات الأسلامية طوال القرنين الأخيرين، يضعنا أمام الحيرة وجملة من الأسئلة المدهشة عن موقف هذا التنظيم عملياً فيما لو أستلم الحكم في أي من دول المنطقة سيما في البلدان الكوردية (وأعني بها أي بلد يضم أكثر من مليون انسان كوردي)...

ماذا يقول التنظيم، وكيف سيتصرف؟ وماذا سيكون موقفه، مثلاً، من كوردستاني قائم في اطار العراق الاتحادي الفدرالي؟ ماذا سيقولون عن برلمان كوردستاني وحكومة اقليمية ومؤسسة قضائية... وعن رئاسة إقليم كوردستان؟؟

لا أفهم هل تنظيم الأخوان المسلمين لا يعرف شيئاً عن التأريخ والجغرافيا في الشرق الأوسط؟! لا أظن ذلك، لأنني أعلم جيداً ان التنظيم يضم مثقفين كباراً وعقولاً واسعة ويمتلك معلومات غزيرة جداً عن مختلف الشعوب والبلدان في العالم الاسلامي. فالتنظيم الذي يتحرك في اطار نصف الكرة الأرضية لابد ان يختزن أرشيفاً ضخماً عن الشعوب الموجودة.

أما، لماذا لا يؤيدون القضية الكوردية؟ ففي هذا كثير من الحيرة والتعجب. وهم يعرفون جيداً ان الأغلبية الساحقة من الكورد مسلمون متمسكون بالدين كثيراً شديداً، ويعرفون أن علماء ومثقفين عظماء نهضوا من بين الأمة الكوردية،

خدموا المكتبة الاسلامية والعربية.

ولا يضم العالم الاسلامي شعباً مسلماً بعرق خاص وثقافة متميزة كالشعب الكوردي وحده. اذ يضم هذا العالم عشرات الثقافات واللغات من أندونيسية (وهي وحدها بالعشرات) وهندية وبنغلاديشية وبنجابية وسندية (في باكستان) وايرانية وطاجيكية واوزبكية وتركية وماليزية اضافة الى العربية وغيرها. وقد اسس أصحاب معظم هذه الثقافات واللغات دولاً كاملة معترفاً بها لدى المجتمع الدولي، حيث يزيد عدد البلدان الاسلامية (اي تلك التي في صفوف منظمة المؤتمر الاسلامي) اكثر من ٥٥ دولة.

فاذا كان لكل هذه الشعوب الاسلامية الحق في الاحتفاظ بلغاتها وثقافاتها، فلماذا كان الاخوان المسلمون في كوردستان مثلاً يحاولون حتى التنكر للغة الكوردية، وكانوا ولازال بعضهم يشجعون المواطنين الكورد على تغيير الأسماء الكوردية الى عربية والاهتمام باللغة العربية أساساً، فلم تظهر منهم اية رغبة في الأهتمام باللغة الكوردية التي هي اللغة الأم للأخوان المسلمين الكورد. عجباً! ألا يتساءلون لماذا يحق للماليزي والأندونيسي والتركي والطاجيكي والبنغالي وغيرهم من المسلمين ان يعتزوا بتراثهم الوطني وثقافاتهم ولغتهم، بل يستعملونها في الاعلام والتعليم وجميع مرافق الحياة؟! لماذا يحق كل ذلك لجميع المسلمين الآخرين دون الكورد؟

هل هو انعكاس للعصبية العربية القومية الضيقة ازاء الشعوب والقوميات غير العربية؟

هل هو تأييد لهذه السياسة العربية الخاطئة التي وصلت طريقاً مسدوداً في المنطقة؟

علماً ان العالم الاسلامي يضم أقاليم وثقافات ومكونات أخرى، مسلمة لكنها متميزة بخصوصيات معينة، مثل الأمازيغ (البربر) والطوارق والأقباط (يميزهم الدين فقط لكنهم عرب وأغنوا الثقافة العربية أكثر من العرب أنفسهم)، اضافة الى الدروز والعلويين (المختلفين في المذاهب)، والشركس والآذريين والآشوريين

والأرمن (المختلفين قومياً).. الخ!

قصدي من هذه التساؤلات هو السعي لمعرفة أسرار هذا الموقف "الاسلامي السياسي" من قبل الأخوان المسلمين أزاء شعوب في العالم الأسلامي وتضامنهم مع شعوب أخرى.

فهم مثلاً يؤيدون مطالب (مورد) المسلمين في الفلبين، وفي كشمير والشيشان والجاليات الاسلامية في أوروبا وأمريكا...

حسناً، ذلك ايضاً جيد.

إلاّ انهم ينسون هؤلاء الذين يعيشون معهم وفي جوارهم ومدنهم وبلدانهم.

ايتام العالم الاسلامي:

فالكورد يشعرون بغبن شديد من هذا التمييز ضدهم، لماذا التمييز طالما أنهم مسلمون؟ يظهر ان الرابطة الدينية غير كافية لاستقامة النهج السياسي، اذ طالما صدرت أوامر بالابادة الجماعية (فرمانات) بحق الكورد الذين ظلوا وحدهم محاصرين تأريخياً وسياسياً وثقافياً... فالكورد محاصرون من أنظمة دكتاتورية، ومحاصرون من عصبيات قومية شديدة الظلامية، ومحاصرون من التجاهل المطلق من قبل العالم الاسلامي، ومحاصرون من قبل الشوفينيين على اختلاف لغاتهم في هذه البلدان.

فلا أدري لماذا أنضمت الحركات والتيارات الاسلامية (ليست كلها على مستوى واحد من المسؤولية) .. إلى موقف معاد ظالم ازاء الكورد وقضيتهم؟!

هل هي امتدادات ثقافية، باسم الدين هذه المرة، لنفس الشوفينية القومية من قبل القوميات الاكبر السائدة في كل بلد؟! هل يكفي ان أحد الكتاب كتب ان "الاكراد ايتام للعالم الاسلامي" هل هذا هو الأعتراف بنا؟!!

لا اتوقع تضامناً عربياً واسلامياً:

أنا لا أنتظر تضامناً اسلامياً (قريباً) معنا، كما لا انتظر تضامناً عربياً شاملاً مع الكورد... والسبب، على الاقل، يعود الى ان المسلمين أنفسهم ليسوا

متفقين على أي شيء، فهي بلدان سياسية مختلفة، وتيارات شتى من سلفية متعصبة مغلقة إلى أقصى التطرف (كما ورد في رسائل للزرقاوي يدعو فيها الى ابادة الكورد و...).

فلا أنتظر تضامناً (كنا نريده لوكانت الشعوب العربية والأسلامية واعية وديمقراطية).. فإن العرب أيضاً ممزقون مشتتون، عاجزون عن التضامن مع بعضهم ازاء القضايا الأستراتيجية، هكذا أيضاً دول العالم الأسلامي فماذا نتوقع منها؟

نحن لا نستهين بأهمية التضامن الأسلامي والعربي معنا، بل نريد ذلك بقوة، ومن صميم الفؤاد، ونتمنى ان يتضامن كل أو بعض المسلمين العرب.إلاّ اننا نرى ان هذه الشعوب مبتلاة بالدكتاتورية والتخلف والحكام الجائرين. ونعرف ان التضامن الكامل معنا وبقية الشعوب المظلومة سيبدأ حالما تنفتح آفاق الحرية والديمقراطية أمام الشعوب العربية والاسلامية من اندونيسيا حتى موريتانيا.

ومما يعزينا الآن هو ان نافذة عالمية أفتتحت علينا نحن الكورد المحاصرون صرنا نتطلع من خلال العالم الى العالم بحرية وانشراح. هذه النافذة العالمية فتحها لنا المجتمع الدولي منذ ١٩٩١، بدعم الأمم المتحدة ودول الأتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها... أي ان الكفار -حسب أصطلاح بعض التنظيمات الاسلامية المتشددة هم الذين اتاحوا لنا الكثير من الحرية وبناء حياتنا.

وربما ان بعض الأسلاميين، لو قدروا على ذلك، لمنعوا هذا الغرب المسيحي أيضاً عن التضامن الانساني مع الشعب الكوردي المسلم.

أفهم ذلك من قضية شعب كوسوفو. فقد عانى هذا الشعب المسلم أشد المرارة والعذاب والابادة على ايدي الحكومة الصربية (المسيحية). وجاءت دول الناتو وأمريكا (المسيحية) لتنقذ شعب كوسوفو المسلم من مظالم حكومة (مسيحية)، واذا بمعظم الدول العربية والأسلامية ترفض الأعتراف بالكيان القائم لشعب كوسوفو، على أساس الأمر القائم. واستقبلوا استقلال هذا الشعب بفتور، بل

وغضب ايضاً. ولم يخف بعضهم السبب الصحيح لهذا الموقف السلبي فقالوا ان الاعتراف بتحرر واستقلال شعب كوسوفو قد يؤدي الى تبرير حصول الشعب الكوردي أيضاً على حقوقه، أو أنه يشجع هذا الشعب على "التمادي" في كفاحه التحرري.

عجباً! مرة أخرى... وأخرى...

فالمجتمع الدولي فتح نافذة أمامنا نحو العالم بينما تحاول دول وحركات اسلامية وقومية متعصبة غلق هذه النافذة... حتى في بغداد، يستكثرون علينا ما نص عليه الدستور العراقي، ويطالبون بتعديله على حساب الحقوق الكوردية ضبعاً... ويطالبوننا بالتنازلات ... عماذا؟! لا يقولون ... لكننا نفهم أي تنازل يريدون.

الفصل العشرون

الرابطة الدينية لم تحل أية مشكلة وطنية لشعب مجروم

بدءاً من مشكلة ايرلندا بين فريقين من الديانة المسيحية؛ الكاثوليك والبروتستانت، حتى المشكلات الاقليمية بين الدول الاسلامية لم تستطع الرابطة الدينية ان تحول دون وقوع نزاعات دامية. فالحروب الشرسة في اوروبا كانت بين دول وشعوب مسيحية؛ ألمانية، فرنسية، روسية، انكليزية وغيرها. حتى الثورة الأمريكية أيضاًكانت ضد الأحتلال من قبل جيوش مسيحية أوروبية.

أما في العالم الأسلامي فلم توقف الرابطة الدينية الأسلامية تطور الخلافات بين باكستان الغربية (باكستان الحالية) وباكستان الشرقية حتى وقعت بينهما حروب ضروسة انتهت بفشل باكستان (الغربية) فشلاً ذريعاً فانفصلت عنها باكستان الشرقية نهائياً وشكلت دولة مستقلة معترف بها دولياً منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين تسمى بنغلاديش. كذلك لم تمنع الرابطة الاسلامية من وقوع الحرب الجنونية المدمرة بين الدولتين المسلمتين العراق وايران طوال ٨ سنوات (١٩٨١-١٩٨٨)، وظلت الخلافات العميقة بين دولة المغرب والبوليزاريو (الصحراء الغربية) دامية ومأساوية رغم ان الطرفين مسلمان.

اليمن تجربة فريدة أخرى في هذه الروابط :

هكذا أيضاً داخل اليمن ذاتها، حيث أنقسمت الى شطرين شمالي وجنوبي من جراء سياسة بريطانية كانت تريد الأستئثار بالجنوب لثرواته وموقعه الأستراتيجي المهم وعندما تشكلت الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠ بين جمهورية اليمن الشمالية (صنعاء) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) فإن

الاتحاد اليمني الذي بني على اساس "الشراكة والتعاقد بين الشطرين"، لم يستطع الصمود لأن الفوارق الاجتماعية والثقافية والطموحات لدى الناس في الجنوب من جهة والشمال من جهة أخرى، ظلت تهدد كيان هذا الأتحاد، حتى وصلت التناقضات الى حرب أهلية مدمرة سنة ١٩٩٤ تغلب فيها القسم الشمالي (صنعاء) واحتل الجنوب (عدن)، احتلالاً ظالماً، حسب تعبير علي سالم البيض آخر رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية، الذي أختفى منذ ١٩٩٤ ليخرج عبر الشاشة الصغيرة قبل أيام ويتحدث في الذكرى الـ(١٩) لتوحيد شطري اليمن، فأعرب عن استيائه الشديد من أن حكومة علي عبدالله الصالح قد أستأثرت بكل شيء لصالح صنعاء، من ثروة وأمتيازات وتنمية، على حساب الشعب في جنوب اليمن، ودعا البيض الى "ملحمة النضال السلمي" من أجل تصحيح الأوضاع، مشيراً الى ضرورة انشاء دولة الجنوب، طالما ان الشمال (صنعاء) يمارس التمييز والظلم ازاء أهل الجنوب.

في نفس يوم الذكرى الـ(١٩) للوحدة اليمنية أقامت صنعاء استعراضاً عسكرياً ضخماً وأعرب الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه الرئاسي عن غضبه على الحركة السياسية المعارضة في الجنوب، مهدّد باستعمال شتى وسائل القوة لمنع "كل من تسول له نفسه" للانفصال عن اليمن، ويقصد بهم أهل الجنوب والمعارضة الديمقراطية الداعية إلى تحقيق مبدأ الشراكة في حكم اليمن والعدالة في توزيع السلطة والثروة واشاعة الحريات العامة وتحديث البلاد وازالة التخلف والأمية والبطالة وغير ذلك.

خطان متناقضان لدولة اسلامية واحدة:

وهكذا توضح الاصطفاف السياسي في اليمن،

دعوة إلى الحل السلمي وتحقيق المساواة والعدل والديمقراطية من جانب المعارضة في الجنوب من جانب،

وتهديد بالقوة والقمع من قبل أعلى مسؤول في السلطة السياسية في صنعاء من جانب آخر.

هذه المسألة تضعنا أمام سؤال كبير:

– اليس أهل اليمن كلهم عرباً؟ بلى... فهم من العرب الأصليين في العالم العربي.

– أليس الطرفان اليمنيان يدينان بالاسلام؟ بلى... فأهل اليمن معروفون بالتقوى والزهد والتسامح والتضامن، وقد برز من بينهم علماء ومثقفون كبار.

(علماً ان أهل الجنوب أرفع مستوى في الثقافة والتعليم وسعة الأفق السياسي لأن النظام اليساري الجنوبي السابق في عدن كان شديد الاهتمام بمكافحة الأمية ونشر الثقافة والعلم).

فإذا كان الطرفان عرباً ومسلمين فأين هي المشكلة؟

المشكلة الأساسية هي في غياب الحرية و الديمقراطية، حيث أنتهج علي عبدالله الصالح وزملاءه سياسة دكتاتورية، فأجهز تدريجياً على ما كان عليه الجنوب من مؤسسات ثقافية ووسائل لحرية التعبير. فالمشكلة، اذن، أجتماعية ثقافية سياسية، وليست دينية أو قومية (فكلا الطرفين من قومية واحدة).

هذا يعني ان الرابطة الدينية، كذلك الرابطة القومية واللغوية، ليس بامكانها وحدها الإبقاء على وحدة أي بلد اذا ما تمادى حكامه في طريق الدكتاتورية وقمع الحريات وأنتهاج برنامج غير متكافيء في الأعمار والتنمية.

الرابطة الأسلامية لم تشفع للكورد :

فكيف اذن بالعلاقات بين شعبين لا تشدهما روابط ثقافية ولغوية وتأريخية وسياسية، بل فقط روابط دينية غير محددة المعالم لأن الأنظمة الدكتاتورية والفاشية لاتقيم وزناً للقيم الدينية السامية والمثل الأنسانية، بل تدوس كل شيء في قمع الشعوب الاخرى. وقد شاهدنا في عمليات الأنفال وغيرها من الحملات الظالمة ضد الكورد كيف ان أجهزة النظام البعثي كانت تطارد معاً وتلاحق علماء الدين كما تلاحق السياسيين المعارضين، وتهدم المساجد والأضرحة والقبور كما تدمر القرى والقصبات والأحياء داخل المدن، وكانت ترمي

بالرصاص نساء ورجالاً وأئمة مساجد كانوا يرفعون المصحف الشريف بوجه المهاجمين علّ ذلك يشفع لهم لكن لم يشفع أبداً ولا مرة واحدة. فلو دقق المعنيون جيداً في رفات عشرات آلاف ضحايا الأنفال لعثروا لديهم صفحات من القران الكريم وقد مزقها الرصاص الذي كان ينهمر على الضحايا وهم يقفون على حافة القبور الضخمة المحفورة كي تسقط جثثهم في الحفر، ليسهل ردمها ودفنها جماعياً. شهد شهود أحياء في وقائع المحاكمات والتحقيقات على ذلك وذكروا قصص رهيبة.

فالرابطة الدينية الاسلامية بين العرب والكورد لم تجد أبداً، ولم تستطع الحيلولة دون وقوع هذه المجازر... هكذا أيضاً الحالة مع الشعب الكوردي في دول مجاورة، حيث لم تنفع الرابطة الدينية نفسها (وهي الاسلام) وكانت لاشيء مطلقاً لدى الحكام الشوفينيين حالما قرروا شن حملات الأبادة لقمع الحركة الكوردية (المعارضة دوماً طالما ان اهدافها لم تتحقق بعد)... فقتلوا الشباب الكوردي بالجملة... وقالوا لهم: أذهبوا! ان كنتم أبرياء فمأواكم الجنة وان كنتم مذنبين فهذا جزاؤكم، على حد قول قاضي أيراني مطلق الصلاحية في التعامل مع المعتقلين، ياويلتاه للاسلام على أيدي هؤلاء الجلادين في أي بلد كانوا!

وهذا هو ماعنيناه في قسم سابق من الحديث عن أن قائداً كوردياً كبيراً يحذر من احتمال لجوء بعض حكام المنطقة الى تكرار نفس المآسي وحملات التطهير العرقي. ويشاركه كثيرون هذا الرأي، فاننا لم تلحظ حتى في أبسط الخلافات الحالية بين ادارة إقليم كوردستان والحكومة الفدرالية (المركزية) التي هي اسلامية الطابع، دينية الأتجاه، بشقيها المذهبيين... اقول ان الرابطة الدينية لم تحرك مسؤولاً واحداً مهما كان موقعه، ليعلن ويدعو إلى التخلي عن الأستعلاء القومي ازاء الكورد، واعادة النظر في نتائج كل السياسات الخاطئة السابقة، والكوارث التي الحقتها بالعراق تلك السياسات الشوفينية.

حذر وخوف من المستقبل:

لذا فمعظم الكورد اقتنعوا ان مزاعم الرابطة الاسلامية (التي تزعمها احزاب

دينية كوردية أو عربية) هي هواء في شبك ومن الصعب ان ينهض اليوم من بين العراقيين عالم دين أو شخصية دينية مرموقة كما كانوا في الماضي، يدعو الى انصاف الشعب الكوردي، والى تخلّي السياسيين (الحاكمين أو خارج الحكم) عن الدعوات الصبيانية الى الكورد للتنازل عن حقوقهم الدستورية والسياسية والتأريخية. وبالتأكيد نرى من حقنا ان نرسم الف علامة تعجب أمام أية دعوة من مسؤول عراقي يدعو الى تعديل الدستور بأقتراحات معلومة مسبقاً تستهدف تقليص صلاحيات مؤسسات إقليم كوردستان، وتقليل الميزانية، ومنع الكورد من استغلال مواردهم الطبيعية وغيرها.

الفصل الحادي والعشرون

نموذج الحكم الذاتي في الروابط الكوردية - العربية

ان هؤلاء الشوفينيين يريدون تقليص امكانيات وصلاحيات إدارة الاقليم حتى تصل الى مستوى السياسة الرسمية للنظام البعثي في تعامله مع كيفية تطبيق "الحكم الذاتي للمنطقة الكوردية"...

فالنظام السابق تحاشى كلمة (كوردستان)، اذ بدلاً من "الحكم الذاتي لأقليم كوردستان" سَمَاهُ ... (بالمنطقة الكوردية).

اما عن صيغة تحقيق "الحكم الذاتي" منذ ١٩٧٤، فاقول:

ان الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الزعيم الراحل مصطفى البارزاني قدّم سنة ١٩٧٣ المشروع الكوردي للحكم الذاتي، بعد التشاور مع معظم المختصين وخبراء القانون وعلم السياسة والقوى والأحزاب الوطنية، سواء عربية او كوردية. فقد استند الحزب الى أراء الجميع واستخلص منها مشروعاً متكاملاً عن الحكم الذاتي حسب الظروف الملموسة أنذاك.

إلاّ ان نظام البكر – صدام حسين طرح مشروعاً حكومياً، مغايراً تماماً لجوهر اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ ومنافياً لروح الديمقراطية في العراق.

فقد كان الطرف الكوردي مُصَّراً اصراراً جازماً على ضرورة الربط الموضوعي بين تطبيق الحكم الذاتي في كوردستان واشاعة الديمقراطية في جميع أنحاء العراق. مامعناه ان الكورد لم يطلبوا نموذجاً يناقض الديمقراطية أو العلاقات التضامنية العربية الكوردية. فالمشروع الكوردي لم يخرج عن اطار "الحكم الذاتي" حسب الاتفاقية المذكورة.

اما النظام السابق فقد رسم "خريطة الطريق" الجهنمية التالية:

أولاً: أعلن مشروعاً ناقصاً ومبتوراً للحكم الذاتي حاول فرضه بالأقناع. ولما رفضه الشعب الكوردي فقد أستخدم النظام ترسانته العسكرية القوية آنذاك وشن هجوماً شرساً على معاقل قادة الحركة الكوردية في الجبال وذلك منذ يوم ١٩٧٤/٣/١٩، وكنت شاهداً للغارة الجوية الشديدة الأولى تعبيراً عن أعلان الحرب على الحركة الكوردية.

ثانياً: طرح مشروعه بأسم الحكم الذاتي حتى لايقال بأنه تراجع عن أتفاقية ١١آذار ١٩٧٠، التي وقعها أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية وقرأه بنفسه في التلفزيون والاذاعة الرسمية.

ثالثاً: عمل النظام فوراً على تشكيل مؤسسات "الحكم الذاتي" حسب هواه، فأسس مجلساً تشريعياً في أربيل ضمّ معظم الموالين للنظام نفسه باستثناء الشيوعيين وعدد قليل من المستقلين، عيّنهم من باب "ذر الرماد في العيون". إلاّ ان الشيوعيين خرجوا من مؤسسات الحكم الذاتي منذ سنة ١٩٧٨ بعد ان شاهدوا بأعينهم المهزلة التي تجري باسم الحكم الذاتي، وأنضموا الى المعارضة الوطنية.

رابعاً: النظام هو الذي أصدر قراراً بتعيين أعضاء المجلس التشريعي ولم ينتخبوا. وقد جرت بعد ذلك بسنوات أنتخابات هزلية كان يفوز فيها البعثيون الكورد وأنصار النظام عامة.

خامساً: شكل النظام مجلساً تنفيذياً، يفترض ان يمارس دور الحكومة المحلية، إلاّ ان الصلاحيات التي أعطاها لرئيس المجلس لم تزد عن صلاحيات المحافظ كثيراً، بل كانت لمحافظ مدينة أربيل صلاحيات وامكانيات فعلية كبيرة عشرات الأضعاف عما كان لرئيس المجلس التنفيذي.

وظلت التعينات كافة بيد السلطة المركزية فقد حرمت السلطات المحلية من تعيين أحد خاصة للدرجات الخاصة، وقلما تجرأوا على اقتراح أسم احد لمثل هذه التعينات على السلطة المركزية؛ التي كانت "تفكر" بدلاً عن الجميع و"تنفذ" باسم الجميع!

أما الميزانية فهي الاخرى مهزلة!

سألت صحفية أوروبية أول رئيس للمجلس التنفيذي عن ميزانية منطقة الحكم الذاتي. فأجاب بهدوء: لا أدري شيئاً! فكتبت الصحفية الأوروبية ان رئيس المجلس التنفيذي "الحكم الذاتي" لا يعرف من ميزانية المنطقة سوى راتبه!!

من جانب آخر ظلت الشؤون التعليمية والثقافية خاضعة مركزياً للنظام، أما قوات الأمن والأجهزة الاستخبارية والشرطة والجيش، ثم الجيش الشعبي والالوية والافواج الخفيفة للمرتزقة الكورد، فكلها كانت تصول وتجول في كوردستان وتُحَرّك من قبل المركز، دون ان يتجرأ "مسؤولون". المجلس التشريعي والتنفيذي أبداء أي أقتراح أو رأي أو حتى ملاحظة هامشية على كل ذلك.

وحين نفذ النظام السابق عمليات الانفال والقصف الكيمياوي فإن "مهمة" رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي كذلك المجلس التشريعي كانت الدفاع عن جنايات النظام، وتجميل صورته بالاشادة "بالمنجزات الكبرى التي تحققت للشعب الكوردي". و"المنجزات" كانت ابادة جماعية وأنفجار قنابل الغازات السامة في المدن،

الى هكذا مستنقع يريدنا البعض أن نتنازل!

والى هذه النتيجة يريدون تعديل الدستور الدائم!

فالشوفينيون حيثما كانوا في أي بلد، سواء بأسم القومية أو الدين أو العرق أو اللون وغيره، هم هم من طبقة اجتماعية واحدة وطبيعة أخلاقية واحدة. بل انهم يقولون شيئاً، مهما كان صغيراً في البداية، فاذا به يتحول الى كارثة مأساوية، مثل عود الثقاب وهو خشب صغير بامكانه أشعال حريق هائل في المدن والغابات.

نحن نفهم ما يحاك ويُراد. ولا نريد أبداً ان نعود إلى أيام النزاعات. لا نريد عودة ظروف "استثنائية" تجعلنا نضطر إلى مواجهة الشوفينيين بوسائل لا نرغب في العودة اليها ما أمكننا.

أريد القول اننا لسنا احراراً (ليس بمعنى حرماننا من حرية التعبير) بل نحن

مـقـيدون ومـحكومـون بدسـتـور و مـبـاديء وقـيم وتراث كـبـير للتـأريخ القـريب والعـلاقـات التـضـامنيـة بين شعـوبنا. ينبـغي أن نخـتـار المطاليب والكلمات بدقة ووضـوح حتى لا نسـيء إلى هـذه العلاقات التي هـي أثمن مـالدينا سـواء للحاضـر أو للمستقبل. فلا أدري ماهو البديل اذا ما فرطنا بعلاقاتنا التضـامنية الجيدة الآن؛ ينبغي صيانة هذا التضامن المتبادل وتعميقه بدلاً من التوترات والنزاعات.

فالعصـبـية القـومية (للكوردي والعربي على حد سـواء) أمـر مـقـيت وخطر ، والعصبية القومية صنو للسلفية الدينية.

دعنا اذن نعترف ببعضنا وحقوقنا ومصالحنا ونقنع ببعضنا البعض ونواصل الحياة في أجواء التعايش السلمي والتضامن المتبادل.

ولنكن ديمقراطيين أحراراً في الفكر.

فـالرابطة الدينية جـيدة ومـوجودة مـثل الرابطـة القومـيـة بين شـعـب واحـد أو شـعـوب مـخـتـلفـة إلاّ ان مـثـل هـذه الرابطة لم تمنع وقـوع أقـتـتـال داخلي في كوردستان لمدة حوالي (٤) سنوات...

وقد نعزي أنفسنا بأن حالنا هو حال كل الشعوب التي شهدت حروباً أهلية!

لكن هذا لايزكي ماوقع، وليس تبريراً بل محاولة لأقناع الذات!

ففي النهاية، سواء داخل المجتمع العراقي أو المجتمع الكوردستاني فإن أقوى الروابط التي تسـاعدنا على الوقوف مـعاً أمـام الصـعوبات هـي الروابط الثـقـافيـة الديمقراطية واحترام المؤسسات الدستورية وسيادة القانون والحريات وحقوق المواطنة وليكن لكل فرد، بعد ذلك، دينه ومذهبه وقوميته وثقافته وهواياته!

الفصل الثاني والعشرون

الاسلام السياسي المعتدل

عطفاً على الفقرات السابقة عن السلفية، أو الاسلام السياسي، حسب المصطلح الشائع في الصحافة، أعود الى القول: ينبغي أن نميز الاسلام السياسي المعتدل (نموذج مثلاً حزب العدالة والتنمية في تركيا)، عن السلفية المتشددة على طريقة بن لادن والظواهري والزرقاوي، وهي التي تغذي الحركات والتنظيمات المتطرفة التي يصل بها الأمر إلى حد ارتكاب مجازر انتحارية في صفوف المدنيات والمدنيين المسلمين العزل الابرياء بحجة "محاربة الكفر". اعتقد ان القاريء اللبيب يفهم مغزى القول بوجود هذا التمييز الواضح بين حركات سلفية ترفض كل شيء حتى المسلمين وحكوماتهم ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية والثقافية من جهة، والاحزاب الاسلامية المعتدلة من جهة اخرى، والتي تقبل بالآخرين وتنخرط في العملية السياسية الديمقراطية، كما هو مثلاً الحزب الاسلامي في العراق.

نقد الاسلام المعتدل لموقفه السلبي من القضية الكوردية:

وبالطبع، كما ذكرنا في حلقات سابقة فإن الاسلام السياسي، سواء كان معتدلاً أو متشدداً، ظل يتخذ موقفاً سلبياً من القضية الكوردية، فهو اذا لم يجاهر برفض هذه القضية، فإنه على الاقل التزم السكوت والصمت المطبق ازاء الجنايات الكبرى المرتكبة ضد الكورد... بل الآن أيضاً، اذ حتى بعد المحاكمات القضائية العلنية لكبار مسؤولي النظام السابق لدورهم في هذه الجنايات، التي اثبتت الوقائع مسؤوليتهم المباشرة فيها، أقول حتى الآن لم تصدر من الاحزاب

والحركات الاسلامية المعتدلة (التنظيم العالمي للأخوان المسلمين مثلاً) اية ادانة لهذه الجنايات التي هي جرائم بحق الانسان وتطهير عرقي حسب الهوية. اما الضحية فهو شعب مسلم عريق في ثقافته وعلاقاته مع مختلف الشعوب المسلمة.

ننتظر الادانة من قبلهم:

لم يفت الأوان بعد، بل اننا ننتظر حكماً شرعياً صحيحاً يدين هذه الجرائم بحق عشرات آلاف النساء والاطفال والرجال، فقط بسبب الاختلاف في الهوية الثقافية واللغوية والتأريخية.

فقد ادانت أوسع قطاعات ومنظمات المجتمع الدولي جرائم التطهير العرقي ضد الكورد، بينما منظمة المؤتمر الاسلامي صامتة، والحكومات الاسلامية والعربية ساكتة، وأقرب الاحزاب الاسلامية الينا في العراق والجوار ماتزال ساكتة. اننا ننتظر ادانة اسلامية، عن حق وشرعية، لما ارتكبه النظام السابق ضد الكورد.

أما في الأقطار الأوروبية وأمريكا وكندا واستراليا وغيرها فتزداد الاصوات من الرأي العام فيها، مطالبة بأدانة تلك الجرائم واعتبارها جرائم (جينوسايد) وجرائم حرب وموجهة ضد البشرية.

مأساة شعب دارفور:

فالعالم الاسلامي ليس صامتاً ازاء محن ومآسي الكورد وحدهم، بل صامت ازاء مأساة شعب إقليم دارفور في السودان[1]، حيث ان المجتمع الدولي، مرة أخرى، هو الذي بادر إلى تشكيل محكمة دولية لمقاضاة المتهمين بارتكاب الجنايات العظمى ضد شعب دارفور، والدلائل متوفرة، والوقائع تثبت وقوع الجرائم والمآسي، ويكفي ان نشاهد المناظر البشرية المؤلمة لمئات آلاف النازحين من أهل دارفور وعلى أرضهم، ولجوئهم إلى مظلة الأمم المتحدة والمنظمات الأنسانية، هرباً من بشاعة جرائم ميليشيات وأجهزة النظام السوداني.

وقد ينبري بعض الأسلاميين ليقولوا ان اقامة المحكمة الدولية وادانتها لكبار

مسؤولي الخرطوم، هي "مؤامرة دولية" و "غربية استعمارية" ضد بلد مسلم مثل السودان.

محكمة اسلامية عالمية:

حسناً! فلماذا لا يتحرك العالم الاسلامي بنفسه لأقامة محكمة تحقيق اسلامية ومن ثم محكمة دولية اسلامية لتقديم الادلة المقنعة، سواء من قبل النظام السوداني أو احزاب وحركات المعارضة الدارفورية، حتى يتبين الخيط الابيض من الاسود، كما يقولون.

فاذا استطاعت محكمة اسلامية، أو على الاقل محكمة عربية على مستوى الجامعة العربية، الكشف عن ادلة مقنعة بأن المعارضة الدارفورية تغالي في اتهاماتها وتظلم نظام الخرطوم، فان كل شيء سيتغير.

ان دول العالم العربي والاسلامي تلتزم الصمت ازاء كل ذلك وكأنها موافقة على ما يجري من مظالم... ثم اذا تحرك المجتمع الدولي للدفاع عن المدنيين العزل وحمايتهم من الابادة والبطش، قالوا "إنها مؤامرة دولية ضد الاسلام!".

أما سعي الجهات الاسلامية، المعتدلة والمتشددة، إلى "ادانة" المجتمع الدولي ومحكمته، بدلاً من "ادانة" ممارسات مسؤولي النظام السوداني، اقول ان هذا المسعى هو بعد فوات الأوان، فقد كان على العالم الاسلامي والعربي أن يتحرك في وقت مبكر، حالما انتشرت في العالم تقارير مفصلة ووثائق وشهادات حية من قبل ضحايا دارفور، وهي دلائل متوفرة أمام يد كل انسان يقرأ الصحف والسايدات الالكترونية.

عجباً! هل بامكان تجاهل وقوع الحدث ان يثبت عدم وقوعه؟

هل السكوت عن الجرائم ضد الانسانية في اي مكان بالعالم، يمكنه ان يلغي وقوع هذه الجرائم وينفيها؟

لايتعلق الامر بشعب دارفور وحده، بل لمحنة أي شعب آخر، مسلم أو غير مسلم، فالبشرية كيان واحد، وكما يقول سعدي الشيرازي:

(بنو أدم أعضاء لجسد واحد). هذا الجسد، كجسم الانسان الفرد ايضاً، كلما اشتكى عضو منه تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى. فإذا نظرنا إلى العالم من نافذة التعاليم الاسلامية الأساسية، وهي تعاليم سامية تشمل البشرية أجمع، لتوصلنا إلى نتيجة مؤسفة وهي أننا قاصرون في الدفاع عن حقوق بعضنا البعض في الوجود والبقاء والنماء. تلك هي من البديهيات التي يعبر عنها جوهر الدين والفلسفة والاسرار الكامنة وراء ظهوره.

حزب العدالة والتنمية في تركيا:

هذا الحزب الاسلامي معتدل، كما قلنا، وتكمن أهميته السياسية في كونه حزباً حاكماً في دولة اسلامية مهمة مثل تركيا.

أتصور أن حزب العدالة التركي سيشق نهجاً جديداً للحركات الاسلامية المعتدلة في العالم الاسلامي، سواء في مجال الديمقراطية والقبول بالآخر (وليس اقصاءه)، او في مجال قضية حساسة مهمة في الشرق الاوسط مثل القضية الكوردية.

حاول أسلاف حزب العدالة والتنمية التقرب من الكورد في تركيا لكسبهم وتوجيههم، الا انهم فشلوا. لا أحكم على نواياهم في ما اذا ماكانوا ينوون فعلاً التقرب من الشعب الكوردي وقضيته، أم لا. لأننا نعرف أن سطوة المؤسسة العسكرية على الشؤون الاساسية في تركيا كانت، ولازالت كفيلة بأجهاض أي مسعى نحو حل القضية الكوردية، لاسيما ان الجنرالات كانوا حتى الأمس القريب يعتقدون ان الحل العسكري والقمع والاقصاء هو السبيل الوحيد للقضاء على الحركة الكوردية في تركيا.

نجم الدين أربكان في ليبيا:

أوائل التسعينيات من القرن الماضي كانت ليبيا محاصرة بشدة، وكانت في حاجة الى أي تضامن خارجي معها. في هذه الاثناء سافر، الى طرابلس، نجم الدين أربكان الذي كان رئيساً للوزراء في تركيا، على رأس وفد كبير من رجال

الاعمال والتجار. اثناء استقباله من قبل الرئيس معمر القذافي جرى كالعادة تبادل كلمات الود والمجاملة وتبيان الغرض من الزيارة. وحين جاء دور القذافي فقد سأل ضيفه اربكان فيما اذا تقدموا لحل القضية الكوردية في تركيا. عندها لم يتحمل اربكان وطأة السؤال المفاجيء فعاد ادراجه الى تركيا.

قصدي ان الدولة التركية تواجه هذا السؤال على الصعيد الاوروبي والدولي مراراً، وظل الرأي العام العالمي يضغط عليها بغية حل القضية.

وقد ادرك حزب العدالة بقيادة عبدالله كول وطيب اردووغان أهمية هذه القضية، وما ان أحكم الحزب قبضته على رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية التركية حتى بادر منذ بداية ٢٠٠٩ الى فتح قنوات الحوار، وان كان ببطء وتردد، مع الكورد للعثور على طريقة للحل السلمي.

وحظى الكورد في تركيا، تدريجياً، بمساحات أوسع من حرية التعبير وحرية استخدام اللغة الأم والمشاركة في الانتخابات البرلمانية والبلدية حيث احتل مندوبو الكورد مواقع مهمة شيئاً فشيئاً.

وخفت قبضة المؤسسة العسكرية على شؤون القضية الكوردية وخرج كبار الجنرالات مثل كنعان ايفرن وآخرين بالقول أنه ثبت بأن هذه المشكلة لايمكن حلها بوسائل عسكرية بل تحتاج حلولاً سياسية سلمية.

من جانبه بدأ حزب العمال الكوردستاني، التنظيم الأهم في الساحة هناك، بالتخلي عن التشدد شيئاً فشيئاً، وأعلن مرات وقف اطلاق النار من طرف واحد، وخرج القائد الميداني للحزب مراد قريلان يتحدث عن أمكان "اسكات البندقية" والاستعداد للأنتقال إلى العمل السياسي السلمي. وقد تبددت في اذهان الاتراك رسمياً وشعبياً المخاوف والحساسية من استخدام كلمات (الكورد) و (كوردستان) و(الحل السياسي).

كانت هذه الكلمات "جريمة" يعاقب عليها القانون حتى الأمس القريب جداً.

إلاّ ان حزب العدالة تمكن من الاقتراب التدريجي من جوهر المسألة وهو ايجاد حل سياسي ديمقراطي على اساس الاعتراف بالشخصية الوطنية

الكوردية. ولم يقل ذلك صراحة بعد، إلاّ انه يقولها ضمنياً. ومن المحتمل تعديل الدستور التركي بما يخدم مثل هذا الحل السلمي.

فإذا ما انتصر حزب العدالة والتنمية في ايجاد صيغة للحل السلمي للقضية الكوردية، فإنه يكون أول حزب اسلامي معتدل يقدم حلاً ديمقراطياً عادلاً لهذه القضية المعقدة في الشرق الاوسط، القضية الكوردية بصعوباتها. وسيكون مثل هذا الحل توسيعاً وتعزيزاً للحياة الديمقراطية في هذا البلد. وبهذا ينجح حزب اسلامي في اليجاد حل قضية عجزت الاحزاب العلمانية التركية عن حلها. وتتوفر الآن شروط كافية تدفعنا الى التفاؤل بامكانية نجاحه[٢].

وسيكون هذا النجاح المحتمل نموذجاً فريداً يلهم الاحزاب والحركات الاسلامية المعتدلة للبحث عن حلول سياسية ديمقراطية للقضايا الكثيرة في أقطار العالم الاسلامي.

---

(١) مأساة شعب دارفور نموذج آخر عن ان الروابط الدينية لا تشفع للمظلومين، فالطرفان شعب سودان وشعب دارفور ينتيمان الى الدين الاسلامي، لكن المصالح السياسية والاقتصادية للحكومات أهم لديها من مصالح الشعوب المحرومة مثل دارفور.

(٢) كاد هذا التفاؤل أن يتلاشى منذ أواسط كانون الأول ٢٠٠٩.

الفصل الثالث والعشرون

نوروز

ربما يسأل قارىء: وما علاقة نوروز (٢١/ آذار) بالبحث الجاري عن موقف الأسلام السياسي أزاء الكورد؟

الجواب هو انني أبحث في جذور العقلية الاساسية التي ترسم وتحرك المواقف، وليس الأمور السطحية الجانبية.

فالخلافات تنشأ من الذهن، من كيفية التفكير، وبالتالي من الفكر السياسي الذي ينبني على ذلك.

تعرفون أن نوروز عيد قديم للشعوب والأقوام الآرية: الفرس، الكورد، الافغان،الاذريون (الاذربايجانيون) والطاجيك والأوزبك وشعوب عديدة في الهند القديمة وأقوام في باكستان الحالية، في تركيا الحالية.

فهو، على الأقل، عيد كبير في قارة آسيا، تأتي جذوره التاريخية ومعانيه من مصادر شتى... فنوروز (٢١/آذار) يوم تقويمي دقيق لنهاية الشتاء وبداية الربيع، أو انتقال الكرة الأرضية من حال الى حال، لذلك اعتاد المحتفلون في عديد من البلدان يبتهلون الى الله تعالى أن يغيرهم من حال الى حال، بمعنى أن يحقق أحوالهم. هذه الأمنية ممزوجة بمراقبة عقارب الساعة من ثانية تحول العام القديم الى الجديد. فالعديد من الشعوب منها الكورد والفرس وآلاذريون والافغان وغيرهم يعتبرون يوم ٢١/آذار بأنها نهاية عام (تقويمي نوروزي) يمضي وبداية عام جديد يأتي، حتى أن بعض البلدان مثل ايران يعتبرون هذا اليوم، ايضا، بداية السنة المالية لهم، ويؤرخون بقية أيام وأسابيع وأشهر السنة حسب تقويم نوروزي خاص بتسميات متنوعة، هي في الأصل والجذور، تسميات

زردشتية وردت في الأدب الزردشتي منذ أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمئة عام.

قصدي من هذا الاستطراد الموجز هو القول بأن ثقافة نوروز عميقة الجذور في وجدان وذهنية وثقافة الشعب الكوردي كبقية الشعوب التي تشاركه الاحتفاء بهذا العيد.

وتمازجت ثقافة نوروز بأساطير وحكايات ورؤى شتى، فنوروز لدى الكورد مثلاً لم يعد عيداً اعتماداً للكورد أو الطبيعة، فهو أيضا عيد الحرية والسلام والتطلع نحو النماء والتقدم وبناء الحياة الاجتماعية والسياسية الافضل.

تكفير نوروز:

لا أتحدث عن معاداة الانظمة العراقية لعيد نوروز(حتى سنة ١٩٦٨-١٩٦٩) حيث أجازته رسمياً السلطة السياسية لحزب البعث في العراق، ولا أتحدث كذلك عن محاربة الحكومات التركية لهذا العيد حتى الاعوام الاخيرة حيث أجازت أنقرة الاحتفال بنوروز بل أعتبرته عيداً تركياً.....

حسنا: هو تقدم جيد في العراق وتركيا والعيد مجاز اعتيادياً في ايران لأن الشعوب الايرانية المختلفة تحتفل به أفضل وأوسع مايمكن للكورد أن يفعلوه.

وأظن أن الحكومات في العراق كانت تنطلق من مواقفها الشوفينية بشكل طبيعي ينسجم مع ثقافاتها.

الا أنني أتحدث عن تكفير بعض رجال الدين الكورد النشطاء في حركات الاسلام السياسي، لعيد نوروز، ودعوة الناس الى التخلي عن الاحتفالات النوروزية المستمرة أسبوعاً أو أكثر.....

كانو (ولازال بعضهم) يقولون للناس في الخطب والمناسبات الدينية وغيرها بأن نوروز "بدعة غير أسلامية"، وأنها بمثابة "احياء لديانة قديمة مهجورة تدعوالى الكفر والضلال" وكان المثقفون الكورد يصطدمون دوما بمثل هذه الدعوات التكفيرية الغريبة لتقاليد اجتماعية قومية، بينما الشعوب الاسلامية قاطبة، كما أسلفنا في فقرات سابقة، تحتفل بأعيادها الوطنية والقومية

والاجتماعية وتقاليدها القديمة وتراثها الى جانب احتفالها بأعياد رمضان والاضحى والمولد النبوي وغيره.

وليس ثمة أي تناقض أو تضارب بين الاحتفال بالاعياد الدينية من جهة واحياء المناسبات القومية القديمة من جهة أخرى.

أما بعض فئات علماء ورجال الدين (باستثناء علماء احرار متنورين) فقد كانت، ولاتزال، حبيسة الثقافة القومية السائدة للأمم الاخرى، فتتنكر للثقافة الكوردية بل وتكفر بعض عناصرها الاساسية مثل نوروز او مثل أي حديث عن التراث الزردشتي الذي يشكل، شئنا أم ابينا، جذور ومنبع الثقافة الكوردية الراهنة، حتى اللغة الكوردية تستمد شرعيتها وتأريخها من المنبع الاول وهو كتاب (الأفستا) الذي جاء به زردشت الحكيم فقد كشفت لي مطالعاتي الطويلة في هذا الكتاب وتأملاتي في الماضي والحاضر، أنه ما من كلمة كوردية في أية لهجة كانت شمال كوردستان أو جنوبها، شرقها أوغربها، الا ويمكن العثور على جذورها في التراث الزردشتي الغني الواسع، لاسيما كتاب (الأفستا)، أو كما يكتبه بعض الكتاب العرب بشكل (الابستا/أوالابستاد).

التراث العربي والاسلامي غني بالحديث عن نوروز:

يتجاهل بعض علماء الدين الكورد حتى التراث الاسلامي والعربي واهتمام الخلفاء العباسيين مثلا بعيد نوروز، وكيف أن بعض الامراء والولاة في الاقاليم كانوا يجلسون أيام نوروز لاستقبال المحتفلين وتهنئتهم، بل .. ينسب الى علي بن أبي طالب (رض) أنه حث المحتفلين بنوروز على الاستمرار فيه. وأما كتب المؤرخين منذ القرون الاولى للهجرة فتزخر بأخبار نوروز وتقاليد وعادات الناس فيه. هذا الموضوع بحد ذاته يمكن أن يصير موضوعاً لكتاب ضخم اذا بذل أحد الكتاب جهداً ووقتاً بجمع وتصنيف وتحليل ماقاله العرب وخلفائهم ومؤرخوهم عن نوروز قولاً ايجابيا دون تكفير أو تقبيح أو تقليل. فبعض المؤرخين ينقلون بأمانة تفاصيل الاحتفالات ورموزها وجذورها القديمة وكانهم كانوا يكتبون ريبورتاجات صحفية ناجحة كحال الصحفيين والاعلاميين الكبار.

الاحتلال الذهني والتبعية الفكرية:

سواء في المجتمع الكوردي أو في أي بلد فإن "السيادة " المسيطرة على تقاليد السلطة "الثروة" يتوجهون اولاً نحو عملية "غسل الدماغ" وهي عملية موجودة منذ الانقسام الاجتماعي الطبقي وظهور الدولة والسلطة السياسية. وعملية "غسل الدماغ" تنجح أحياناً بشكل طبيعي من خلال التكرار اليومي، بدون حدود، لعناصر الثقافة السائدة، مما يؤدي تدريجيا الى ضمور وخفوت الثقافة الاصلية الأم.

هذا هو،بايجاز، معنى الاحتلال الذهني الذي يسبق أي احتلال سياسي، بل ويبقى حتى بعد نهاية الاحتلال السياسي. ومن هنا تنشأ التبعية الفكرية العمياء التي تجعل مثقفي الأمة المغلوبة "يراقبون" أنفسهم حتى لايخرجوا من "دائرة الذهنية السائدة"، فكل خروج عليها يتحول الى "كفر" و"زندقة" و"انحراف و ضلال".

مامعناه أن الناس يصبحون رقباء ذاتيين على أنفسهم، وأما بعض أفراد المؤسسة الثقافية الرسمية فيتحولون الى "رقباء" و"حراس" في أن واحد فيقمعون بني جلدتهم....ولاننسى أن المؤسسة الدينية، في أية ديانة أو بلد، هي مؤسسة ثقافية اجتماعية، رقابية غالباً.

لذلك يصطدم الاحرار بهذا الجدار الشاهق الذي بني عبر تاريخ طويل . هذا الاصطدام يفسر سرعة وقوع الاحرار، في أي زمان ومكان، ضحايا للقمع الشديد المباشر، ابرزهم رموز التصوف والعرفان في القرون الماضية، والنشطاء والمفكرون الذين يريدون تغليب العقل الفلسفي والعلمي على الجمود والركود الفكري.

فالشعب الكوردي، في كفاحه الطويل من أجل الحرية الثقافية ومنها الأحتفال العلني بعيد نوروز، الذي يجسد عنصراً من عناصر هويته التأريخية، هذا الشعب عانى طويلاً، يسانده الأحرار من الشعوب الأخرى، وضحى من أجل نوروز وأحرقت شابات كورديات أنفسهن وسط الملأ العام في مدن كوردية خلال

العقدين الأخيرين، كما حصل في ديار بكر، كذلك في المعتقلات تأكيداً على أصرار الكورد على تحرير نوروز من قبضة الاستبداد والظلامية الثقافية.

أخشى من بقية العلماء:

لدى حلول مناسبة نوروز هذا العام، بعث لي عالم دين كوردي جليل متنور، مطلع جيداً على التأريخ والثقافة، برسالة شفاهية عن طريق صديق فيما اذا كان موضوع ثقافي ما يشغلني هذه الايام حتى يساهم في أغنائه.

كان فرصة ذهبية لي فقلت للصديق فوراً... نعم! والف نعم! يشغلني استمرار بعض رجال الدين الكورد في تكفير عيد نوروز، وتحقيره، ودعوة الناس كي لا يحتفلوا به. لا أفهم سرّ أستمرار هذه الذهنية رغم مرور عقود على أعلان نوروز رسمياً في العراق (حوالي ١٩٦٨-١٩٦٩)... الم يفهموا المعاني الثقافية والأجتماعية لهذا العيد الذي لا يضر الدين الاسلامي في اي شيء..؟

حينذاك أنتهزت الفرصة وقلت لصديقي ان فضيلة (...) لابد أنه يعرف جيداً ماذا ورد في التراث العربي والاسلامي عن نوروز ومحاسنه وأطلاق حرية الناس للأحتفال به، حتى ان بعض الامراء المسلمين العرب كانوا يبادرون إلى تشجيع الناس على ذلك.

ويبدو ان صديقي العالم قد فهم رسالتي فنقلوا لي أنه أجاب مبتسماً:

- أجل! أعرف الكثير عن هذا التراث ومصادري غزيرة وهي بالعربية، وموثوقة. أستطيع التحدث ساعات طويلة عن ان نوروز مناسبة أجتماعية ثقافية لا تضر بالدين، بل تقرب الناس الى بعضهم وتوحدهم من خلال الاحتفالات الشعبية الواسعة بعفوية.

فأرسلت له: ولماذا لايحدث الناس عن ذلك؟

قالوا ان فضيلته أبتسم وردّ بعبارة موجزة: أخشى من بقية العلماء!

يقصد أنه يخشى أن "يكفرُه" رجال دين آخرون ويؤلبون الجهلة... وكان على حق، فقد سبق ان تحدث فضيلته في بعض الأمور الدينية حديثاً صريحاً بفكر

حر وسعة أطلاع وفنّد العديد مما وضعه بعض العلماء في روع الناس وأذهانهم وكشف عن أخطاء ونواقص العديد مما كان الناس يعتبرونها "مسلمات دينية" وهي ليست كذلك في الواقع. فقد عانى صديقنا العالم على أيدي علماء آخرين... هم، كما قلت، رقباء المؤسسة الدينية الموروثة رغماً عنا!

ثم تابعت، عن طريق العديد من الزملاء، ماقاله رجال الدين والوعاظ والكتاب الاسلاميين عن عيد نوروز هذا العام (٢٠٠٩)، فلم نسمع ولم نر واحداً منهم يتحدث عن حق الناس في كوردستان في الأحتفال بهذا العيد، إلاّ ان كاتباً أسلامياً واحداً هو فضيلة (ملا عمر جنكياني) نشر، في جريدة (خەبات) اليومية الكوردية في أربيل، مقالاً تحليلياً مطولاً عن نوروز، وأوضح للناس أن الأحتفال به لا يناقض أمور الدين، بل أنه مناسبة أجتماعية ثقافية ذات جذور في تأريخ الكورد، وهي مناسبة أحتفالية أيجابية تشجع الناس على التواصل والتمازج والتسامح مع بعضهم.

وأضاف فضيلتُهُ شروحاً ومعان جميلة على نوروز، مؤكداً على أنه جزء من هويتنا.

الفصل الرابع والعشرون

الاصلاح الديني

استطراداً للحديث عن العلاقة بين الدين والدولة اضيف القول أنه قد أصبح تطور المجتمع البشري، ليس في الشرق الاوسط وحده، يلح على التفكير في اصلاحات جذرية في المؤسسات الدينية الرسمية والسياسية ودورها في المجتمع، بحيث تخفف هذه المؤسسات من قبضتها على رقاب حرية الرأي والتعبير وأي حراك ثقافي اجتماعي نحو التقدم والتنمية.

فإذا كان الحوار بين الأديان الرئيسية: الاسلام والمسيحية واليهودية، ضرورياً ومفيداً، كما حصل في الفاتيكان ونيويورك (خلال سنة ٢٠٠٩)، واذا كان الحوار بين هذه الأديان وأديان أخرى مثل البوذية (البودائية) والهندوسية مفيداً هو الآخر، فإن الحوار داخل المذاهب والفرق والطرق المختلفة للدين الواحد، ضرورياً ومهماً.

فالعالم الاسلامي مثلاً في حاجة الى الانفتاح على ذاته، وبلورة صيغ للقبول بالآخر بين المذاهب وفرق التصوف، كما هو الحال في قبول الآخر في عالم السياسة عن طريق الحوار الحر بين ممثلي الانتماءات السياسية الاجتماعية والأثنية والثقافية وغيرها.

مامعناه أن المجتمع البشري، على مستوى الحرية السياسية، قد تجاوز المراحل الصعبة لحقبة مظلمة كان فيها كل حزب سياسي يرفض الآخر ويعتبر نفسه الأجدر والأفضل لقيادة البلاد. بأستثناء بلدان معدودة فإن أغلبية بلدان العالم صارت منفتحة على نفسها في الداخل وهي تتقدم نحو الديمقراطية ولو كان من أشكالها البسيطة وهي الانتخابات.

وساد العالم خلال العقدين الأخيرين تيار تحرري انساني يدعو الى التسامح والقبول بالآخر ونبذ أساليب الاقصاء عن طريق العنف والقوة الغاشمة.

هذا التطور الذهني مهم جداً، لم تكن نتخيله قبل ربع قرن أو ربما قبل عقد من السنين.

أصبح هذا الأنفتاح الاجتماعي الانساني واسعاً، وهو الذي يبعث على الأمل والثقة بالمستقبل حيث تخف الشكوك والمخاوف من احتمال ارتداد بعض الأنظمة السياسية عن الانفتاح والحرية والتراجع نحو الاساليب القديمة من عنف ودكتاتورية وابادة جماعية وتطهير عرقي.

وبدأ الكورد، لأول مرة، ينالون نصيبهم من الامل:

أهو من حسن الحظ أو المقادير، أو تحصيل حاصل التطور الاجتماعي والفكري في العالم بأسرة، أن ينال الشعب الكوردي وعشرات الشعوب والقوميات التي كانت محرومة ومهمشة إلى وقت قريب؟

مهما كان الأمر، فقد بدأ الكورد مثل غيرهم ينالون نصيباً واسعاً من الامل والتفاؤل والثقة باستمرار عملية الانفتاح والحرية واحترام حقوق الأنسان. اذ، كما قلنا في فقرات سابقة، فإن الطريق الأسلم لخلاص الكورد في كل بلد هو أن يندمجوا تماماً في الحركة الديمقراطية، والتحررية الأجتماعية، وان يكونوا انشطهم في كل مكان.

التحرر الاجتماعي، المرحلة الاصعب :

اود التركيز على التحرر الاجتماعي أو الحرية الاجتماعية بأعتبار ذلك هي المرحلة التالية والأهم بعد أستقرار الحرية السياسية والاعلامية والفكرية.

فالامتحان الأصعب للشعب العراقي وشعوب الشرق الاوسط، مثلاً، هو كيف ومتى يدخل مرحلة التحرر الاجتماعي، وهي مرحلة ذاتية داخلية لايمكن للعامل الخارجي تقديم دعم ما لها، لأنها عملية يجب ان تنبع من الداخل، من ذات المجتمع، وهي مثل اللغة والفن والثقافة الوطنية لايمكن لأية دولة خارجية او

منظمة دولية ان تعطينا شيئاً منها. اذ قد يمكننا شراء السيارات والطائرات والأدوية ومنتجات التكنولوجيا الحديثة، بل يمكننا أيضاً استيراد اللحوم والحبوب والأقمشة وغيرها (هذا اذا بقينا نعتمد على الخارج في كل شيء)... يمكن لنا شراء كل ذلك اذا توفرت لنا الاموال اللازمة، إلاّ اننا نعجز عن استيراد شيء من اللغة لأنّها خاصة بنا ونتاج تأريخنا وعلينا وحدنا صيانتها وتطويرها مثلما يستحيل أستيراد "الأرادة الذاتية" للأصلاح والتغيير.

كذلك الامر في التراث والفن والثقافة... يصعب لنا نقل ثقافة الآخر مهما كانت قريبة منا، بل يمكن ان تتأثر بالثقافات الاخرى بعض الشيء وهو تأثر مؤقت كما اثبتت التجارب.

فالامر تماماً مثل العلاقة بين الادوات الزراعية والارض. فإن الارض هي، هي ثابتة حيث هي بمنابعها وامكاناتها ومناخها وجغرافيتها... يمكن لنا تطوير الانتاج الزراعي عن طريق ادوات ووسائل ومشاريع زراعية (معظمها مشاريع ذهنية)، لكن لايمكننا نقل هذه الارض الى مكان آخر، ولا استيراد قطعة ارض واحدة لتضاف اليها، إلاّ اذا كانت الغزوات المسلحة وحملات الاحتلال تعتبر نقلاً للاراضي من هنا وهناك!

أصلاحات أجتماعية عميقة:

المجتمع الكوردستاني، كما هو حال المجتمعات في الجوار وآسيا وغيرها، في حاجة الى أصلاحات قوية وعميقة، تبدأ، حسب رأيي، من الاصلاح السياسي، يرافقه تقدم ثقافي وتعليمي مستمر.

وعملية الاصلاح الاجتماعي تحتاج اذن إلى مكافحة الأمية ونشر التعليم والثقافة الى أوسع مناطق البلاد. وسيظل الاصلاح الاجتماعي متعثراً ومتباطئاً مالم يرافقه اصلاح ديني، لأن المؤسسات الدينية والعلاقات بين الأديان والمذاهب والطرق المتنوعة متشابكة ومتداخلة مع مجمل البنية الأجتماعية والعلاقات الاجتماعية.

فالتزمت والتعصب القومي والديني (الى حد تكفير الآخر وتخوينه) يؤدي إلى

ذهنية إلغاء الآخر واقصائه مما قد يصل درجة رهيبة من النزاعات الدامية والتصفيات حسب الهوية.

فباختصار، يجب ان نتقدم ذهنيّاً نحو تغليب العقل العلمي والفلسفي في السياسة والحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها.

طريقنا للوصول الى ذلك الهدف لازال بعيداً بعض الشيء لكنه ليس مستحيلاً. اذ أن أحد الفروق الأساسية (وربما الوحيدة) بين تخلف مجتمعاتنا وتقدم المجتمعات الأوروبية والأمريكية والكندية والاسترالية وغيرها، هو أن العقل مازال مُغيباً عندنا، تعتقله كومة من الترسبات القديمة والعلاقات الاجتماعية والمفاهيم الفكرية الجامدة التي تعرقل تفتح حرية ووعي الفرد ونماء شخصيته الحرة ذات الاستقلال الفكري (بمعنى قدرته على ممارسة الحرية الفكرية).

أما في العالم المتقدم علينا في العلم والتكنلوجيا والاكتشافات والأختراعات فهو ان العقل هناك تحرر من الخوف والجمود والمعوقات التي ذكرناها عن مجتمعنا، علماً ان المجتمعات المتقدمة، في حينه، لم تكن أفضل حالاً منا كما نحن فيه الآن. فقد عاشت دورة حياتنا وكانت مرارتها وقسوتها، إلاّ انها تحررت حالما انبثقت حرية الفكر والابداع: اي العمل الذهني الخلاق دون قيود.

ان هذه المعلومات والتوجهات ليست جديدة، فقد قالها كثيرون قبلنا، إلاّ اننا نوردها هنا من باب التذكير والتأكيد.

الفصل الخامس والعشرون

العلاقات الكوردية المصرية والفلسطينية

على هامش هذه السلسلة من المقالات سأتطرق بايجاز الى العلاقات الكوردية التأريخية مع الشعب المصري، كذلك مع الشعب الفلسطيني، كنموذجين لما يمكن ان تكون عليه العلاقات بين العرب والكورد. وسنذكر أمثلة ملموسة عن هذه العلاقات فقد كان هدفي الأصلي هو أستعراض العلاقات الكوردية العربية، ثم يختتم البحث لاحقاً بتسجيل عدة استنتاجات موجزة. الهجرات الكوردية عبر العالم العربي والاسلامي:

منذ أول اتصال عربي كوردي، دينياً وثقافياً وأجتماعياً، في عهد الرسول (ص) في المدينة بداية القرن الأول للهجرة، بدأت هجرات كوردية، فردية وجماعية إلى اقاليم ومناطق عديدة الى ماسمي فيما بعد بالعالم العربي والاسلامي. شرقاً وغرباً.

حالات أو عوامل الهجرة الكوردية متعددة أهمها:

١ـ الهجرة من أجل العيش والبحث عن ظروف أفضل للعمل والنماء، كما هم الافراد والجماعات في أي مجتمع. اذ منذ ظهور الاسلام وجد الكورد أنفسهم جزءاً من عالم واسع يتيح لهم التنقل من مدينة الى أخرى، ومن اقليم الى آخر. ولو رسمنا خريطة العراق والدروب والمحطات التي مر بها مئات العلماء والمثقفين الكورد بحثاً عن العلم والمعرفة من كوردستان إلى حلب ودمشق، والقاهرة وشمال أفريقيا، والمدينة ومكة والقدس والبصرة وبغداد والمدن الايرانية في الجزء الغربي من العالم الاسلامي، حتى المدن في الهند وباكستان الحالية وافغانستان وطشقند وسمرقند، وغيرها، وهي

خرائط أو معلومات موثوقة في الآلاف من كتب الرحلات، من قبل الكورد أنفسهم ومن قبل كتاب عرب وفرس وترك... لو رسمنا كل هذه الطرق، وهو أمر ميسور طالما ان أخبار الرحلات موثقة بأقلام مؤرخين مشهود لهم بالأمانة والدقة في سرد الوقائع، لأكتشفنا كم هي العلاقات الثقافية والاجتماعية للكورد قوية ومتشابكة في عموم العالم الاسلامي، ومن ضمنه العالم العربي.

٢- انتشار الكورد في العالم القديم حيثما وصلت الجيوش الاسلامية منذ القرون الأولى للهجرة، ذلك ان الكورد لدى انضمامهم إلى العالم الاسلامي أصبحوا جزءاً في المؤسسات الادارية والعسكرية والثقافية، كذلك في شؤون المعمار والفن والموسيقى والتأليف والتعليم والزراعة والمهن الحرة (نظراً لأضطلاع الكورد بمهن وصناعات يدوية معينة دون غيرهم مثل السجاد والغزل والنسيج وحياكة الاحذية الشعبية وبعض الادوات المنزلية والطبابة... الخ!

بمعنى آخر تحول الكورد، مثل بقية الشعوب إلى أعضاء نافعين في المجتمع، يتبادلون الخبرة والمعلومات والتعليم مع غيرهم، سواء من العرب أو الفرس أو الترك وغيرهم.

الكورد وصلوا، ضمن الجيوش الاسلامية الى اقصى الغرب والشرق:

لذا وصل الكورد الذين انخرطوا في الجيوش، في مختلف العهود، إلى ابعد ما وصلته هذه الجيوش من الاندلس وشمال افريقيا غرباً (حيث مازالت تعيش عوائل كوردية في المغرب وتونس والجزائر)، حتى حدود الهند والصين شرقاً (توجد أقليات وجاليات كوردية في الصين اضافة الى باكستان وافغانستان والعديد من دول أسيا الوسطى والقفقاز).

٣- في عهد الدولة الايوبية اتخذت هجرات الكورد الطوعية ضمن القوات العسكرية الايوبية زخماً أوسع. فالمعروف رغم ان بعض المثقفين والقوميين الكورد يرفضون قبول الدولة الأيوبية "دولة كوردية"، اذ يأخذون عليها انها لم تحاول اتخاذ أي طابع كوردي معين، رغم ان مؤسس الدولة وقادتها

وأمراءها والقسم الاكبر من جيوشها هم من الكورد، لاسيما كورد ديار بكر (أمد) والجزيرة وبوطان، وأطراف الموصل وسنجار وأربيل وغيرها، هذه المناطق التي كانت تشكل احتياطياً دائمياً للمؤسسة العسكرية الايوبية. فلازال الجدل دائراً بين الكورد أنفسهم حول تقييم وتسمية الدولة (أو بالأحرى الامبراطورية الايوبية).

الدولة الايوبية كوردية الطابع والسمات:

أنا من القائلين بانها دولة كوردية، بمعنى انها، مثل الدول الأخرى منذ عهد الامويين، على اساس عائلة أو قبيلة واحدة تقود. فقادة الدولة الايوبية اضفوا طابعهم الكوردي على الجوانب الاساسية في هذه الدولة (بالطبع ليس شبيهاً بالطابع القومي المعاصر للدول)... فكانت الدولة الايوبية كوردية بنمطها الخاص. اذ كان معظم قادة وامراء العسكر والادارة والقضاء والصحة وغيرها اكراداً أقحاحاً يتحدثون بالكوردية وكانوا أحياناً يتزيون بملابس كوردية. وتشير كتب الاوروبيين، الذين كتبوا عن صلاح الدين الايوبي ودولته التي أستمرت حوالي قرن ونصف، أكثر مما كتبه الكورد أنفسهم والعرب والترك والفرس عن هذا القائد المسلم الكبير للشرق الاسلامي في عصر عصيب وحاسم في خضم قيادته للشعوب المسلمة ضد غزو الجيوش الاوربية من أنكليزية وفرنسية والمانية وغيرها، لبلدان الشرق، تحت لواء الديانة المسيحية، لذلك عرف التأريخ العربي والاسلامي الحملات العسكرية الشديدة للجيوش الاوربية بالحملات الصليبية (نسبة الى رمز الصليب المسيحي).

ولما كان حديثنا هو عن الهجرات الكوردية فنشير الى ما نقلته كتب التاريخ منذ ٨٠٠عام (بداية الدولة الايوبية) حول وصول القادة والجنود والقضاة الكورد، عبر الجيش الايوبي، إلى كل اقليم أو مدينة أو بلد وصلته هذه الجيوش، ويمكن هذه الايام العثور بسهولة على الاصول القومية الكوردية للكثير من العوائل والمجموعات السكانية المتفرقة في كل مكان: في اليمن وفي صنعاء بالذات، في عمان العاصمة الاردنية، في القدس والعديد من المدن الفلسطينية،

في الشام وحلب وحماه وغيرها في سوريا، في القاهرة بالذات ومناطق مصرية أخرى، في السودان وفي شمال أفريقيا كما قلنا. بعض العشائر الكوردية هجرت في فترات اخرى الى ليبيا مثلاً، ولازال في بنغازي حيٍّ باسم حي الاكراد.

لم يتحكموا بأسم العنصر الكوردي:

لا استطيع تنزيه أمراء وحكام الدولة الايوبية ومسؤوليها حيثما كانوا، او تبرئتهم من كل شيء، او الادعاء بانهم كانوا "أعدل الحكام والاداريين". فهم من طينة البشر، ولهم وعليهم ما لكل المجتمعات البشرية، وقد تتطلب حماية الدولة ومؤسساتها ومصالحها ارتكاب اعمال قمع وبطش احياناً لمواجهة الخصوم. هذا هو ديدن الدول والحكومات منذ فجر التأريخ. اذ تنشأ مصالح و"مقدسات" لكل دولة تنشأ ولكل سلطة حكومية فيها. فالدولة منذ ظهورها عبارة عن مؤسسة اجتماعية اقتصادية قانونية تتضمن في ذاتها طابع القسوة والعنف والقمع. الدولة هي القمع مهما كانت ديمقراطية وعادلة، حسب ادعائها. فلم توجد دولة خالية من مظاهر القسوة والأضطهاد للآخرين.

إنما ذلك يختلف من دولة الى أخرى. فالدولة في عهد خليفة مثل عمر عبدالعزيز قد تكون اصون شراً وضرراً ازاء المخالفين.

أما الجانب الايجابي في الدولة الايوبية فهو أنها لم تتحكم بأسم الكورد أو لصالح الكورد وحدهم، وان كانت بعض حكوماتها المحلية قاسية مع أية معارضة. وربما ان أولئك المثقفين والقوميين الكورد ينتقدون هذا الجانب الايجابي، فيتمنون أنه لو كانت السياسة الايوبية سلبية، بمعنى أخر أنهم يهجونها لأنها لم تركز على هويتها الكوردية ولم تتعال على الآخرين باسم العنصر الكوردي، في حين انني -حسب تقيمي الشخصي- ان سكوت الايوبيين عن هذه النزعة القومية (قد وجدت آنذاك، مع ادراكي انها لم توجد هكذا)، وتواضعهم ومحاولتهم بناء جسور التعايش السلمي مع بقية الشعوب في البلدان والاقاليم التي خضعت لسلطانهم السياسي والعسكري من العراق الحالي

وسورية ومصر واليمن شرقاً حتى اقصى شمال افريقيا غرباً.

كل دولة، في العصور القديمة، كانت تتميز بطابع شخصية المؤسس أو القائد والزعيم السائد. فقد كان صلاح الدين الايوبي، حسب مايذكره خصومه الاوربيون قبل المسلمين، كان عالماً دينياً ورعاً، وانساناً متواضعاً يحترم حتى خصومه، كما هو موقفه من المعالجة الطبية لخصمه الانكليزي العنيد ريتشارد قلب الاسد، وعرف أيضاً بالتسامح والعفو بسرعة عن آلاف الاسرى من الجيوش الاوربية، كذلك كان يتعامل برفق وود وتسامح مع المسحيين واليهود، السكان الاصليين في فلسطين وبقية الاقاليم، فلا يذكر التأريخ واقعة واحدة عن الاعتداء على هؤلاء وانتهاك حرماتهم. بل ان صلاح الدين، بعد فتح القدس، سمح اولاً بعودة المسيحيين واليهود، من السكنة الاصليين فيها، الى المدينة قبل المسلمين. ورغم ان صلاح الدين كان شافعي المذهب فانه دافع عن الفاطميين أيضاً وهو في بداية حكمه في القاهرة، ولم تقع في عهده انتهاكات بحق الفاطميين إلاّ فيما بعد، حينما علم أهل القاهرة ان بعض الفاطميين متورطون في بعض أعمال الكيد والتآمر ضد السلطة الجديدة.

هذا التعامل الودي المسالم أفضل تراث تركوه لنا:

لم يكن هناك ثمة حاجة الى القهر والفرض والقسوة فالناس في هذه الاقاليم تقبلوا الايوبيين بسهولة، لأنهم كانوا يعرفونهم من قبل. فالتواجد الايوبي في العراق والشام ومصر بدأ في وقت مبكر، اشتدت الحاجة اليهم كلما اوغلت الجيوش الاوربية في الغزوات والحملات العسكرية التي كانت ضد كافة السكان الأصليين حتى المسيحيين من الشرق الذي هجرتهم الجيوش الاوربية.

وكانت القوات الايوبية ورجال الادارة والقضاء في دولتهم تشكل اقلية صغيرة جداً من مجتمعات كبيرة للسكان الأصليين، فلم يكن التحكم فيهم باسم العنصر القومي ممكناً ولا ضرورياً أصلاً.

فالايوبيون استطاعوا في وقت مبكر اقامة علاقات حسن النية والثقة مع السكان المحليين.

ومهما كانت الأسباب فإن التعامل الانساني الودي المسالم غالباً من قبل صلاح الدين الايوبي نفسه خاصة وبقية القادة والأمراء الحريصين على الالتزام بتوجيهاته وسياسة المسالمة الطبيعية مع السكان الاصليين، أقول ... ان هذا التعامل هو أجمل وأفضل تراث تأريخي ثقافي اجتماعي تركه لنا صلاح الدين ودولته، فهو بالطبع تراث أفضل جداً، بما لا يقاس، فيما لو برز مثلاً ايوبيون كانوا يتحكمون بأسم العنصر القومي الكوردي (ولماذا أصلاً؟!) ويتعالون على هؤلاء الناس البسطاء الطيبين. لو وقع شيء مثل هذا لكان علينا اليوم ان نشعر بالخجل والعار من أسلافنا بدلاً من الاعتزاز بتأريخهم الذي هو تأريخنا.

فإذا كان المثقفون الكورد يعتبرون هذا التعامل، وكذلك الدفاع الشجاع عن حياة وممتلكات هذه الشعوب، سمات رئيسية للدولة الايوبية فإنه احسن وصف وتقييم لدولة اسسها وقادها كورد (لايختلف احد معنا حول اصلهم الكوردي)... وهذا يكفي.

ففي رأيي ان هذه الدولة كانت دولة كوردية، لو قسنا الامور ببعضها حيث ان الدولة الاموية والدولة العباسية وغيرها لم تتأسس على اسس قومية عربية، بل أسستها، مثل الدولة الايوبية، عوائل معينة، اسمها طغى على اسم الدولة. تلك كانت خصائص تشكيل الدول في القدم، فكل الدول في اليونان والعراق القديم ومصر وغيرها معروفة ومسجّلة باسم العوائل التي أسستها. وأما طابعها القومي أو العنصري فهو غالباً من اختراعات الأجيال الحديثة للشعوب، التي تبحث عن جذور قديمة لهويتها الثقافية والقومية.

الفصل السادس والعشرون

الأنتشار الكوردي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ففي عهد صلاح الدين الايوبي، منذ ثمانية قرون، انتشر الكورد، أفراداً وجماعات، في مختلف البلدان والأقليم الاسلامية، وبقايا معظم الموجودين منهم خارج كوردستان الحالية، هم من أحفاد أولئك الكورد، سواء كانوا قد أنتشروا كجنود أو اداريين وخطباء مساجد أو صناع أو قضاة وكتاب ومعلمين في المدارس الدينية وغير ذلك.

هجرة الكورد في العهد العثماني فيمابعد صلاح الدين الايوبي:

حيثما ذهبت قوات الجيش العثماني وأستقرت وحيثما أستقرت الادارات العثمانية المحلية في البلدان والأقاليم الاسلامية أو تلك المناطق الجديدة التي كان العثمانيون يستولون عليه، كان الكورد جزءاً من تلك الادارات. فالكورد في الأناضول كانوا يشكلون، بعد الترك، وربما قبلهم أحياناً، اكبر نسبة سكانية، فهم كانوا سكان الأناضول الأصليين، وكانت الأجزاء الكوردستانية الحالية في العراق وسوريا وتركيا خاضعة مباشرة لسلطة الاستانة (أسطنبول). فكان الكثير من أسلاف الكورد في هذه الأجزاء موظفين وعسكريين في العاصمة العثمانية ذاتها أو في مراكز الاقاليم والبلدان التابعة لأسطنبول.

كانت كوردستان آنذاك مقسمة الى جزئين، كما قلت سابقاً، قسم خاضع للدولة الايرانية وهو القسم المعروف حتى الآن بكوردستان أيران (أو شرق كوردستان). أما القسم الثاني فكان تحت سيطرة الدولة العثمانية منذ سنة ١٥١٤م. وكما أسلفنا القول ان القسم الاخير قد توزع بعد سنة ١٩١٨ إلى ثلاثة أجزاء، هي الاجزاء أو الاقاليم الكوردستانية الحالية في العراق وسوريا وتركيا.

تهجير الكورد الهمونديين من العراق الى ليبيا :

بأختصار لاتوجد بقعة وصلتها الدولة العثمانية إلاّ وكان بعض الكورد جزء من الادارة العثمانية فيها، وكان العثمانيون ينفون مجموعات كوردية بين حين وآخر، لأسباب عسكرية وسياسية غالباً، مثلاً في القرن الثامن عشر نفوا آلاف العوائل الكوردية من عشيرة الهموند المعروفة الساكنة في منطقة جمجمال المرتبطة أصلاً بمحافظة كركوك (مرتبطة ادارياً الآن بالسليمانية)، وسبب النفي هو ان الهمونديين كانوا يثورون بوجه الدولة العثمانية بين حين وآخر، فقاوموا هجمات عسكرية عثمانية كانت تحاول اخضاعهم، وكثيراً ما كانوا يكبدونها خسائر بشرية ومادية. فلجأت الدولة العثمانية، اواسط القرن الثامن عشر الميلادي، إلى نفي جماعي لعدد كبير من العوائل الهموندية من أطراف جمجمال وكركوك الى حلب وحماة ومن هناك الى ليبيا وأسكنهم في بنغازي وطرابلس والجبل الأخضر ومناطق أخرى[1]، اذ حرصت الاّ يتركز وجودهم في منطقة واحدة، ونفت بعضهم إلى مدن داخل العمق العثماني. أما الهمونديون المعروفون بالصمود ازاء هذه الحملات التي أعتادوها، فقد عاد مئات الشباب والرجال الكبار منهم في رحلات سرية مشياً على الأقدام على هدى النجوم حسب منجمين بينهم، من الأراضي الليبية إلى مناطقهم الأصلية في جمجمال، حيث نظموا أنفسهم عسكرياً، من جديد، واعلنوا المقاومة ضد السلطات العثمانية. ولما كان بعض الهمونديين ينسحبون الى الحدود الايرانية التركية آنذاك، أي الحدود الايرانية العراقية حالياً، فإن الدولة الايرانية كثيراً ما كانت تتعاون مع العثمانيين في أخماد وقمع هذه الانتفاضة الشعبية.

تهجيرات أخرى في الدولتين الايرانية والعثمانية :

هناك، حتى الآن، أخلاف للعديد من العشائر والمجموعات الكوردية في ظل الدولتين الايرانية والعثمانية خاصة طوال القرون السبعة الاخيرة، قد تعرضت إلى التهجير والنفي الجماعي وأقتلاعهم نهائياً من مناطق سكناهم الأصلية. اذ كلما أندلعت ثورة أو أنتفاضة كوردية (وما أكثرها طوال أربعة عشر قرناً)،

عاقبت الدول الكورد الآمنين البسطاء وانتقمت منهم كاجراءات قمعية ضد الثورات. هكذا، مثلاً، كانت عشائر بكاملها تختفي ولايدري أحد ما حل بأفرادها، الا بعد حين.

فعشيرة كوردية كبيرة مثل (سيامنصوري) كانت تسكن جنوب وشرق كركوك، هجرتها السلطات العثمانية جماعياً نحو مصير مجهول، وتبين أنها نقلتهم إلى أفغانستان وقد ذاب بعضهم في المجتمع الأفغاني بينما البعض الآخر لازالوا محافظين على طابعهم الكوردستاني. وبنفس الطريقة وصل الى شرق باكستان الحالية أفراد ومجموعات كوردية. كذلك كانت الدولة الايرانية تسلك نفس السياسة التهجيرية والأقصائية مع الكورد في ايران، ففي بدايات الدولة الصفوية هجرت عشائر كوردية بكاملها من شرق كوردستان (أي كوردستان ايران حالياً)، اي: غرب ايران الى أقصى شمال شرق ايران، اقليم خراسان، واسكنتهم على حدودها الشرقية المهددة من قبل هجمات التركمان والافغان وغيرهم. وقد تكاثر عدد الكورد هناك حتى اصبحوا ينظمون انفسهم منذ وقت مبكر، وتحولوا تدريجياً إلى جزء آخر من كوردستان، واشتركوا في الأنتخابات البرلمانية الايرانية خلال السنوات الاخيرة ووصل مجلس الشورى الاسلامي الايراني (وأعلن اثنان منهم انهم كورد وانضموا إلى الكتلة البرلمانية الكوردية في البرلمان الايراني).

وهناك عشائر أخرى، أصبحت كبيرة العدد فيما بعد، نقلتها السلطات العثمانية إلى مناطق أخرى، وهي شاسعة وغير مستغلة. فان التجمعات الكوردية في لبنان وغيره ناتجة أصلاً عن الهجرة والتهجير في أوقات مختلفة حيث كان الناس يبحثون عن مصادر للعيش.

فحملات التهجير الكبرى للكورد ساهمت في تغيير مستمر في الجغرافية السكانية للكورد، إلاّ ان الثابت الذي لم يتغير هو استقرارهم في مناطق معروفة، بينما كان التهجير يوسع الجغرافية السكانية أحياناً، ويشكل مشكلات ديمغرافية واجتماعية للدول القائمة بهذه التهجيرات، مثلما هي حالة تركيا مع بعض حالات التهجير الكوردي الى غرب تركيا حيث تزايدت النسبة الكوردية.

بينما كان التهجير يخلف آثار سلبية وخيمة في المناطق الكوردية الأصلية.

والتهجيرات القسرية في عهد النظام العراقي السابق لم تستطع إضعاف الشعور بالانتماء القومي والثقافي لأية شريحة كوردية مهجرة سواء داخل المحافظة نفسها او خارجها. يعود ذلك إلى تمسك الكورد بثقافتهم رغم الأنفال والقصف الكيمياوي. أما هذه التهجيرات في اقليم كوردستان فقد أثرت سلبياً على الجغرافية الادارية والاجتماعية، اذ حاولت اقتطاع مناطق كوردستانية أصلية عن الجسم التأريخي والثقافي لكوردستان، وتغيير النسبة الديمغرافية فيها، مما خلق منازعات ومشكلات اجتماعية واقتصادية حول الموارد وتوزيع الثروة.

فالكورد، ظلوا رغم، عنف التهجيرات والتطهير العرقي، متمسكين بالدفاع عن الطابع القومي لمناطقهم الأصلية.

(١) علم فيما بعد ان مئات العوائل الكوردية – الهموندية مازالت تعيش كذلك في بعض قرى البقاع اللبناني وفي طرابلس لبنان بالذات. وقد زارهم أحد أقربائهم من كوردستان العراق.

الفصل السابع والعشرون

الكورد في فلسطين

في الأقسام الأخيرة لهذا الحديث أشرنا باختصار إلى عوامل وظروف انتشار الكورد وتوزعهم على مختلف بلدان الشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا، وتحدثنا عن العهود التي نشطت فيها الهجرات الكوردية، كما هي الحال في عهد الفتوحات الاسلامية ثم عهد الدولة الايوبية، كذلك عهد الدولة العثمانية، فضلاً عن التهجيرات القسرية لأسباب سياسية.

سنتطرق الآن، بايجاز، إلى ظروف تواجد الكورد في فلسطين، ثم في مصر، وهي ظروف وعوامل لا تخرج عموماً عن الحالات التي ذكرناها.

الكورد في فلسطين:

تحدثنا في حلقات سابقة عن العلاقات التضامنية الفلسطينية الكوردية خلال القرن العشرين مقتبل الواحد والعشرين، ووضعنا زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى إقليم كوردستان في نيسان الماضي، وضعناها في اطار تلك العلاقات التضامنية. ونلاحظ أن مأساة الشعبين بدأت منذ اتفاقية سايكس بيكو، ووعد بلفور، أي في فترة زمنية متقاربة. وقد تشكلت للشعبين سلطة محلية شبه مستقلة، أيضاً في وقت متقارب، حيث تشكلت أولى ادارة كوردية منتخبة عام ١٩٩٢، وتشكلت السلطة الفلسطينية في نفس الفترة من بدايات تسعينيات القرن العشرين.

بينما يقول لنا التأريخ الموثق، المعتمد على معلومات غزيرة في المدن الفلسطينية، كما سنرى، أن العلاقات الأجتماعية والثقافية، ومن ثم السياسية،

بين الشعبين بدأت منذ أكثر من "٩٠٠" سنة، فالحضور الكوردي في القدس والمدن الفلسطينية التأريخية كان أول حضور مكثف خارج دائرة إقليم العراق.

اصدر د. محمد علي الصويركي، وهو كاتب كوردي يعيش في عمان بالأردن أباً عن جد، ضمن آلاف العوائل الكوردية العريقة الساكنة هناك منذ عدة قرون، أصدر دراسات مهمة عن الكورد في فلسطين والاردن ومصر وغيره من بلدان الشرق العربي، اضافة الى أشقائهم في العراق وسورية، المتواجدين هناك منذ ماقبل الميلاد.

سأعتمد على المعلومات الغزيرة التي جمعها د. الصويركي وحللها وصنفها.

فيكتب عن وجود الكورد في فلسطين بأنهم ارتبطوا بشكل ملفت للنظر في القرون الوسطى وخصوصاً باحداث الصراع الاسلامي- الصليبي على بلاد الشام ومصر ايام الدولة النورية التي اسسها نورالدين زنكي، وبالدولة الصلاحية الايوبية التي اسسها صلاح الدين الايوبي (وهو كوردي معروف). وبعد تأسيس هذه الدولة أصبح الكورد يتوافدون إلى مدن وقرى فلسطين في العهود اللاحقة منذ أيام الدولة المملوكية والعثمانية والانتداب البريطاني حتى بدايات العصر الحديث. وكانوا يأتون اليها على شكل مجموعات مجاهدين في الجيوش الاسلامية التي تشكلت منذ ايام نورالدين زنكي وصلاح الدين الايوبي. وهنا يكتب د. الصويركي قائلاً ان صلاح الدين أعطى الكثير من الامراء الكورد اقطاعات خاصة بهم في مدن فلسطين الرئيسية من أجل الدفاع عنها أمام الغزوات الصليبية القادمة، والعمل على صبغ البلاد بالطابع الاسلامي بعدما كانت فلسطين "مملكة صليبية" احتلت لأكثر من مائة عام، وأفرغت سكانها الاصليين[١].

يذكر ان في عهود الادارة القديمة خاصة في زمن الحروب، كان الملوك والقادة يمنحون اقطاعات إلى الامراء والجنود مقابل مساهماتهم وللأستقرار في الاقاليم والمدن التي كان يفترض الدفاع عنها. وقد فعل صلاح الدين الايوبي الشيء نفسه. ولما كان معظم امراء ومسؤولي جيشه من الكورد والترك اضافة إلى عرب

الشام ومصر وفلسطين وغيرها فقد منحهم اقطاعات وقطع اراضي لأستغلالها والاستفادة من مواردها. بمعنى آخر أنه لم يمنح الكورد دون غيرهم، بل كان الكورد يحصلون على ذلك بصفتهم جزءاً مهماً من الحالة الدفاعية العامة آنذاك.

يقول د. الصويركي ان الكورد، لطول اقامتهم بسبب طول مدة المقاومة ضد الغزاة، فقد استقروا في المدن الفلسطينية، وشكلوا مع مرور الايام احياء خاصة بهم في القدس والخليل وعكا ونابلس وغزة، أشتهرت بأسم "محلات الاكراد"... فاسكن صلاح الدين الكورد في مدينة الخليل، التي انتقلوا منها فيمابعد لأسباب أجتماعية وغيرها، فتفرقوا الى نابلس واللد والقدس وخان يونس.

ويبدو ان الحضور الكوردي المكثف في معظم المدن الفلسطينية قد استمر حتى القرن التاسع عشر قبل حملة ابراهيم باشا المصري على بلاد الشام سنة ١٨٣٠م.

علماء كورد في المدن الفلسطينية:

اضافة الى حضور الكورد في فلسطين كجزء من الجيوش الاسلامية فقد أنتقل كثير من علماء الدين والحرفيين ورجال الأدارة الكورد لمساندة المقاومة وجيوش صلاح الدين. ففي العهد المملوكي استمر مجيء العلماء الكورد الى فلسطين، بينهم الشيخ ابراهيم بن الهدمة، المعروف بالورع والتقوى واحترام الناس له لاسيما من قبل السكان المحليين، وسكن ما بين القدس والخليل. والأسماء كثيرة لامجال لذكرها.

حارة الأكراد في القدس:

أما عن القدس فيذكر الكاتب ان عدداً كبيراً سكنوا في القدس في القدس وشكلوا حارة خاصة بهم عرفت باسم "حارة الاكراد" كانت تقع غربي حارة المغاربة، وتعرف اليوم باسم "حارة الشرف". ويشير الكاتب الى عالم كوردي آخر هو بدرالدين الهكاري (نسبة الى منطقة هكار في كوردستان تركيا حالياً) قدم مع أبنائه الى القدس من مدينة السلط الاردنية في القرن الرابع عشر

الميلاد، وأقاموا في القدس وتولى أحفادهم امامة المسجد الأقصى لعقود طويلة وعرفها بأسم عائلة (الامام) ولايزالون يقيمون في القدس.

وتوجد اليوم في ساحة الحرم القدسي الشريف (القبة القيمرية)، نسبة الى جماعة من المجاهدين الكورد القادمين من (قلعة قيمر) الواقعة في الجبال بين الموصل وخلاط، ونسب اليها جماعة من الامراء الكورد، ويقال لصاحبها (ابو الفوارس).

وقدم بعض الكورد وسكنوا القدس في العهد العثماني، وتولى بعضهم مناصب ادارية وقضائية فضلاً عن عملهم في التجارة والتعليم. وتشير سجلات محكمة يافا الشرعية الى كورد جاءوا واقاموا فيها خلال العهد العثماني، حيث شكل الجنود الكورد حارة خاصة بهم في مدينة غزة - مقر سنجق غزة العثماني خلال القرن السادس عشر.

ينقل الكاتب عن رحلة الرحالة التركي المعروف (اوليا جلبي) أنه زار مدينة صفد سنة ١٦٧١م وشاهد ان معظم سكانها جند من الكورد ولهم حارة خاصة بأسمهم "حارة الاكراد"، بها ٢٠٠ دار.

عشائر وعائلات كوردية في مختلف المدن الفلسطينية[٢]:

واصل الكورد أنتقالهم الى فلسطين طوال العهد العثماني، وقد قدموا من ديار بكر (آمد) والجزيرة وحي الاكراد في دمشق وغيرها، اما طلباً للعمل والتجارة أو جنوداً في الجيش العثماني واداريين وقضاء وعلماء وحرفيين وغيرهم.

وأستقرت عشائر وعائلات كوردية كبيرة في مختلف المدن الفلسطينية، من أبرزها على سبيل المثال:

- الاسرة الايوبية الكبرى، وتتكون من اكراد ايوبيين يعودون بأصولهم الكوردية الى الدولة الأيوبية، وكانوا ضمن من توطنوا في فلسطين بعد تحريرها من الأحتلال، ويسكن اغلبيتهم اليوم في مدينة الخليل بشكل خاص والبقية في مدن فلسطين الأخرى.

ـ والأسرة الأيوبية الكبرى تضم عشائر وعائلات كبيرة مثل:

أبو خلف، صلاح، الهشملون، ضبلت، جويلس، البيطار، حمور، زلوم، حريز، الربيحية، البرادعي، أحمرو، الجبريني، أمحيسن، أبو زعرور، عرعر، الحزين، برقان، سدر، فخذ أبو سالم/ مرقه، المهلوس، رويشد، أبو الحلاوة، الحشيم، متعب، وقفيشة وغيرها[٣].

كان أفراد هذه العوائل والعشائر يشكلون حوالي نصف أو ثلث سكان مدينة الخليل، وقسم منهم يسكنون اليوم في مدن جنين ونابلس والقدس ويافا وفي مصر والأردن.

ومن العائلات الكوردية في القدس، يشير الكاتب الى عدد منها وهي: عائلة أبو اللضف، الكورد، الكوردي، البسطامي، عليكو، الساغ، أبو غليون، عكة، قفيشة، غراب، أبو حميد، الحزين، علوش، الجبريني، البراعي، فراح، أعسيلة وغيرها.

تقسيم فلسطين ترك آثاراً سلبية على حياة الكورد هناك:

من العائلات الكوردية الأخرى المقيمة في القرى والمدن الفلسطينية الأخرى مثل: الشحيمات وهم فرع من (البشاتو) كانوا يقيمون في قرى قضاء بيسان، وقد هاجر أغلبهم إلى غور الاردن واستقروا به في مدينة الشونة الشمالية والمنشية ووقاص واربد بعد سنة ١٩٤٨م.

فيتبين ان تقسيم فلسطين وتأسيس دولة اسرائيل، ترك آثاراً سلبية كبيرة على حياة الكورد المقيمين في المدن الفلسطينية، فعانوا من التهجير أو الهجرة القسرية وفقدان وسائل الحياة الحضارية من منجزات العلم والتكنلوجيا.

عائلات كوردية سكنت قرى ومدن فلسطينية:

يذكر الكاتب[٤] اسماء عشرات العائلات والأفخاذ الكوردية التي أنتقلت الى فلسطين في فترات مختلفة منذ بداية عهد الدولة الأيوبية حتى القرن الماضي، منها على وجه السرعة والأختصار:

- عائلة الآغا في صفد.
- الكوردي في قرية دير البلح.
- الكوردي والكنفاني في مدينة عكا.
- الكوردي وفشري في مدينة اللد.
- الأكراد الايوبية في قرية الربيحية، قضاء الخليل، واللحام في بلدة صوريف، والكوردي في طبرية، وعائلات أبو زهرة والكوردي وزلوم وغيرها في نابلس...
- عائلة الظاظا في مدينة بيسان وفي قرية "الكوفخة" في منطقة بير السبع حتى عام ١٩٤٨، وعندما تعرضت القرية للهدم والتجريف رجع هؤلاء الكورد مدينة غزة.

وعائلة ظاظا تنتسب إلى شريحة كوردية واسعة في منطقة درسيم بكوردستان تركيا وحي الاكراد في دمشق وغيرها. وهي تتكلم لهجة كوردية خاصة بها ومعروفة بتخريج الفنانات والفنانين والكتاب والأدباء والسياسيين اليساريين خاصة. أبرزهم هو نورالدين ظاظا (زازا) الذي تصدى للاستبداد والأحتلال فأعتقل وحوكم. يذكر أحد ابناء ظاظا في فلسطين ان اساس العائلة من كوردستان، وقد هاجروا الى فلسطين في فترات مختلفة منذ ظهور صلاح الدين الأيوبي ويعود سبب هجرة أحد الأجداد في العهد العثماني الى كونه موظفاً ادارياً في ذلك العهد.

طبرية أيضاً تضم كورداً من عشيرة الأيزولي الكوردية من سورية.

أما بعد اندلاع الصراع العربي الأسرائيلي منذ ١٩٤٨، فإن معظم العائلات الكوردية السابقة الذكر، حسب قول الكاتب، قد هاجروا الى الدول العربية المجاورة (الجارة لفلسطين)، ومنها سورية، لبنان، مصر، الأردن، دول الخليج والى بعض الدول الاوروبية وأمريكا(٥).

اين هم الآن؟

يذكر الكاتب ان معظم الكورد في فلسطين قد اندمجوا مع المجتمع الفلسطيني وثقافته وعاداته، فمنهم من يذكر ويتذكر "أصوله الكوردية" ومنهم من

لايعير أهميته لذلك طالما أنهم يتعايشون في سلام ووئام مع أهل فلسطين، ويعانون مثلهم. بعضهم "استعربوا" بشكل طبيعي، والبعض يربطون أنفسهم بأصولهم الكوردية، وبينهم من يجاهر بشعوره القومي والثقافي بشكل طبيعي، دون تحميل شعب فلسطين أية مسؤولية في هذا الانتشار الواسع، بل أصبحوا يدركون أن ماتعرض له الشعب الفلسطيني هو ذاته ما تعرض له هؤلاء الكورد، والمشكلة التأريخية واحدة والنتائج الأجتماعية والثقافية والأقتصادية واحدة. وأظن ان معظم هؤلاء الكورد وأحفادهم باتوا بعيدين عن ثقافتهم ولغتهم الام، اذ يجهلون معظم جذور وتطورات هذه الثقافة خلال نصف القرن الأخير.

إن ذلك مرهون بإرادة البعض منهم، فيما اذا كانوا يحاولون الأقتراب من ينابيع ثقافتهم، دون ان يتعارض ذلك مع اسس التعايش السلمي الحر للكورد والفلسطينيين العرب والمسيحيين.

وقد ارتبط بعضهم بجمعيات ثقافية كوردية قريبة منهم مثل جمعية صلاح الدين الأيوبي الثقافية والأجتماعية الكوردية المؤسسة منذ سنوات في العاصمة عمان بالأردن، وهي جمعية نشطة رغم أمكاناتها المادية المتواضعة وخدمت الحركة الثقافية الكوردية (وان كانت باللغة العربية، بدلاً من اللغة الأم). فهذا هو المتاح والممكن ذاتياً وموضوعياً. ونحن ندرك بالطبع حراجة وضع الشعب الفلسطيني الشقيق وظروفه الصعبة فنترك كل شيء لتقديرات الكورد هناك على شرط التنسيق والتعاون مع المؤسسات الفلسطينية بما يعزز الموقف الفلسطيني.

جسر آخر للعلاقات التضامنية الكوردية العربية:

مهما كان، وبغض النظر عن العوامل التأريخية والأجتماعية والدينية التي حملت الكورد على الهجرة والأنتقال الى معظم المدن الفلسطينية، فإن حضورهم المستمر حتى اليوم يمكن استثماره بمثابة جسر قوي آخر لتعزيز العلاقات التضامنية بين الكورد والفلسطينين، أو الكورد والعرب عموماً.

يهود كوردستان في أسرائيل:

كانت المدن والقرى الكوردية مكتظة بالعائلات اليهودية، سواء في كركوك

والسليمانية وكويسنجق وحلبجة أو في عقره والعمادية وبارزان وأربيل وغيرها. كان هؤلاء يشكلون (يهود كوردستان) الذين كانوا يتقنون اللغة الكوردية ويحافظون على فن الموسيقى والغناء الكوردي ونقلوه إلى الاجيال الكوردية المختلفة، فقد كانوا اساتذة في الفن والتعليم. وصدرت مؤخراً كتب عن الوضع الأجتماعي والتعليمي والثقافي لليهود في قضاء كفري (جنوب كركوك) وعقرة، وعموم كوردستان.

جميع هؤلاء اليهود تقريباً تركوا ديارهم ومنازلهم في كوردستان وهاجروا الى اسرائيل بعد تأسيسها سنة ١٩٤٨، ويقدر عددهم الآن بحوالي (٢٥٠) ألف يهودي كوردي يعيشون في أسرائيل. والمعروف عن هؤلاء حفاظهم على التراث الكوردي والعادات والأعياد الكوردية، فهم يحتفلون كل عام بعيد نوروز (٢١/آذار) وتخرج النساء والأطفال والرجال بأزياء شعبية كوردية ويؤدون رقصات كوردية على آلات موسيقية كوردية شعبية معروفة، ويحضر بعض كبار المسؤولين الأسرائيليين هذه الحفلات احياناً.

بعضهم يقترحون، بصورة غير مباشرة وعن طريق قنوات مع الكورد عبر اوروبا وامريكا، ويدعون مؤسسات إقليم كوردستان إلى فتح مركز ثقافي كوردي في اسرائيل.

ونقل لي بعض الشباب الكورد (من كورد العراق المسلمين ومن الكورد اليهود في اسرائيل)، نقلوا لي بصورة مشتركة طلباً لدعم هذه المقترحات، وبعثوا لي ذات مرة بأغنية شعبية كوردية قديمة جداً وعذبة اداها فنان يهودي كوردي كانت عائلته، قبل الهجرة، تسكن في منطقة قريبة من مدينة عقرة بمحافظة دهوك.

وبالطبع تكتنف هذا الأمر شؤون دبلوماسية وسياسية تتعلق بواقع الشعب الكوردستاني في اطار العراق الفدرالي، حيث يصعب الانفراد باتخاذ قرارات في هذا المجال ونحن يهمنا التحالف والتوافق في هذا الوطن المشترك (العرب والأكراد شركاء في الحكم).

على أية حال يهمنا تقدم وازدهار الثقافة والفن الكوردي الاصيل حيثما كان.

واعتقد ان عصر الحرية وحقوق الانسان والشعوب واحترام التعددية والتنوع الثقافي الخلاق، حسبما رسمته منظمة اليونسكو الثقافية العالمية... هذا العصر كفيل بتقديم الحلول المناسبة المرنة لمثل هذه المشكلات الثقافية.

(١) انظر: مقال: كورد فلسطين، د. محمد علي الصويركي، جريدة التآخي، العدد ٥٥٦٨.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر.

(٤) د. محمد علي الصويركي، جريدة التآخي، العدد ٥٥٧٠ في ٢٠٠٩/٤/٢٢، بغداد.

(٥) نفس المصدر.

الفصل الثامن والعشرون

الكورد في مصر

لم يحصل تواصل وتمازج ثقافي وأجتماعي بين الكورد واي جزء من الشعب العربي والاسلامي، مثلما حصل مع الشعب المصري منذ وقت مبكر.

تتمحور نقاط اللقاء المصري الكوردي في أربعة مستويات:

١- المستوى السياسي والاداري وحتى العسكري (كما هو خاصة منذ بداية عهد الدولة الايوبية، التي نشأت مقدماتها في مصر).

٢- المستوى الثقافي الديني، حيث كان الكورد من أوائل المسلمين الذين توجهوا إلى جامع الأزهر منذ بداية تأسيسه قبل حوالي ألف عام، وذلك لمواصلة التعلم والمعرفة.

٣- المستوى الأدبي والفني، والثقافي عامة، حيث ادت شخصيات كوردية مصرية (اي التي عاشت في مصر اباً عن جد) دوراً معروفاً وبارزاً في النهضة الثقافية والاجتماعية المصرية. وصدرت أول جريدة كوردية في التأريخ في القاهرة.

٤- المستوى السياسي والدبلوماسي المباشر خاصة منذ بداية عهد جمال عبدالناصر، فقد كانت جمهورية مصر العربية أول دولة عربية تعلن عن تضامنها مع قضية الشعب الكوردي، وهي أول دولة عربية سمحت بافتتاح مكتب للحركة الكوردية بقيادة البارزاني، في القاهرة منذ ثورة ايلول الكوردية سنة ١٩٦١ , وسبق ان شرحنا الموقف الانساني الجميل لمصر سنوات القتال في كوردستان العراق، وكيف كانت القاهرة تحتفظ بعلاقات تضامنية مع الشعب الكوردي وحركته في الجبال، رغم علاقاتها الدبلوماسية

والسياسية والاقتصادية القوية مع بغداد، بل ورغم حاجتها الماسة الى هذه العلاقات، فلم تسمح يوماً بابراز هذه العلاقات على حساب علاقتها مع الحركة الكوردية وخاصة مصطفى البارزاني، وذلك منذ عام ١٩٥٨ حتى وفاة جمال عبدالناصر بداية السبعينيات من القرن العشرين.

كانت هذه العلاقات ملحمة رائعة في العلاقات التضامنية بين أي شعبين في الشرق الأوسط، والعالم ايضاً.

مغزى العلاقات الكوردية المصرية :

ولعل كثيرين من المثقفين والسياسيين العرب في كافة اقطارهم لم يروا (ولايزالون غافلين عن) اهم المنافع البعيدة المدى لهذه العلاقات ومعانيها وآثارها الايجابية الممتدة حتى اليوم.

اذ، من خلال هذه العلاقات الحميمية أكدت مصر عبدالناصر (وقالت بصوت واضح وصريح) ان الكورد ليسوا وحدهم، بل معهم الشعب العربي متمثلاً في الشعب المصري كرمز لضمير العرب. وكان من شأن هذه الرسالة ان اعتمد الكورد على هذه الصداقة والتضامن، وتعززت في اذهانهم وقلوبهم أهمية الاخاء مع الشعب العربي وتعزيز الكفاح المشترك والتعايش السلمي المشترك مع الأمة العربية، وأنعكس ذلك مباشرة على العلاقات الأخوية العربية الكوردية في العراق. هذا هو المغزى الاساسي الاول لمثل هذه العلاقات التضامنية.

فانا الآن لست اتحدث بمشاعر عاطفية ومجاملات سياسية بل أنقل للشعب العربي اليوم عمق المعاني والأنعكاسات العملية ميدانياً للحكمة المصرية في سياستها ازاء القضية الكوردية المعقدة في الشرق الأوسط، التي تنشأ منها مواقف وابعاد متناقضة، تأتي حادة أحياناً، وهي تتحرك وسط شبكة من العلاقات والمصالح لشعوب وامم وحكومات الشرق الاوسط. فالقضية تؤثر سلباً أو أيجاباً، حسب تغييرات موازين القوى والعلاقات الدولية، في علاقات هذه الدولة أو تلك مع بعضها.

متى أنقطعت هذه العلاقات أو تقلصت؟

سارت العلاقات المصرية الكوردية منذ عام ١٩٥٨ على أعلى المستويات حتى وفاة الرئيس عبدالناصر، واستمرت في عهد أنور السادات ايضاً حتى سنة ١٩٧٥, ففي أواخر هذه السنة حصل تغيير في موقف السادات من قيادة الحركة الكوردية، ونعتقد انه كان بامكانه عمل المزيد لأنقاذ الحركة الكوردية من "الفخ" الذي اوقعتها فيه حكومة صدام حسين وشاهنشاه ايران بسكوت أو تواطؤ من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان هينري كيسنجر وزير خارجيتها يخطط وينفذ سياستها. وظهر ان السادات قد أنجرف مع التيار الجارف آنذاك، حيث اتفق صدام حسين وشاهنشاه ايران بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين، حيث كان أجتماع قمة للنفط منعقداً في الجزائر في آذار ١٩٧٥، فتم ابرام اتفاقية الجزائر المعروفة في ٥/ آذار ١٩٧٥، ووقعها الطرفان العراقي والايراني، وهي الاتفاقية التي تضمنت معاهدات سرية امنية تقضي بالعمل المشترك من قبل حكومات العراق وايران، ومن ثم تركيا، بدعم الجزائر وعدة دول عربية شرق اوسطية، لتصفية الحركة الكوردية في العراق وحركة إقليم ظفار في سلطنة عمان، وتشديد الحصار والملاحقة على قوى المعارضة في العراق (ضد ايران)، وتشكيل لجنة سرية عليا لمراقبة وضرب أية انشطة للمعارضة الكوردية أولاً، والمعارضة الأيرانية (ان وجدت على ارض العراق)، والمعارضة العراقية (ان وجدت في أيران)... وهكذا!

اتفاقية الجزائر مذبحة للكورد والمعارضة:

مع توقيع اتفاقية الجزائر أنقطعت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين القاهرة وكوردستان، وتبين ان للاتفاقية ابعاداً أمنية وسياسية أخطر مما ظهر منها في الأيام الأولى، فتحولت الأتفاقية الى مذبحة للكورد وللمعارضة على أرض البلدين، وقد القت سلطات النظام الشاهنشاهي الايراني على مجموعات من اللاجئين الكورد والناشطين السياسيين الجدد، وسلمتهم إلى السلطات الأمنية العراقية التي بدأت بالتصفية الجماعية لبعض هؤلاء الكورد المشردين،

وكان مصير بعضهم هو الاعدام علناً أمام أنظار جمهور الناس، ربما بغية بث الفزع في الناس. ومن جانب آخر شدد النظام العراقي الخناق على شخصيات المعارضة الأيرانية المقيمة في النجف وبقية مناطق العراق، وخاصة على الأمام الخميني وأنصاره.

استئناف العلاقات مع القاهرة:

قمنا، في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، سنة ١٩٨٢ باستعراض العلاقات الكوردية مع الأطراف العربية، لاسيما مصر.

كان الفقيد أدريس البارزاني رئيساً للجنة العلاقات العامة في الحزب، وعضوية رفيقين في المكتب السياسي. وبعد دراسة العلاقات مع مصر منذ ١٩٧٥، وأجراء لقاءات جانبية مع أوساط سياسية مصرية، فهمنا بان سياسة أنور السادات أزاء القضية الكوردية اثناء صدور أتفاقية الجزائر ١٩٧٥، كانت متعلقة بالرئيس الراحل السادات، اما أصل سياسة الدولة المصرية فقد ظل ثابتاً من حيث المبدأ، وانها (أي الدولة المصرية) مازالت عند رأيها باهمية التضامن مع القضية العامة للشعب الكوردي.

لذلك قررنا توسيع الاتصالات مع السفارات المصرية والاوساط السياسية في مصر، ولاحظنا اهتماماً مصرياً ملحوظاً، مع ادراكنا ان جمهورية مصر العربية آنذاك (أوائل الثمانينيات، في ظل الحرب العراقية الأيرانية) كانت تهمها العلاقة مع النظام العراقي لأسباب قومية وأمنية معروفة.

وقد درسنا هذه الناحية بأهتمام، ورأينا أنه لابد من ان نتفهم ونحترم علاقات القاهرة مع بغداد (ونحن في المعارضة مع نظام صدام)، إلاّ اننا لاحظنا أن هناك هامشاً واسعاً في السياسة المصرية، يسمح لنا بالأتصال معها وتحسين العلاقات.

فأستطعنا خلال سنتين من أحراز تقدم ملحوظ وأصبح أصدقاؤنا المصريون يتفهمون وضعنا الصعب، وادركوا صحة سياساتنا العربية مع سوريا واليمن الجنوبية (آنذاك) وليبيا والحركة الفلسطينية والاحزاب التقدمية وقوى حركة

التحرر العربي، التي كان مركز تجمعاتها الرئيسي في دمشق، حيث كان للأحزاب الكوردية ايضاً موقع مهم في العاصمة السورية دمشق.

الخارجية المصرية تدعو وفداً من إقليم كوردستان:

تواصلت لقاءاتنا مع الاوساط السياسية والدبلوماسية المصرية منذ بداية الثمانينيات، وتطورت إلى علاقات وثيقة بعد حرب الخليج الأولى، حيث تلاقت مواقفنا في جوانب مهمة حول الشرق الاوسط.

وفي سنة ١٩٩٨ وجهت وزارة الخارجية المصرية دعوة رسمية إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني لأرسال وفد عالي المستوى لزيارة القاهرة.

وتشكل الوفد برئاسة جوهر نامق رئيس برلمان كوردستان آنذاك وعضوية عدة وزراء ومسؤولين، كنت واحداً منهم. وقد رحبوا بنا في القاهرة بشكل رسمي، وعقدنا عدة لقاءات مع وكيل وزير الخارجية المصرية آنذاك، وتقرر استئناف العلاقات ومواصلتها.

أعقب ذلك بفترة أنعقاد حوار عربي – كوردي بحضور الرئيس البارزاني وعدد من قادة الأحزاب والمثقفين الكورد، وجرى حوار مثمر أدى فيما أدى اليه، إلى تعزيز التمثيل الرسمي الكوردي، على مستوى مسؤولي مكاتب، في القاهرة، حيث أصبح لكل من الأتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني ممثل هناك.

وتقرر عام ٢٠٠٩ على توحيد مكتبي الحزبين بمكتب مركزي واحد بأسم ممثلية حكومة إقليم كوردستان وتسمية ممثل واحد يتفق عليه الطرفان، هذا فضلاً عن تواجد ممثلين كورد ضمن الممثلية العراقية في جامعة الدول العربية، وموظفين كورد في السفارة العراقية في القاهرة. وكانت السفارة المصرية في بغداد بعد سنة ٢٠٠٣ قد عقدت علاقات جيدة مع الطرفين الكورديين ومع ادارة إقليم كوردستان.

الفصل التاسع والعشرون

العلاقات المصرية الكوردية منذ القدم

ركزنا حتى الآن على هذه العلاقات في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكان يجدر بنا أن نبدأ من البحث عن جذور هذه العلاقات منذ القدم.

د. محمد علي الصويركي، في بحثه عن الكورد في البلدان العربية، قد توقف طويلاً في الفصل المتعلق بالكورد في بلاد مصر(١) وتحدث عن ثلاث حقب تاريخية متباعدة للعلاقات المصرية الكوردية:

١- العلاقات القديمة بين الميتانيين الكورد والملوك الفراعنة منذ القرن الرابع قبل الميلاد. ويقول ان الملكة (نفرتيني) من اصل ميتاني (كوردي قديم).

٢- بعد مجيء الاسلام، حيث دخل الكورد كمكون جديد للأمة الأسلامية، وأدوا دوراً مشهوداً في بناء الحضارة الأسلامية وساهموا في اغناء الثقافة الاسلامية والعربية. اذ، بعد دخول مصر الاسلام، نشات علاقات كوردية مصرية من خلال الدين المشترك والثقافة المشتركة المنبعثة من هذا الدين، فكتب د. الصويركي "اخذ الكورد ينزلون بمصر على هيئة رجال حكم وادارة وقادة عسكريين وجنوداً وتجاراً وطلبة علم خلال الحقبة الاسلامية الطويلة الممتدة عبر خمسة عشر قرناً. ومن الكورد من استقر في مصر وأتخذها دار سكن واقامة، واندمجوا مع السكان وانقطعت جذورهم مع موطنهم الأول، وبرز من بين (الكورد المصريين) العديد من القادة العسكريين ورجال الادارة والادب والشعر والفقة والمحدثين والفنانين واسدوا خدمات جليلة لوطنهم مصر...".

ويضيف الكاتب ان الكورد في مصر شكلوا دولتين عظيمتين، الاولى الدولة

الأيوبية التي أسسها صلاح الدين الايوبي قبل حوالي (٨٠٠) عام، والتي اسهمت في رد الغزو الاوروبي (المعروف بالحملات الصليبية)، وارست اسس نهضة أقتصادية وعمرانية وزراعية وثقافية يشهد لها الاجانب قبل المصريين.

أما الدولة الثانية فهي التي انشأها محمد علي باشا الكبير، في اوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وأعتبر بحق مؤسس مصر الحديثة وصانع نهضتها العلمية والزراعية والعسكرية والصناعية.

دولة محمد علي باشا الكبير :

يقول د. الصويركي، كما يقول عديدون مثله أنَّ أصل محمد علي باشا الكبير يعود الى عائلة كوردية من اكراد ديار بكر(١)، الواقعة حالياً في تركيا.

٣ـ حقبة القرن العشرين الميلادي، حيث نبغ -حسب قول الكاتب - من بين كورد مصر عباقرة وقامات كوردية كانوا من رواد حركة الأصلاح والتحرر والفكر والفن في مصر والعالم العربي امثال الامام المصلح محمد عبده ومحرر المرأة قاسم امين وامير الشعراء احمد شوقي والشاعرة عائشة التيمورية ومن رواد القصة محمود تيمور... الخ! والقائمة طويلة، تضم ايضاً المؤرخ محمد علي عوني (من ديار بكر اصلاً) والذي هو أول من ترجم كتباً عن تأريخ الكورد وكوردستان من اللغة الكوردية والتركية والفارسية الى اللغة العربية، اهمها كتاب (الشرفنامة) لشرف خان البدليسي الذي وضعه بالفارسية قبل عدة قرون.

وقد عرف اهالي مصر بروح التسامح والود في تعاملهم مع من كان يهاجر الى مصر ويختار الاقامة فيها حتى نهاية العمر. يبدو ان هذا الأمر كان عاملاً كبيراً دفع الاكراد من ديار بكر واورفا و وان وماردين وارضروم وسيواس ومرعش وعينتاب وقيصرية وملطية وغيرها من المدن الكوردية (في تركيا الحالية) كذلك من مدن أربيل والسليمانية وغيرها (من العراق الحالي)، ليهاجروا الى مصر ويسكنوا فيها، لاسيما بعد ان فتح الأزهر رواقاً كوردياً، تخرج منها علماء كورد كثيرون.

مصر المتسامحة كانت قبلة الأقليات العرقية :

فبلاد مصر كانت تستقبل ابناء الأقوام والاعراق الأخرى برحابة صدر وتمنحهم فرص التربية والتعليم والتقدم. ويضيف الكاتب، دليلاً على ذلك، ان الأقليات العرقية في مصر من الاتراك والأرمن والشركس والكورد وغيرهم كانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة في المجالات السياسية والأقتصادية والأجتماعية ردحاً طويلاً من الزمن.

كورد منتشرون من الأسكندرية شمالاً الى أسوان جنوباً :

يقول الكاتب انه مايزال الكورد يعيشون في مصر حتى اليوم، وهم منتشرون في أماكن مختلفة تمتد من الأسكندرية شمالاً إلى أسوان جنوباً، وقد اندمج القسم الاكبر منهم في المجتمع المصري وذابوا فيه طوعاً، اذ لم يذكر التأريخ اية واقعة أو حدث يدل على ان المصريين كرهوا الكورد او رفضوا اندماجهم. ولايزال الكورد القاطنون في المدن المصرية معروفين باصولهم الكوردية منهم الحكام والمحامون والصحفيون والمدراء والفنانون.

فالروائي المصري المعروف (صنع الله ابراهيم) زار كوردستان سنة ١٩٩٩ ضمن وفد ثقافي مصري ووفود عربية شاهدوا عملية تدشين التمثال البرونزي لشاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري في اكبر حديقة بمدينة أربيل، بمناسبة مئوية ميلاد الشاعر. وقد نصب له تمثال برونزي آخر في مدينة السليمانية أقول: ان الروائي الكبير صنع الله، نشر موضوعاً شيقاً في مجلة الهلال ذكر فيه انه من اصل كوردي لعائلة جاءت من ديار بكر.

وبرز سياسيون كبار من بينهم الشخصية المعروفة خالد محي الدين.

وهناك عائلات كوردية استقرت في صعيد مصر فمارس حياة عادية مثل بقية السكان الاصليين لمصر.

وان بعض القرى المصرية تحمل لفظ الأكراد مثل "كَفر الاكراد" و"منية الكوردي" و "قرية الكوردي".

ويبدو ان د. الصويركي بذل جهوداً كبيرة لجمع معلومات غزيرة من أكراد مصر أو من الوثائق والكتب.

فمن مصر أنطلقت أول جريدة كوردية (هي كوردستان) صدرت من القاهرة، وافتتحت من القاهرة اذاعة كوردية سنة ١٩٥٢، فوجد لغة اخرى الى جانب العربية كان ولايزال امراً أعتيادياً للمثقفين والعلماء المصريين الكبار الذين تقبلوا واقع التعددية الثقافية واللغوية في العالم الاسلامي، واحترموا هذا التنوع الخلاق.

الفصل الثلاثون

الكيان الثقافي والمُنجي المنتظر

فالكورد لم يضطهدوا ويهجروا من قبل قومية سائدة واحدة، بل تجرعوا على أيدي حكومات الامة التركية والامة الفارسية والامة العربية، بدرجات مختلفة، شديدة حيناً وخفيفة حيناً آخر.

الشعور بوطأة هذا الظلم والغبن من قبل امم مجاورة خلف بالطبع احساساً بالمرارة، واليأس من مفاهيم العدالة والمساواة والحقوق التي طالما سمعها الكورد من هذه الحكومة أو تلك.

لذلك ظلت آذان الكورد وأبصارهم مشدودة إلى أية تحولات أجتماعية تقدمية في مجتمعات هذه البلدان. كان ذلك سلواها يوماً، فالشعب الكوردي أكثر شعوب الشرق ترقباً وتطلعاً الى (ظهور المهدي المنتظر أو المسيح كما في الديانتين الاسلامية والمسيحية، أو الى أسوشيانت[١]، المنقذ المنجي النهائي حسب فلسفة الديانة الزردشتية) التي بشرت أنصارها بظهور هذا المنجي الذي يقيم العدل والسلام والرخاء والحرية على الأرض، تماماً كما هي رسالة الاديان السماوية الأخرى.

فكرة الخلاص النهائي، اذن، شاملة وانسانية يشتاق الى تجسيدها كل فرد أو مجموعة بشرية محرومة، فالشعوب المحرومة المظلومة هي مثل مجموعة سجناء لاحول لهم ولا قوة فلا يملكون سوى الانتظار... والانتظار لمجيء من يحررهم وينقذهم.

أظن ان هذه الفكرة، وان كان الكورد لم يضعوها في اطار واضح كما فعل الآخرون، هي موجودة وكامنة في أعماق الثقافة الكوردية الضاربة في الجذور.

فالكيان الثقافي الكوردي هو الذي صان الوجود الكوردي، فإن للثقافة والفن والفلكلور والتقاليد الاجتماعية والتراث، هو من أهم الدعائم الملموسة التي ساندت للكورد على صيانة وجودهم المتميز. فللكورد كيان ثقافي واسع وعميق،اذن.

بمعنى آخر، فإن في غياب الكيان السياسي أدى الى الكيان الثقافي دوره الحضاري والاجتماعي وإلاّ مابقيت الامة الكوردية متماسكة سياسياً واجتماعياً حتى اليوم.

أما ماهي القدرة الذاتية الكامنة التي ساعدت الكورد على التمسك بكيانهم الثقافي رغم غياب الكيان السياسي قروناً طويلة، فهي قصة أخرى لايتسع الوقت للعودة اليها ونحن في عجالة من كتابة مقالات صحفية يومية.

توجه طبيعي نحو الحكمة والثقافة الشرقية:

فالكيان الثقافي للكورد ازداد رسوخاً وأصبح يؤثر في المحيط الاجتماعي حوله، سيما وان الجيلين الاخيرين من الكتاب والمبدعين والفنانين الكورد وسعوا من مشاركتهم الايجابية في الحركة الثقافية للعرب والترك والفرس وغيرهم، حسب الامكانيات والحريات المتاحة في كل بلد. فعلى صعيد اللغة مثلاً، يكتب ويبدع بعض الكورد حالياً بأربع لغات:

اللغة الام، واللغة العربية، واللغة الفارسية، واللغة التركية. بينما لايوجد من بين هذه الامم كاتب أو مترجم أو صحفي يتقن اللغة الكوردية كتابة وتحريراً.

لن اطيل في هذا الباب، وأختصر الحديث بالتأكيد على انني الاحظ قريباً بزوغ عهد جديد من الثقافة الامية في الشرق الاوسط، يضاف اليها التيار الغربي الحديث من جهة والتقدم السريع للتيار الشرقي الثقافي، أو الحكمة والفلسفة الشرقية التي تشكل الثقافة الكوردية امتداداً طبيعياً لها، وهي اسرع الثقافات التي تتأثر بهذه الفلسفة الشرقية من جهة أخرى،... انني اكاد أرى ظهور مقدمات هذا العصر الجديد، بينما معظم الكتاب والأدباء والمفكرين الكورد مازالو حتى الآن مترددين في التوجه نحو الحكمة الشرقية واستيعابها، بل هم

غارقون في الاهتمام بكل ماهو غربي، اوربي أو أمريكي، ربما تقليداً لمثقفي أمم وشعوب المنطقة من عربية وتركية وفارسية وغيرها.

لن اقلل بالطبع من الأهمية الكبرى لدور الثقافة الأوربية المعاصرة في نشر فلسفة التنوير والتبشير بالعقل العلمي والفلسفي، وهو ما نحتاج اليه بالذات في ثقافاتنا الشرق الاوسطية.

اذ لايمكننا اهمال التأثير العظيم لمجمل الثقافة الغربية، الاوربية (والروسية أيضاً) خلال ٣-٤ قرون مضت في مسيرة ومصير الثقافة الانسانية قاطبة.

إلاّ ان أهتمامنا بالجذور الأصلية لثقافتنا، وهي الجذور الهندية والصينية والأديان والمذاهب الشرقية مثل الهندوسية والبودائية والميترائية والزردشتية ومدارسها المتنوعة القديمة والحديثة والشنتوييه (اليابانية) ومدارس التصوف الاسلامي الغني بثقافة انسانية روحية عميقة، ومن ثم الثقافة الإسلامية عامة والثقافة المسيحية واليهودية والصابئية المندائية وجذور الثقافات والفلسفات من عهد سومر وأكد وأشور وغيرها... أهتمامنا بكل ذلك شقٌ رئيسي آخر من أهتمامنا الثقافي الذي يجب ان يتجسد في مؤسسات وهيئات وترجمات وحلقات دراسية اكاديمية بدون انقطاع.

(١) سوشيانت (سوشيانس): كلمة زردشتية وردت في كتاب (أفستا) الذي جاء به الحكيم رزدشت حوالي ٥٥٠ ق.م، وهو الكتاب المقدس في هذه الديانة، يعتبر لغوياً اول مرجع مدون للغة الكوردية القديمة. وبعد صدور قواميس غنية عن مفردات (أفستا) تبين ان ما من كلمة كوردية حالية، في أية لهجة وفي اي اقليم، إلاّ ويمكن العثور على جذورها الواضحة في هذا الكتاب الغني بثقافة روحية واسعة تركت آثارها على الديانات بعدها: اليهودية والمسيحية والاسلامية، والمدارس والمذاهب المختلفة المتفرعة من هذه الاديان.

واما كلمة (أفستا) فتعني كتاب المعرفة أو الحكمة.

وكلمة أو مصطلح (سوشيانت/ أو سوشيانس) يعني لفظياً: واصل الخير، او حامل الخير أو ناشر الخير، مامعناه الانسان الذي يفيد البشرية وينقذها، "في آخر

الزمان". ويحقق أحلام البشرية في العدل والسلام الشامل "حتى بين الذئب والحمل أو الارنب والصياد" في اشارة الى عمق السلام والمصالحة بين المخلوقات، ويحقق السعادة والرخاء وكل ما هو مفيد وخير للأنسان، ويدحر الى الأبد جيوش الظلام والاستبداد والفقر والبؤس.

فالفكرة الاساسية اذن هي ظهور المنجى الانساني المنتظر، سواء كان بأسم سوشيانت او المهدي أو المسيح او اي اسم آخر، حيث للكثير من الطوائف الدينية والتصوفية في العالم افكار متشابهة، وهي تتعبد وتعيش على أمل ظهور هذا المنجي ذات يوم.

استنتاجات عامة

مما سبق من حلقات هذا البحث يمكن أستنتاج مدى عمق العلاقات الثقافية والأجتماعية بين الشعبين الكوردي والعربي منذ مقتبل الاسلام في عهد الرسول الكريم (ص)، وتشابكت هذه العلاقات، في خضم الحياة الطويلة الممتدة، مع علاقات أدارية وعسكرية وسياسية، حيث كان الكورد جزء مهماً في التحولات والأنعطافات الكثيرة في العالم الاسلامي:

اولاً: فالكورد، كانوا موجودين في الشرق الاوسط، قبل مجيء الاسلام. واحتفظوا بموقعهم الجغرافي السياسي والتأريخي بعد الاسلام ايضاً، حتى أنه أصبح متعذراً بحث أي تحول وتطور في العالم الاسلامي بدون ذكر الكورد، حيث يفرض الواقع والحقيقة رصد ومتابعة تأثيرات الكورد في الأحداث المهمة، وتاثيرها على الكورد.

ثانياً: يمكن الأستنتاج ايضاً بان الكورد، بحكم واقع حرمانهم وتهميشهم، وقفوا دائماً إلى اليسار من الاسلام، فأنخرطوا بسهولة في الأنتفاضات والحركات الاجتماعية الأحتجاجية منذ عهد الخوارج، والجبهة السياسية ضد الامويين حيث ناصروا العباسيين، كما يتجلى ذلك في حركة أبو مسلم الخراساني (الكوردي الأصل حسب الشاعر العباسي أبو دلامة)، واشتركوا أيضاً في حركات الزنج والقرامطة لكونها حركات معارضة ضد مركز الخلافة.

فالكورد كانوا جيشاً أحتياطاً للمعارضة ضد الانظمة والدول الاستبدادية، وظلوا في المعارضة حتى اليوم. فهم كانوا تواقين الى التحرر من الأستبداد والظلم، والتمتع بالمساواة والعدل، لذلك وقفوا إلى جانب حركات المعارضة التي كانت تحمل هذه الشعارات، علماً ان بعض هذه المعارضات كانت، لدى انتصارها، تتحول الى موقع الأستبداد وتحل محل الطغاة، تماماً كما كانت حال

العديد من الأنظمة والحكومات الأنقلابية التي ظهرت في العراق وبقية دول الشرق الأوسط، اذ كانت تزعم الدفاع عن المحرومين والمستضعفين وتدعو الى الحق والعدل والمساواة، لكن ما ان كانت تستقر في هرم السلطة حتى تكشف عن جوهرها الرجعي المناقض لمبادىء العدل والمساواة، وتبدأ بممارسة نفس المظالم السابقة ضد الكورد وغيره من الشعوب المغلوبة على أمرها.

ثالثاً: الشعور الراسخ بالغبن التأريخي والحرمان في اذهان وقلوب الكورد كان عاملاً ذاتياً محركاً يدفعهم إلى الانتفاضة والثورات منذ القرن الاول الهجري حتى اليوم، أو انها كانت تستظل بحركات المعارضة الاخرى في هذه البلدان.

هذا الواقع، الذي أصبح فيما يشبه (قانوناً داخلياً) للحركة الكوردية، هو الذي يفسر تأييد أغلبية الكورد للأحزاب اليسارية في القرن العشرين، في كافة بلدان الشرق الاوسط، حتى ان الكورد اصبحوا يشكلون جزء مهماً من قيادات الحركة الثورية اليسارية، والشيء نفسه -الآن، منذ عقدين، لدى ظهور عصر العولمة وحقوق الانسان والثورة المعلوماتية وأفكار الديمقراطية والدفاع عن حقوق المرأة.

فلو قرأنا الخارطة السياسية الميدانية للحركة الكوردية بفصائلها الرئيسية في العراق وايران وتركيا، للاحظنا بوضوح ان الكورد هم أكثر الناس التصاقاً بالديمقراطية والعلمانية (بمعنى فصل الدين عن السياسة والدولة)، وذلك لأن الكورد عانوا كثيراً جداً خلال الحقبة الاسلامية طوال ١٥ قرناً، عانوا من دول وخلافات وحكومات تحكمت بأسم الدين وتسترت به لأرتكاب الجرائم والأنتهاكات، وبمعنى آخر عانى الكورد من ربط السياسة والدولة بالدين، حسب التفسيرات من قبل وعاظ السلاطين وعلماء الدين الموالين للأنظمة السائدة.

رابعاً: لم ينتفض الكورد ضد الدين الاسلامي بذاته ولم يشتركوا في أية حركة معادية للدين، بل ساهموا في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ضد الانظمة والحكومات الفاسدة التي كانت تتحكم برقاب الناس تحت لواء الدين، مستغلة اسم الدين استغلالاً تضليلياً.

وكانت للكورد ايديولوجيتهم في كل مرحلة، تبدت في الحركات الكبرى للتصوف التي كانت تقدم تفسيرات مختلفة عن الدين وموروثه. بينما كانت الأنظمة السياسية تسترشد بتفسيرات مغايرة.

فهذا هو الوجه الفكري الايدلوجي للصراع بين الكورد وغيره من الفئات والقوميات المظلومة من جهة والطبقات الحاكمة من جهة أخرى.

فالجانبان: الكوردي والمعارض من طرف والحكام من طرف آخر كانوا مسلمين تفرقهم أيديولوجيات سياسية نابعة من تفسيرات متباينة للدين نفسه، منسجمة مع مصالح أجتماعية طبقية متناقضة.

فينبغي تقديم سرد جديد للصراعات في العالم الاسلامي، وتنقية هذا التأريخ من التأويلات والتفسيرات الطبقية، وعدم تبرير الممارسات الظالمة للأنظمة والحكومات تحت أي شعار كان، دينياً أو قومياً وغيره.

خامساً: تشكل أغلبية الكورد في بلدان الشرق الاوسط جيشاً أحتياطياً طبيعياً للحركة العالمية المعاصرة من أجل تطبيق أفكار ومباديء الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والدفاع عن الحريات الاجتماعية والسياسية في مقدمتها حرية الرأي والتعبير، والدعوة الى اعادة بناء الدول على أساس التكافؤ والعدل، كما هي التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ التي أقرت، طبق الدستور، نظاماً فدرالياً يعترف بالكيان الذاتي للشعب الكوردستاني في اطار هذا الأتحاد.

ويبدو أن الأتجاه الأقليمي والدولي يميل إلى أختيار الأنظمة الاتحادية الفدرالية، مع أختلافات معينة في خصوصيات وتركيب كل بلد على حدة.

اذ ليس هناك نمط واحد للفدرالية، بل يجب ترك كل شعب لأقامة تجربته حسب ظروفه وامكاناته، لكن المبدأ المشترك الأساسي والوحيد الذي يجمع هذه الشعوب معاً هو أقرار التعددية والقبول بالآخر وأعتماد الأنظمة اللامركزية في الحكم وصولاً الى الفدرالية، أو الكونفدرالية الديمقراطية اذا ما نضجت الظروف الذاتية في هذه البلدان.

ان جانباً مهماً للموضوع كله مرتبط بالوعي الثقافي والأجتماعي للناس، وتقدم ونضج النخب السياسية للقوميات والأمم السائدة في هذه البلدان.

من هنا تأتي أهمية التربية والتعليم ونشر الثقافة لأشاعة روح التسامح والحرية، وأحترام حقوق وحريات الآخر.

سادساً: ليس للشعب الكوردستاني سبيل آخر للتحرر السياسي والأجتماعي غير سبيل الديمقراطية والحرية.

وعلى هذا الشعب أن يكون في مقدمة سائر الشعوب في صياغة الحريات وأحترام الثقافات كما هي، وضمان حرية العبادات والأديان.

بعبارة أخرى، فإن الشعب الكوردستاني، في طريقه الى التحرر، يساعد بقية الشعوب والأمم (وهي السائدة الحاكمة) على التحرر بدورها، بدون ذلك لن يحل السلام الأهلي والمصالحة (التي تحتاجها سائر شعوب المنطقة).

وكما قلت في سياق الحلقات السابقة فإن الكورد "ليسوا عباقرة السياسة والتأريخ"، بل ان أوضاعهم الحادة وحرمانهم المزمن هو الذي حشرهم في هذه الزاوية الحرجة في ميدان التأريخ السياسي، بحيث أصبحوا، عفوياً وبدون وعي وتخطيط مسبق، من أوائل دعاة السلام والحرية والعدل لأنفسهم وللآخرين، فإذا بهم في أوائل القرن الواحد والعشرين الميلادي، يكتشفون أنهم لازالوا في صف المعارضة للدكتاتورية والفاشية والأضطهاد القومي والطائفي والأجتماعي والسياسي. فالكورد، بعبارة أخرى، مشروع دائم للمعارضة ازاء الظلم والأستبداد، طالما ان حقوقهم مهضومة ووجودهم منكر من قبل الآخرين، وثقافتهم مخنوقة محاصرة، وارادتهم الأنسانية الطبيعية مغلولة.

(١) د. محمد علي الصويركي، في بحثه المنشور في كتاب (محمد علي عوني المؤرخ والاديب الكوردي – المصري ١٨٩٧-١٩٥٢، الذي ضم بحوث الندوة الخاصة بهذا المؤرخ والاديب، من قبل وزارة الثقافة في إقليم كوردستان في أربيل أيام ١-٢٠٠٧,/١١/٣

(٢) د. محمد علي الصويركي، نفس المصدر السابق ص. ٨٥


ضميمة

مسعود البارزاني يتحدث عن عزيز شريف[1]

لقاء أجراه فلك الدين كاكه يي - في راژان ١٩٩٠ - نشر في صحيفة صدى كوردستان الصادرة عن مكتب بيروت للحزب الديمقراطي الكوردستاني لسنة ١٩٩٠.

عزيز شريف فقيد السلام، فقيد القضية الكوردية

توفي عزيز شريف في موسكو في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٩٠، جاء رحيله في مرحلة حساسة من حياة الشعب العراقي الذي هو في حاجة الى حكمة وعقل وخبرة انسان عظيم مثله ظل حتى آخر لحظة من حياته حريصاً على تقدم شعبه وأزدهار وطنه وصيانة وحدته الوطنية التي كان يرى بأن الأخوة العربية - الكوردية، والحريات الديمقراطية، وحل القضية الكوردية حلاً سلمياً عادلاً، هي من المقومات الأساسية لمثل تلك الوحدة. وكان الفقيد مناضلاً تقدمياً بارزاً على الصعيد العربي والدولي، يحتل مكاناً مرموقاً في حركات السلم والتضامن المحلية والأقليمية والعالمية.

بهذه المناسبة توجه الرفيق مسعود البارزاني خاصة وقيادة الحزب عامة بأحر التعازي الى عائلة الفقيد وأصدقائه ورفاق دربه والى الشعب العراقي وحركته الوطنية والديمقراطية، وكافة قوى السلام والحرية في العالم .

أنغمر الفقيد منذ شبابه في الحركة الوطنية والديمقراطية العراقية وبرز منذ الثلاثينيات كمدافع ثابت عن مطالب الجماهير والحركة الوطنية في تعزيز الأستقلال الوطني للعراق وتأمين الحريات الدستورية وحقوق العمال والفلاحين. وتقلد ادواراً شعبية ورسمية، فقد انتخب عام ١٩٣٦ نائباً في مجلس النواب العراقي، وترأس عام ١٩٤٦ حزب الشعب. واصدر صحيفة (الوطن) وكتباً

ومـؤلفـات عـديدة، وتعـرض من جـراء نضـاله المثـابر الى الملاحـقـة والأعـتـقـال والمحاكمة، حيث جرت له عام ١٩٤٧ محاكمة مشهورة باعتباره المدير المسؤول عن صحيفة (الوطن) التي أغلقتها السلطات، وتحولت المحاكمة الى ادانة النظام نفسه. واضطر مراراً الى الأختفاء والعمل سراً أو اللجوء الى خارج البلاد.

وبرز فيما بعد كأبرز شخصية للسلام في العراق لاسيما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث كان على رأس حركة السلم العراقية، ثم في السبعينيات حيث عمل على تشكيل مجلس السلم والتضامن في الجمهورية العراقية وظل حتى أواخر السـبـعينيـات سكرتيـراً عـامـاً له، وانتـخب نائبـاً لرئيس مـجلس السلم العـالمي، وأضطر عام ١٩٧٨ الى الهجرة من العراق بعد اشتداد الحملة الدكتاتورية ضد القوى التقدمية وأقام في موسكو في الأتحاد السوفيتي حتى وفاته.

الجانب البارز الآخر من الحياة الغنية المعطاء للفقيد عزيز شريف هو تأييده للقضية الكوردية ودفاعه عنها حتى صار يعرف عنه بانه يعتبرها فعلاً قضيته هو كقضية وطنية وديمقراطية وانسانية.

وهو كشخصية أجتماعية سياسية عربية تقدمية بارزة فقد ساهم مساهمة تأريخـيـة فـي تعـزيز الأخـوة العـربيـة – الكوردية وصـيـانة وحـدة المناضلين الديمقراطيين العرب والكورد، سواء لدفاعه المباشر داخل العراق عن القضية الكوردية والسعي لحلها سلمياً وديمقراطياً أو لمواصلة طرح هذه القضية حيثما كان يحضر في المنابر العربية والعالمية.

وكـان قـد أصـدر عـام ١٩٥٠ دراسـة تاريخـيـة بعنوان (المسـألة الكوردية في العراق) أوضح فيها اعتقاده بحق الأمة الكوردية في تقرير المصير، والاتحاد الأختـيـاري كـحل للقضـيـة الكوردية في العراق.. فـهو بذلك أول من أعلن الرأي بضرورة أقامة عراق فدرالي ديمقراطي.

ويعرف الجميع دوره البارز في عقد أتفاقية ١١/ آذار ١٩٧٠ التأريخية التي أعادت السلام الى ربوع كوردستان العراق لمدة أربعة أعوام، وأقرت لها بالحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية. وظل حتى آخر يوم من حياته يؤمن بأن الحل

السلمي الديمقراطي هو الحل الصحيح والوحيد للقضية الكوردية. وكان منكباً على كتابة مذكراته حول تطورات هذه القضية ومساهماته فيها.

ونظراً لأقامته فترة من الزمن في جبال كوردستان وبالذات في منزل القائد الوطني الكوردي الراحل مصطفى البارزاني عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ فقد التقت هيئة تحرير جريدة (خه بات / النضال) بالرفيق مسعود البارزاني ليحدثنا عن عزيز شريف خلال هذه الفترة. (حيث يرد ذكر البارزاني في الحديث يقصد به مصطفى البارزاني الخالد).

قال مسعود البارزاني:

" علمت من البارزاني أن عزيز شريف كان يتعاطف مع الحركة الكوردية والقضية الكوردية منذ الأربعينيات وأبدى تاييده لثورة بارزان عام ١٩٤٥".

"وكانت تربطه علاقة صداقة وثيقة بالبارزاني الذي كان يعبر عنها بأنها علاقة أخ بأخيه، كنت أشعر بذلك منذ عودة البارزاني من الأتحاد السوفيتي بعد ثورة ١٤ تموز ,١٩٥٨ كان يزورنا باستمرار، وتحت تأثيره المباشر وافق البارازاني على دخول المرحوم صادق البارزاني لصفوف حركة السلم عام ١٩٥٩".

أضاف مسعود البارزاني:

"عُرف عن عزيز شريف أنه كان ينصح الزعيم المرحوم عبدالكريم قاسم ليحل القضية الكوردية سلمياً والاّ يلجأ الى استعمال السلاح ضد الحركة الكوردية. وأثناء أشتداد التوتر مع بداية عام ١٩٦١ زار بارزان عدة مرات، متنقلاً بينها وبغداد، محاولاً تهدئة الأمور وتلافي الحروب وحتى بعد أندلاع القتال في أيلول ١٩٦١ فقد واصل الفقيد اتصالاته ومساعيه بأتجاه الحل الديمقراطي للقضية وأحلال السلام في كوردستان".

وعن اقامته في كوردستان، قال مسعود البارزاني:

"أتذكر هذه الفترة جيداً، فقد حل عندنا عام ١٩٦٥ ملتحقاً بالثورة الكوردية. ولأنه كان صديقاً حميماً، بل أخاً للبارزاني، فقد بني له منزل خاص بجوار منزلنا العائلي ومقر البارزاني في "ديلمان"، في قضاء جومان حالياً، بالمناطق

المحررة. كان موضع الأحترام الشديد لدى الجميع وكان البارزاني يستشيره ويستأنس بمجالسه والأستماع لآرائه العميقة واطلاعه الواسع على مختلف أمور الحياة السياسية والأجتماعية في البلاد والعالم".

"كان بسيطاً جداً في مأكله، وملبسه، وحريصاً على التمارين الرياضية اليومية، لاسيما المشي على الأقدام".

ولدى الاستفسار عن مدى معرفته الشخصية المباشرة به، قال مسعود البارزاني:

"صرت أنذاك سكرتيراً شخصياً للفقيد عزيز شريف. كان يكتب كثيراً، وكان واجبي أن أقوم بتبيض ما يكتب وكنت أؤديه برحابة صدر".

- ماذا كان يكتب؟

رد مسعود البارزاني:

"كل شيء، كان يكتب حتى لصحيفة (خه بات/ النضال)، والنداءات للرأي العام العالمي حول قضيتنا، أتذكر أنه أنشغل فترة بترجمة كتاب من اللغة الروسية الى العربية، وقد بيضت الترجمة كاملة بنفسي، وكان أحياناً يملي علي ما يكتب، لا أدري ان كان قد طبع الكتاب المترجم أم لا".

- وماذا بعد؟

قال مسعود البارزاني:

"كان مهتماً بكسب العطف والتضامن العربي مع القضية الكوردية. ويبدو أنه بعد مشاورة طويلة أستقر رايه مع البارزاني على الأتصال مرة اخرى بالأوساط الرسمية والشعبية العربية. لا أدري شيئاً عن اتصالاته الشعبية التي كانت واسعة بلاشك، اما على الصعيد الرسمي فأتذكر أن البارزاني كتب رسالتين أحداهما الى الزعيم العربي الراحل جمال عبدالناصر، وأخرى الى السيد نورالدين الاتاسي، حملهما عزيز شريف وسافر لأيصالهما في نهاية شهر أيلول ١٩٦٦, بعد عودته (في ربيع ١٩٦٧) من دمشق والقاهرة سراً علمت أنه لم يحصل على نتيجة أيجابية لدى لقائه مع السيد نورالدين الاتاسي. أما الزعيم

الكبير جمال عبدالناصر، فقد رد برسالة أيجابية هامة، وأتذكر الآن بعض عباراته التي أنقل فيمايلي معانيها:

قال عبدالناصر: نحن مع حقوق الشعب الكوردي ومصلحة الشعب الكوردي لا تنفصل عن مصلحة الأمة العربية. حق تقرير المصير حق مشروع لهذا الشعب، ولكن لايمكن تحقيق ذلك في جزء واحد، بل يتعلق بكل الأمة الكوردية. الظروف الدولية والأقليمية لاتساعد الاكراد على رفع شعار الاستقلال وأما مادون الأستقلال فانني معكم في كل شيء. وعن وجود القوات المسلحة المصرية في العراق (آنذاك) قال عبدالناصر: ان الاوامر صدرت اليها بأنه يجب الا تشترك في أي شيء ولو باطلاقة واحدة ضد الشعب الكوردي. وقال عبدالناصر في ختام رسالته: كانت نصيحتي دوماً للحكومة العراقية هي أن تحل القضية الكوردية "حلاً سلمياً".

– وهل أجرى عزيز شريف اتصالات أخرى؟

قال مسعود البارزاني:

"كان على اتصال دائم بالأوساط السياسية والأجتماعية التقدمية العربية والدولية، موضحاً تعقيدات وملابسات القضية الكوردية. وأتذكر أنه نقل رسائل من البارزاني الى العديد من رؤساء دول العالم والمنظمات والهيئات العالمية. في عام ١٩٦٨ نقل رسائل أخرى الى الدول والحكومات العربية. وأثناء قيام أنقلاب ١٧تموز ١٩٦٨ كان عزيز شريف خارج العراق. بعد الأنقلاب كتب الى البارزاني، وتبادلا عدة رسائل أستقر الرأي بعدها على أن يقيم عزيز شريف في القاهرة ريثما تتجلى الأمور في بغداد... ولكن يبدو أنه عاد الى بغداد بعد فترة. علمنا ذلك فيما بعد".

"ففي تشرين الأول عام ١٩٦٩ وصلت معلومات إلى مقر البارزاني بوصول شخص الى رواندوز يريد الأتصال بالبارزاني ويعرف نفسه بأنه (والد ملازم خضر). تم ايصاله الى المنطقة بواسطة تنظيمات حزبنا والحزب الشيوعي العراقي، وبوصوله فوجئنا جميعاً. فقد كان هو ... عزيز شريف قادماً من بغداد

الى رواندوز ثم الى مقر البارزاني. بات عندنا ليلة واحدة، كان ينقل رسالة شفهية هامة وعاجلة من المرحوم أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية السابق. كانت الرسالة تقول على لسان المرحوم البكر: (المسألة الكوردية لايمكن حلها بالسلاح. ويجب أن تنتصر ارادة الخيرين من الجانبين. أنا مستعد لحل القضية سلمياً. وأريد أن أتأكد فيما اذا كانت تتوفر النية لدى أبو أدريس). كان ذلك تقريباً نص الرسالة. رد البارزاني بالأيجاب فرحبا بالمبادرة لاسيما وأن الوسيط هو شخص عزيز وموضع الثقة والاحترام كالأستاذ عزيز شريف. قال البارزاني في رسالة شفهية لينقلها الى المرحوم البكر: (نرحب بالمبادرة، ونحن مستعدون استعداداً كاملاً لحل القضية سلمياً)...".

أضاف مسعود البارزاني:

"عاد الفقيد الى بغداد في اليوم التالي. وفي أواسط تشرين الثاني ١٩٦٩ رجع ومعه كل من فؤاد عارف وسمير عزيز النجم عضو القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم. وصل الثلاثة أيضاً عن طريق رواندوز. نقل الوفد رسالة باسم "مجلس قيادة الثورة" و"قيادة قطر العراق" تقول: (ندعوكم -أي البارزاني— الى أرسال ممثل عنكم الى بغداد للقاء مع القيادة العراقية حول سبل حل القضية سلمياً)".

"تقرر من جانبنا أرسال دارا توفيق الى بغداد، بعد عودته منها جاء الى كوردستان وفد حكومي عراقي واسع. أستقبلنا الوفد بحفاوة في ١٩٦٩/١٢/٣١، أتذكر من بين أعضائه: عزيز شريف، حمادي شهاب، عبدالخالق السامرائي، مرتضى الحديثي وغيرهم. والمفارقة الطريفة هي أن عزيز شريف حضر كوفد حكومي دون أن يدري حتى لحظة وصوله. اذ كنا في أنتظار الوفد في جنديان. كنت مع البقية في سيارة فيها جهاز راديو، فتحناه على اذاعة بغداد التي كانت تذيع قراراً صادراً بتعين عزيز شريف وزيراً في مجلس الوزراء العراقي. تبين فيمابعد أنه هو أيضاً لم يعلم بأمر التعين. ولما واجهناه بالخبر أبدى الأستياء لأن القيادة العراقية لم تستشره في هذا الأمر. لكن البارزاني أستحسن تعينه وقال ان ذلك سيساعده على ممارسة دور أحسن لحل القضية

وقال له بالحرف الواحد: "أبو عصام! المهم ان تبقى، فذلك يفيدنا جميعاً"، وعلمنا فيمابعد ان هدف المرحوم أحمد حسن البكر من تعينه كان أيضاً نفس الأمر، وهو أن يتهيأ الفقيد لأن يمارس دوره من موقع رسمي مباشر".

أستطرد مسعود البارزاني:

"هكذا كانت بدايات الحل السلمي التي أنتهت بتوقيع أتفاقية ١١/ آذار ١٩٧٠ بين الحكومة العراقية وقيادة الثورة الكوردية".

"رحمه الله.. فقد كان أبو عصام رجل سلم وحرية وعدالة. كان جميع أعضاء وفودنا الى المباحثات حتى الى أوائل عام ١٩٧٤، يرددون أن الفقيد كان في لجنة السلام وفي المباحثات والخلافات كان يقف دوماً الى جانب الحركة الكوردية.... ولم يذكروا أنه وقف يوماً الى جانب الوفد الحكومي حتى ولو كان الأخير على حق. كان يقول: أستميت في سبيل القضية الكوردية...".

المجد والخلود لهذا الانسان النبيل العظيم في فكره ومواقفه العملية وعطائه للشعب العراقي والشعب الكوردي والأنسانية.

وليكن نهجه في معالجة قضايا الشعب والوطن نهجاً نهتدي به جميعاً لحل القضايا الهامة التي نواجهها الآن ومستقبلاً.

---

(١) نشر في صحيفة (صدى كوردستان) الصادرة في دمشق، سنة ١٩٩٠

بشأن ما كتبه فلك الدين كاكه يي..
لمصر الناصرية غرض في تأييد الثورة الكردية

رشيد الخيون

كتب المثقف والوزير فلك الدين كاكايي في جريدة "المدى" البغدادية سلسلة مقالات عميقة وثرية المعلومات؛ تحت عنوان "آراء وأفكار.. في العلاقات التضامنية للشعب الكوردي". وقد تابعت الغالب منها واستفدت كثيراً من شرحه للموقف الإسلامي السياسي العربي والعراقي، من فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وبالفعل هناك أممية إسلامية تتجاوز القومي الكوردي والوطني العراقي، ولستُ بصدد ذلك، فالحديث ذو شجون. إنما يتحدد تعقيبي على الصديق فلك الدين على ماورد في (القسم التاسع والعشرين) من سلسلة آرائه وأفكاره، التي تُنشر في "المدى" تباعاً، وهو المعنون بـ "الكورد ومصر".

وقبل هذا أود التنويه إلى أن فلك الدين كاكايي، من المثقفين الأُصلاء، ذوي المعرفة الواسعة، والعقل الثاقب، والخبرة في الكتابة، وقد ظل أميناً لمجاله الثقافي والمعرفي، على الرغم ما تؤدي به السياسة عادة إلى هموم أخرى، تصبح بينها الثقافة من الثانويات لا الأساسيات. كتب فلك الدين مبكراً تحت اسم الحلاج، والأخير، كما هو معروف شخصية إشكالية، يجمع بين السياسة والتصوف، حتى حُسب على القرامطة، بل عُدَّ مؤسساً للحركة القرمطية، على أنه وهو الذي دفع حمدان القرمطي، المزارع وصاحب الثيران بسواد الكوفة، إلى عالم السياسة والثورة، وبعد إعدام الحلاج (٣٠٩هـ) غابت معه أسرار كثيرة.

لفت توقيع فلك الدين كاكايي لمقالاته باسم الحلاج نظر الباحث القدير الراحل كامل مصطفى الشيبي، ابن مدينة الكاظمية وصاحب السِفر الثري "الصلة بين

التصوف والتشيع"، حتى أخذ الشيبي يبحث عنه، لعلَّه يجد حلاجاً حفيداً. ومن جانبي غرفت من علم فلك الدين كاكه يي، الكثير في شأن المذاهب والأديان، في لقاء حميم جمعني معه بأربيل، على هامش احتفاليات المدى الثقافية (أيار ٢٠٠٧)، ومن قبل على هامش مئوية الجواهري، التي أُقيمت بأربيل والسليمانية (تشرين الأول ٢٠٠٠)، وقد وثقتُ ذلك في كتابي "المجتمع العراقي.. تراث التسامح والتكاره"(معهد الدراسات العراقية ٢٠٠٨).

بعد هذا أتي على ما ورد في مقال فلك الدين حول التضامن المصري، أيام الرئيس جمال عبد الناصر(ت ١٩٧٠) والثورة الكوردية، وما اعتبره فلك الدين تضامناً خاصاً لم تألفه الحركة الكوردية، ولا الكورد عموماً من القادة أو الشعوب العربية. وهنا لا أخفي حبي لعبد الناصر، كشخص، ذلك لنزاهته القصوى في حياته الخاصة، ولم يعرف شخصه ولا ذووه الفساد المالي والإداري، فهو الذي ترك أباه (بوسطجي)، لما أراد الأعوان تعيينه في مركز ما، فقيل إنه قال لأبيه: "يريدون أن يشتروني بك"! وهي الناحية نفسها التي عمقت عاطفتي نحو الزعيم عبد الكريم قاسم، عندما ترك أخاه في عمله صاحب مكوى (أوتجي)، وترك الآخر نائب ضابط مثلما كان، بل وتبين أن ثروة أخيه التاجر حامد قاسم قلت كثيراً على ما كانت عليه في العهد الملكي، أي قبل ثورة ١٤ تموز. وليت مسؤولينا اليوم يجعلوننا نحبهم لهذا السبب.

لكن، لا أجد نفسي منساقاً في حب وتقدير جمال عبد الناصر في سياسته وأفكاره، وتصديره للثورة هنا وهناك، لتوحيد الأمة العربية، التي يصعب أن أجد لها دولة واحدة شاملة عبر التاريخ، لهذا الذي يسمى الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، بل يتجاوز على التاريخ مَنْ ينساق بسياقات تاريخية قومية غير صحيحة. فالعرب، والدول العربية اليوم، كانت ضمن إمبراطورايات شاسعة، جمعت العرب والفرس والهنود والألبان والكورد وإلى آخره من الأقوام. ولا أعتقد أن تركيا محقة في تسميتها بهذا الاسم، لأن آسيا الصغرى خليط من كل الأقوام والشعوب!

لديَّ أكثر من سبب في براغماتية عبد الناصر في تشجيع أو دعم ثورة الكورد

العراقيين أيلول ١٩٦١. فيومها كان هدف عبد الناصر إسقاط حكومة عبد الكريم قاسم بأي ثمن. ولا تخفى على صديقنا العزيز فلك الدين كاكه يي فتاوى الأزهر بتوجيه من عبد الناصر بتكفير حكومة ثورة ١٤ تموز، وقد أتيت عليها مفصلاً في كتابي "لاهوت السياسة.. الأحزاب الدينية بالعراق"(٢٠٠٩). وهنا أكتفي برد علماء الدين العراقيين، من المذهبين، ومن المؤيدين لثورة ١٤ تموز على الدعاية المصرية ضد العراق: «مازال رجال الدين في الجمهورية العراقية على اختلاف مستوياتهم ومذاهبهم واتجاهاتهم يواصلون الاجتماعات والاتصالات للتداول في الأمور التي تهم المسلمين، وتخدم مصالح الشعب، وخاصة في ما يتعلق بالحملات التي تشنها محطات الإذاعة في دمشق والقاهرة وصوت العراق(إذاعة معارضة قومية)، ومن التضليل والتهويش والمفتريات (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) ضد جمهوريتنا المسلمة، وقائدها الأمين عبد الكريم قاسم ... ومن المؤسف أن يتخذ عبد الناصر الأزهر الشريف وسيلة لتحقيق مآربه ومطامعه وإسناد أكاذيبه بفتاوى دينية، وتقضي بتجريد صفة الإسلام عن المسلمين المخلصين، وإثبات الإسلام لعبد الناصر فقط...»(جريدة اتحاد الشعب، العدد ٤٩ المؤرخ في ٢٥ مارس (آذار) ١٩٥٩).

كذلك من المعروف أن الثورة (أيلول ١٩٦١) ما كان توقيتها مناسباً، وحتى الراحل الملا مصطفى البارزاني (ت ١٩٧٩) ما كان مندفعاً في ذلك التوقيت، إنما هناك مَنْ دفع باتجاهها وأيدتها مصر بقوة، لاضعاف حكومة عبد الكريم قاسم، الذي رفض الوحدة الفورية، وتأكد صحة ماذهب إليه، وما ذهب إليه الحزب الشيوعي العراقي آنذاك: الاتحاد لا الوحدة الفورية، وذلك أن السلطة أصبحت بيد دعاة تلك الوحدة، من القوميين الناصريين والبعثيين، لكنهم لم يتقدموا خطوة باتجاه تلك الوحدة، بل على العكس.

ولستُ أنا الذي أقول أن توقيت ثورة أيلول غير مناسب، وفيه من الاندفاع الذي أضر وسرع بمجيء سلطة حزب البعث، التي أعلنت إبادة الكورد في ١٩٦٣ بعد أن جرى الاتفاق بين القوى القومية العروبية وثوار أيلول الكورد أن يمنح الكورد الحقوق القومية، وما أن وصلوا إلى سدة السلطة حتى اشعلوا

الحرب الشعواء ضد الكورد، ليدخل العراق في فصل معتم من الفصول السياسية. قلت لست أنا الذي أقول إنما شاهد عيان في قلبه من الشجاعة والصدق، قالها للتاريخ، ألا وهو الرئيس مسعود البارزاني.

قال: «كنت في قرارة ضميري أتمنى أن لا تنشب ثورة أيلول في عهد عبد الكريم قاسم. وإنه إذا قُدر لها أن تنشب فلتكن قبلَ عهده أو بعده. ولربّما عذرني القارئ عن خيالي هذا حين يدرك أنه نابع عن الإحساس بالفضل العظيم، الذي نُدين به لهذه الشخصية التاريخية، وأنا أقصد الشعب الكُردي عموماً، والعشيرة البارزانية بنوعٍ خاص»(البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكُردية ٣ ص٢١).

وقال أيضاً: «فالثورة التي قادها في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كانت سبباً لتحرير مولانا الشيخ أحمد (البارزاني) من السجن بعد قضائه أحد عشر عاماً فيه... وبإصرار من عبد الكريم قاسم تم وضع المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز، التي أقرت لأول مرة في تاريخ الدولة العراقية بل في تاريخ كوردستان بشراكة العرب والكُرد في الوطن الواحد» (المصدر نفسه).

يتذكر أستاذنا فلك الدين كا كه يي، ماحصل في إحتفاليات أربيل وفاءً لمحمد مهدي الجواهري، الذي ظل حتى وفاته يعتمر لرأسه غطاءً كوردياً مهدي من الرئيس جلال الطالباني، قبلَ رئاسة الجمهورية وقبل رئاسة حزب، أقول هذا للتأكيد أن الجواهري كان مخلصاً لدعم الحقوق الكوردية لا لسبب آخر، حيث لم يخلع ذلك الغطاء حتى أثناء حرب ١٩٧٥ ضد المنطقة الكوردية، وهو ببغداد. يتذكر أستاذنا كا كه يي كلمة الشخصية المصرية المعروفة حسين عبد الرازق في حفل تكريم الجواهري، وكيف كانت متأثرة بالخطاب الناصري عموماً، عندما قال من على المنصة: "الأكراد جزء من الأمة العربية"! وحينها أعتلى وزير الثقافة أنذاك، والآن، فلك الدين كاكه يي، ورد تلك الكلمة، وكانت القاعة المملوءة بالمثقفين العراقيين من العرب صاحت صيحة واحدة لا لهذا الاحتواء. مع علمنا بطيبة المثقف المصري حسين عبد الرازاق، لكنها ثقافة الحقبة القومية بمصر ومخلفاتها.

من جانب آخر، ماذا فعل الرئيس عبد الناصر للكورد بسوريا، هل سَنَّ لهم قانوناً في الحقوق القومية عندما كان رئيساً لسوريا ومصر أي الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨- ١٩٦١)، ولماذا انطفأ التأييد المصري للكورد خلال الفترة القومية العراقية (١٩٦٣- ١٩٧٠)، أي من انقلاب ٨ شباط وحتى وفاة عبد الناصر. بل ورد السلاح المصري إلى العراق للحرب ضد الكورد، وأنهم لم يوافقوا على دخول فوجهم المصري، الذي وصل بغداد لإتمام خطوات الوحدة، التي لم تحصل، خشية من حرب الجبال، والرأي العالمي، بل وصول تلك القوات إلى العراق، أعطى الفرصة إلى الجيش العراقي بتكثيف الحرب ضد المنطقة الكوردية، ولم ينقذ الموقف إلا رئيس الوزراء الراحل عبد الرحمن البزاز(ت ١٩٧٣)، وذلك في خطوته نحو السلام المعروفة.

هنا أذكر للصديق فلك الدين معلومة، قد لم تأت في مذكرات المصريين، إلا أني أخذتها نصاً من على لسان سفير مصر بالعراق أمين هويدي مباشرة. التقيت به في مؤتمر أقامته المعارضة اليمنية، عقب حرب الشمال ضد الجنوب (١٩٩٤)، والمكان لندن والتاريخ (تشرين الثاني ١٩٩٥)، وكان الأستاذ فخري كريم والأستاذ نوري عبد الرزاق والراحل الأستاذ عامر عبد الله من المشاركين.

ولما نزل أمين هويدي من على منصة المؤتمر تقدمت إليه بالسؤال، بعد أن سمعته استشهد بعبد الناصر ودوره باليمن في الستينيات، من القرن الماضي. قلت له: "نحن العراقيين لا نكره جمال عبد الناصر، ولكن كيف وصلتنا عشرون ألف رشاش بور سعيد ووزعت في الشوارع وقتلت ما قتلت من الشباب، حتى من حامليها لجهل استخدامها، وأنت كنت سفير مصر ببغداد"!

أجابني بحدة: "أنا"! قلت له "أنت! قال بلغته المصرية: "الله أول أنا يأولي كيف"! ثم قال: "جلبنا تلك الكمية من رشاشات بور سعيد لمساعدة الحكومة (شباط ١٩٦٣) في القضاء على الأكراد". ثم استدرك بالقول: "لا أقصد الأكراد إنما أقصد الحركة الكوردية في شمال العراق. ولما عرف عبد الناصر أنها وزعت على الحرس القومي بشوارع بغداد، ولم تستخدم لغرضها، زعل أكتير من حازم جواد والآخرين"(لندن، كاليري بروناي- جامعة لندن، أوائل تشرين الثاني

١٩٩٥). أقول هذا ولم أزد أو أنقص كلمة، وليت الزمن يجمعنا بأمين هويدي ثانية، وبحضور صديقنا فلك الدين كاكه يي.

هناك الكثير ما يُقال حول الموقف المصري الناصري، فهدف وحدة الأمة العربية وزعامتها من قبله، كان هو الأول في ذهن عبد الناصر. وأظن أن استاذنا فلك الدين سمع إذاعة الموصل تذيع(١٩٥٩): "هنا صوت الجمهورية العربية المتحدة من الموصل"، أي فصلها عن العراق. وقس على ذلك من ممارسات. ومع ذلك لا أذكر عبد الناصر إلا بعاطفة جميلة، لنزاهته الشخصية، ولا يؤذيني منه إلا سياسته، التي كانت تعبر عنها إذاعته "صوت العرب" الموجهة ضد العراق الملكي والجمهوري، ليحصل ما حصل لنا.

وأتمنى أن تصدر تلك الآراء والأفكار، التي أبحر فيها الأستاذ فلك الدين كاكه يي، شاهد عيان وباحث مدقق، في كتاب يغني ما ينقص المكتبة، مما خفي في تلك المراحل وحوادثها الساخنة.

تعقيب

حول ما ذكره د. رشيد الخيون عن عبدالناصر والقضية الكوردية، بالاستفادة من حديث للرئيس طالباني:

أحترم آراء د. رشيد الخيون حول تفسيري عن موقف الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، الذي ركزت فيه فقط على موقفه السياسي من القضية الكوردية دون مواقفه السياسية عن العراق وحكم عبدالكريم قاسم سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٣. ويبدو ان د. الخيون قد ركز على المواقف الأخيرة فقط دون الموقف من القضية الكوردية. لذلك واستزادة في المعرفة وتوضيح الحقائق نأتي هنا بشهادة حية عن الموقف التضامني لجمال عبدالناصر أزاء الكورد وقضيتهم، وهي شهادة مام جلال الطالباني الذي التقى بعبدالناصر في القاهرة سنة ١٩٦٣، ووضع أمامه مذكرة قيادة الثورة الكوردية حول مشروع حل القضية الكوردية والمطالبة بالحكم الذاتي، وكيف ان عبدالناصر أيد الحكم الذاتي وساند الكورد من أجل الحل السلمي.

نقتبس هنا فقرات من مذكرات الرئيس الطالباني كما نشرتها جريدة الشرق الأوسط في عددها ١١٢٢٠ الصادر في ٢٠٠٩/٨/١٧، يتحدث فيها عن محادثات القيادة الكوردية مع الحكومة العراقية بعد ٨ شباط ١٩٦٣ بغية حل القضية:

- يذكر الطالباني ان الجولة الأولى من هذه المباحثات قد فشلت بسبب إصرار وزير الدفاع العراقي آنذاك على تأجيل توقيع الأتفاق لمنح الكورد حق الحكم الذاتي...

وكانت الحكومة العراقية قد عرضت مشروع المحافظات، بديلاً عن مشروع

الحكم الذاتي، وكان مشروع المحافظات فضفاضاً لا أهمية له، يعطي صلاحيات أكثر للمحافظات لاغير، فرفضته القيادة الكوردية.

- ويضيف الطالباني: كانت الحكومة العراقية مشغولة آنذاك بالمحادثات مع مصر لتشكيل الوحدة الثلاثية المصرية السورية العراقية، وكي لاتضيع حقوق الكرد بين ثلاث دول قوية وكبيرة تقرَّر قيام الوحدة بينها، فقد قامت القيادة الكردية بتقديم مذكرة إلى مؤتمر القاهرة (الذي كان مقرراً عقده آنذاك للبحث في مشروع الوحدة).

ويقول الطالباني حول هذا المشروع:

قدمنا المذكرة التي حملت توقيعي، قلنا فيها ان الوحدة المقترحة بين الدول الثلاث اذا صارت وحدة أندماجية فإننا نريد أن تكون كوردستان قطراً مستقلاً ضمن هذه الوحدة. أما اذا تم الأتفاق على مشروع وحدة فدرالية فإننا نطالب بحكم ذاتي موسع ضمن الأتحاد العربي المقترح.

هذا المقترح كان رداً على كذبة اطلقها حزب البعث (آنذاك) مفادها ان الاكراد يعارضون قيام وحدة عربية بين الأقطار الثلاثة (مصر والعراق وسورية) حتى يستدعي العرب علينا. لكننا قطعنا عليه الطريق وبرهنّا للعرب باننا مع هذه الوحدة وضمنها، سواء كانت أندماجية أو فيدرالية، لكننا نريد الحفاظ على حقوقنا في كلا الحالتين.

ويضيف طالباني:

- وحتى نوضح رأينا أكثر، ذهبت بنفسي الى القاهرة، وكان معي شوكت عقراوي، والتقينا بعبدالناصر. كان ذلك في أواخر مايو (مايس) ١٩٦٣، وتحدثنا معه عن مطاليبنا في حالة قيام الوحدة. ثم قلنا له أننا لن نبدأ القتال. وكان عبدالناصر متفهماً للغاية. وقال: حسناً تفعلون. اذن، لاتبدأون أنتم القتال، وتتعاملون مع القضية سلمياً وسياسياً، وهكذا تكسبون الرأي العربي والعالمي. وهنا كشف لنا الرئيس عبدالناصر معلومة مهمة وقال: لكنهم (اي الحكومة العراقية) سيقاتلونكم على أي حال. وهم من سيبدأ. بعدها نصحني بعدم العودة

إلى بغداد. وقال: سوف يعتقلونكم إذا عدتم إلى بغداد.

ويستطرد طالباني قائلاً:

ـ نصحني عبدالناصر بالذهاب الى بيروت وعقد مؤتمر صحافي، وأن أعلن مايلي:

أولاً: ان القومية الكردية هي قومية أصيلة وتعيش على أرضها منذ آلاف السنين جنباً الى جنب مع العرب والتركمان وغيرهما من القوميات.

ثانياً: ان القومية الكردية لاتعادي القومية العربية، بل تؤيدها، وتؤيد حركة القومية الكردية قيام وحدة عربية.

ثالثاً: نحن لا نريد القتال وإنما نريد حلولاً سلمية وسياسية للقضية الكردية.

ثم يذكر الطالباني أنه توجه بالفعل الى بيروت، بدلاً من بغداد، حيث عقد مؤتمراً صحافياً بدعم الناصريين في لبنان، وأعلن ما أقترحه عبدالناصر.

وأعرب الطالباني عن أعجابه بعبدالناصر وقال:

ـ استمرت علاقتي بالرئيس عبدالناصر حتى النهاية. فعندما كنت في أوروبا كنت أتصل به عن طريق الكاتب محمد حسنين هيكل. وأعتقد اننا حققنا الكثير وكسبنا قائد القومية العربية وزعيم الأمة العربية إلى صف القضية الكردية. فهو (أي عبدالناصر) عارض، باستمرار، موضوع الحرب ضد الأكراد. ثم انه قبل مندوباً كردياً في القاهرة، على الرغم من أعتراض الحكومة العراقية على فتح مكتب كردي في العاصمة المصرية وطالبت باغلاقه. لكن عبدالناصر رفض ذلك، وهو أيّد علناً قيام حكم ذاتي للأكراد. وكان هذا تطوراً كبيراً في مسار العلاقات العربية الكردية. لذلك انا أعتبره صديقاً للشعب الكردي وكذلك كان بن بيلا (الزعيم الجزائري المعروف) والملك حسين من القادة العرب المتعاطفين مع القضية الكردية، وموقفهما واضح وجيد منّا. (الى هنا أكتفي بالأقتباس من حديث الرئيس طالباني).

فتعقيباً على ماقاله الأستاذ د. رشيد الخيون بما يشبه التشكيك في موقف الرئيس عبدالناصر من الشعب الكردي، اقول:

أولاً- ان شهادة طالباني موثقة ومهمة لأنه ممن التقى عبدالناصر بنفسه وعرف أراءه الصريحة في القضية الكردية وحلها سلمياً.

ثانياً- أقتراحات عبدالناصر للطالباني للتصريح بها في مؤتمر بيروت ١٩٦٣ تدل على عمق فهم عبدالناصر لعلاقة القضية الكردية بالقضايا التحررية العربية، وتفهمها لأهمية العلاقة بينهما. وتفصح اقتراحاته عن تعاطف عميق مع الشعب الكردي وتجنيبه الويلات.

ثالثاً- يقول طالباني، مثلما أثبتت الوقائع التالية طوال ١٩٦٣-١٩٧١، ان عبدالناصر ظل يريد حلاً سلمياً للقضية الكردية في العراق، وكان يوصي المسؤولين العراقيين بذلك في كل مناسبة.

The Middle East Glass House

Falak Al-dien Kakaie

مطبعة
ئاراس
أربيل كردستان
Aras Press
Kurdistan - Erbil